

كتاب المواظ

الاستعمار عند الشعوب

بقلم

عبد العزيز فهمي

الجزء ٨

ملازمة الطبع والنشر

مكتبة النهضة المصرية

٩ شارع مدني، إسماعيلية

كتاب المواطن

الاستعمار وعد الشعوب

بقلم

عبد العزيز فهمي

العدد ٨

ملتزمة الطبع والنشر

مكتبة النهضة المصرية

٩ شارع عدلي باشا - القاهرة

الفهرس

الصفحة

١	كتاب المواطن
٥	جذور الاستعمار
٩	المرحلة الأولى في الاستعمار
٢٩	المرحلة الثانية من الاستعمار
٥٣	الزحف الاستعماري
١٠٥	الاستعمار صانع الحروب
١٢٣	الأشكال الجديدة للاستعمار
١٤٣	الاستعمار عدو التقدم
١٦١	السيطرة الاستعمارية
١٧٦	الحركات الوطنية

كتاب المواطن

في هذه الظروف الحاسمة التي نعيش فيها مع التاريخ .. يتلفت المواطنون إلى الخبر الصادق والرأى الحر ، الذى يعاون في أن يتجاوز الوعى العام ، وفي أن تبين جماهير الشعب الخطوط السليمة التى تسير عليها في معركة الاستقلال والديموقراطية .

لهذا تألفت لجنة الثقافة الشعبية ، ولهذا صدر كتاب المواطن ليبحث أهم مشاكلنا القومية المتعددة ، من وجهة النظر الديمقراطية الخالصة بأسلوب بسيط واضح ، يضع الحقائق كلها ، لا يخفى أمرا ، ولا يفرض رأيا .

ونحن نؤمن بأن كل شئ يمكن أن يكتب بطريقة سهلة لاغموض فيها ولا تشوبها المجادلات الفقهية أو المصطلحات الفنية ..

ونحن نؤمن بأن كل شئ يجب أن يقال .. وأن من حق المواطنين جميعا أن يعرفوا كل شئ ، فإن ذلك خليف بأن يشغاني كل منافع إداة واجبه مادام يعرف أن ثمرة عمله سوف تعود على أهله

(ب)

وعشيرته. وما أهلنا وعشيرتنا كلنا إلا شعبنا الذى يعيش فى هذا الوادى
الخصيب — الذى نحبه ، ونسميه الوطن .
نحن إذن نؤمن بالوطن ، لأننا نؤمن بالمواطن .

من أجل ذلك كله ..

أصدرنا كتابنا الأول « الديمقراطية السياسية » للدكتور محمد
مندور يعلن حقوق المواطنين وواجباتهم فى مباشرة هذه الحقوق ،
والشاركة فى سياسة وطنهم .

ثم أصدرنا كتابنا الثانى « أرضنا الاقتصادية » للدكتور
عبد الرزاق حسن لىوضح الارتباط الطبيعى بين مسائلنا الاقتصادية
والاجتماعية والسياسية ، ويعرض دقائق مشاكلنا بقصد البناء والعلاج ،
ليكون دليلا حيا على أن الحديث فى الاقتصاد يمكن أن يصل إلى مستوى
جميع المواطنين .

والله ..

نربط بين مشاكلنا السياسية والاقتصادية ربطا مركزا ، لنعلن أن
الاستعمار هو المستول الأول عما أصابنا من نكسة وتأخر ..

(ج)

ولهذا ..

تقدم إلى مواطنينا في وداى النيل وإخواننا في العروبة ، كتابنا الثالث
هذا عن الاستعمار : نكشف حقيقته ، ونوضح أغراضه ومقاصده
وما ارتكب من جرائم ضد الشعوب — ومن بينها الشعب المصرى .
وليس ما تقدمه بالجديد على الشعوب أو على شعبنا .. فإنها قد
أدركته بفطرتها السليمة وتجاربها المستمرة ، فقاومت الاحتلال ومقدماته
أول ما تطلع إليها وحل بأرضها ، وواصلت الكفاح المجيد وما صاحبه
من تضحيات غالية حتى أفضت به إلى هذه الأزمة القاسية التى أصابته
فى الصميم ، فأصبح يترنح تحت الضربات القاصمة التى توجهها إليه قوى
التحرير فى كل مكان ..

ولكننا نقصد بهذا الكتاب ، أن نفصح الأساليب الجديدة التى أخذ
الاستعمار يتبعها فى مرحلته الأخيرة ، لئلا نتخذ شعوبنا بها ولكي
تأخذ من الماضى عبرة للحاضر ، وتواصل معارك الحرية والاستقلال
نحو حياة ديمقراطية تصنعها لنفسها ، ومستقبل باسم تظله العزة
والرفاهية .. العزة والرفاهية لكل مواطن .

لجنة الثقافة الشعبية

نوفمبر ١٩٥٣

سلسلة كتاب المواطن

صدر

الكتاب الأول

الديمقراطية السياسية

للدكتور محمد مندور

الكتاب الثاني

أزمتنا الاقتصادية

للدكتور عبد الرزاق محمد حمزة

تطلب من

مكتبة النهضة المصرية

١٠٢ شارع نيل، القاهرة

كثيرون من أبناء الشعوب التي ابتليت بالاستعمار إذا
سئلوا عنه قالوا أنه احتلال القوات الأجنبية لأراضي
أوطانهم ... وهم يتخذون من الاحتلال الأجنبي — وهو
المظهر البارز المجسم للعدوان الاستعماري على سيادة الشعوب
واستقلالها وشعورها الوطني والقومي — صورة واضحة
لطبيعة الاستعمار كله .

ومن هذه المفكرة تبرز مطالبة الشعوب في تحركاتها الوطنية
ضد الاستعمار بجلاء القوات الأجنبية عن أراضي أوطانها .

فتحن أبناء الشرق والغرب العريين سواء كنا في مصر
أو السودان .. في ليبيا أو تونس ومراكش والجزائر ..
في فلسطين وسوريا ولبنان والعراق والأردن والجزائر
واليمن والكويت وعدن ولحج وسائر الإمارات العربية في
بلاد البحرين لا نتردد كلما سئلتنا فرصة التعبير عن مطالبنا
القومية في أن نطالب بجلاء القوات الأجنبية عن أراضي
أوطاننا ونبدى أصرارنا على بلوغ ذلك الطلب دون قيد أو شرط
و نحن أحيانا نعلنه في مظاهرات سلمية صارخة ولكننا
في أحيان أخرى نجمع صفوفنا ونحشد قواؤنا وأخذ منا الغضب

مأخذه وتشتد بنا الحية في الثأر لكرامتنا الوطنية المجروحة فتحدى القوات الأجنبية التي تحتل بلادنا وأوطاننا ونشتبك بها ونقاتلها عزاً لامن السلاح أو مزودين به ولا نبالي رغم انعدام التكافؤ في القوتين أن نجاهر بالعداء والقتال الصريح لكي نطرد هذه القوات من أوطاننا . ولكم راح منا نحن المصريين والسودانيين والليبيين والتونسيين والراكشين والجزائريين والفلسطينيين والسوريين واللبنانيين والعراقيين والأردنيين والحجازيين واليمنيين شهداء خالدون بذلوا دماءهم أثناء هذه الاشتباكات مع قوات المستعمرين .

ولكن ما السبب في احتلال هذه القوات الأجنبية لأراضينا وأوطاننا ؟ الشعب الإيراني يجب على هذا السؤال إجابة حاسمة فيقول إن هذه القوات لا تحتل أراضي الأوطان إلا لغرض واحد هو حماية احتكار موارد الشعوب وثرواتها العامة واستغلالها .

وهذه الفكرة هي التي دفعت الشعب الإيراني إلى أن يصر على استخلاص مناجم البترول التي تزخر بها بلاده من براثن الشركة البريطانية المسماة بالشركة الإنجليزية الإيرانية التي ظلت تستثمر هذه المناجم الغنية بالذهب الأسود وتستغل فيها معظم أبناء الشعب الإيراني استغلالاً بشعاً رهيباً جعل الدكتور مصدق رئيس الحكومة الإيرانية التي أعلنت في سنة ١٩٥٠ تأميم البترول يسكي بكاء مرا وهو يروى للعالم كله المأسى التي أحدثتها الاستعمار في بلاده .

قهل تقول إذن أن الاستعمار هو احتلال القوات الأجنبية لأرض
وطن من الأوطان واحتكار موارد شعبه وثرواته العامة واستغلال أبنائه
في استثمار هذه الموارد والثروات ؟

ستنبعث على الفور صيحات ألمية من أعماق شعب كينيا المجيد في
شرق أفريقيا ومن صفوف السكان الوطنيين في وسطها وغربها وجنوبها
ومن شعوب أخرى في الشرق الأقصى .. ستقول هذه الشعوب ليس
الاستعمار هو احتلال القوات الأجنبية لأرض الوطن ولا هو احتكار
الموارد والثروات واستغلال الشعوب فحسب بل هو بالإضافة إلى ذلك
كله اضطهاد الشعوب واحتقارها والسيطرة عليها بدعوى أنها شعوب
ماونة ترجع في أصولها إلى عناصر غير نقية منها الأسود ومنها الأصفر
وهي كلها في نظر المستعمرين غير جديرة بأن تحكم نفسها بنفسها بل
يجب أن تخضع لحكام أجانب يصرفون أمورها ويتحكمون في
مصائرهم .. وهذه التفرقة اللونية والعنصرية وذلك التحكم الاستبدادي
من الأسس الرئيسية التي تنسج طبيعة الاستعمار .

وهناك بلاد وأقاليم يصفها المستعمرون بأنها متخلفة وأخرى
يقولون عنها في الأمم المتحدة أنها لا تتمتع بالحكم الذاتي أو تخضع
نظام الوصاية وهناك بلاد يقال عنها أنها مستقلة ولكنها منضمة إلى
دولة اتحادية وأخرى يعترف لها اسماً باستقلالها ولكنها تتبع أو تعتمد

في شؤونها الاقتصادية والسياسية على دولة أو مجموعة من الدول الاستعمارية وهي في كل الأحوال بلاد مستعمرة خاضعة بشكل أو بآخر للاستعمار . ومن هذه الأضواء نستطيع أن نخرج بنتيجة واحدة هي أن الاستعمار في جوهره هو السيطرة الاقتصادية والعسكرية والإدارية والسياسية على الشعوب وأوطانها وثرواتها العامة ومصائرهما .

وقد خصصنا هذا الكتاب لتوضيح المعالم الرئيسية للاستعمار والكشف عن أساليبه المختلفة وتطوراته التباينة ووسائله المتعددة التي يتخذها لبلوغ أغراضه وأهدافه . وحاولنا بقدر الإمكان أن تقدم صورة مبسطة لهذا البلاء الذي يصيب الشعوب في كل مكان من الأرض ويتردى بها في مهاوى التهلكة .

وإننا نأمل أن يكون فيما قدمناه ما يعين على إنارة السبيل لفهم حقائق الاستعمار وإدراكها ومعرفة طبائعها واتجاهاتها فإن هذا كفيل دائماً بأن يتيقن لمن يقودن الشعوب في كفاحها للاستعمار رسم الخطط الناجحة واستخدام الأساليب الملائمة التي تعين على التقدم بثقة وثبات ووضوح في طريق القضاء على عدو الشعوب .. الاستعمار !

جذور الاستثمار

ماهى قصة الاستعمار؟

الواقع أن جذور الاستعمار فى العصور الحديثة تمتد فى التاريخ إلى فترة الكشف الجغرافية العديدة التى قام بها بحارة الدول الأوربية كالبرتغال وأسبانيا وهولندة وبريطانيا وفرنسا فيما بين أواخر القرن الخامس عشر وأوائل القرن السابع عشر وأدت إلى معرفة طرق بحرية مختلفة إلى سواحل وبلاد القارات الأفريقية والآسيوية والأمريكية الجنوبية والشمالية والاسترالية وما بين هذه القارات جميعاً من جزر كبيرة وصغيرة تنتشر فى المحيطات الكبرى : الأطلنطى والهندي والهادى .

ففى خلال تلك الفترة الهامة من تاريخ الإنسان وقع ما يمكن أن نسميه الثورة التجارية

تحولت تجارة الشرق بأقسامه المختلفة عن الموانئ المصرية وموانئ البحر الأبيض المتوسط إلى طريق رأس الرجاء فى جنوب أفريقيا واضطربت الدولة العثمانية التى كانت تسيطر حينذاك على معظم بلاد الشرق الإسلامى وققدت كثيراً من مواردها وجباياتها فاهتزت قواعدها وبدأت تسير فى طريق الانحلال ودب فى أوصالها ديبب الضعف والانحلال .

وغاض النبع الفياض الذى ظل يعد الحياة الاقتصادية فى إيطاليا وألمانيا طوال القرنين الثالث عشر والرابع عشر بأسباب النمو والازدهار . وانتقل مركز التجارة الأوربية مع الشرق إلى دول غرب أوروبا واضطرت إيطاليا وألمانيا إلى التراجع وإخلاء السبيل حتى تهيأت لهما فيما بعد العوامل التى مكنتهما من العودة إلى مسرح النشاط الاقتصادى العالمى والمساهمة فى الاستعمار .

وصارت التجارة لا تقتصر على بحار ضيقه محدودة كالبحر الأبيض المتوسط فى جنوب أوروبا وبحر البلطيق فى شمالها بل امتدت واقتحمت المحيطات وشملت القارات واتسعت حتى بسطت أرويتها على العالم كله . وعندما اتسع نطاق التجارة على هذا النحو الذى لم تعرفه أوروبا من قبل اضطروا المشتغلون بالتجارة وأعمالها إلى التخلي عن الأساليب التى كانت مألوفة ومتبعة حتى ذلك الوقت واصطناع أدوات وأنظمة جديدة للعمل التجارى فنشأت الشركات المساهمة التى يحصل فيها التجار وأرباب المال على أنصبة تتعادل مع ما يدفعونه من أسهم مالية فى رأس المال المخصص لها .

المرحلة الاولى في الاستعمار

كانت دعائم الاستعمار في مرحلته الأولى
هى السلب والنهب والاغصاب واستعباد
الشعوب وقهرها واستنزاف ثروتها
ومواردها والحصول على الامتيازات التجارية
والسياسية .

بدأت المرحلة الأولى في الاستعمار الحديث مع نشأة الشركات التجارية واستمرت حتى أواخر القرن التاسع عشر .

وتألفت الشركات التجارية طوال القرنين السادس عشر والسابع عشر بأسماء المناطق والأقاليم والقارات والمحيطات التي تتاجر في خيراتها فتكونت مثلا سبع شركات أوربية للتجارة في الهند الشرقية وأشهرها شركتان تألفتا في سنة ١٥٩٦ ، إحداهما هولندية والثانية بريطانية والأخيرة منهما أهمها جميعا فهي التي كتبت للهند وغيرها من بلاد الشرق الأقصى تكتبها بالاستعمار البريطاني حتى الآن وهي التي استطاعت أن تسيطر على تجارة منطقة الخليج الفارسي وبلاد البحرين وإيران والعراق وسوريا ولبنان وفلسطين ومصر وأن تمهد السبيل إلى استحواذ بريطانيا على مستعمراتها العديدة في تلك المنطقة .

وكذلك تألفت شركات أخرى عديدة للتجارة في بلاد الشرق الأوسط وإفريقيا وأمريكا وجزر البحر الكاريبي الذي يفصل ما بين القارتين الأمريكيتين الشمالية والجنوبية وهي التي أطلق عليها اسم جزر الهند الغربية .

بريطانيا أم الاستعمار

وجرت بين هذه الشركات التجارية منافسات عنيفة دامية أدت

طوال القرنين السادس عشر والسابع عشر إلى حروب مستمرة بين الدول التي نشأت فيها هذه الشركات . فلم يكد يقبل القرن الثامن عشر إلا وأسفرت هذه الحروب العنيفة المتوالية عن اقتسام الشركات التجارية في دول غرب أوربا عامة للأسواق والموانئ التجارية والتأمينية والقواعد والحصون البحرية على سواحل القارتين الأفريقية والآسيوية وإقامة المستعمرات في بعض بلادها وجزرها وكذلك في قارة أميركا الجنوبية والشمالية والجزر التي بينهما وفي استراليا .

وظفرت بريطانيا من هذه القسمة بالنصيب الأكبر فاحتلت المكانة الأولى بين الدول الإستعمارية وصارت لها جميعاً بمثابة الأم التي يلتف حولها صغارها .

مرحلة أصحاب النفس الرئيسة

ما هي المعالم الرئيسة للاستعمار في هذه المرحلة ؟

درج بعض المؤرخين على وصف الاستعمار الأوربي في تلك المرحلة التاريخية بأنه كان سعياً حثيثاً إلى نشر الدين المسيحي في أرجاء الأرض والتبشير به لدى الشعوب التي لا تعرفه . . . وهم في هذا يستندون إلى ظاهرة صادف وجودها حينذاك . . . ذلك أنه كان من آثار نهضة الإوربيين للتحرر من ربة السيطرة الدينية والإقطاعية أن نشأت في المسيحية مذاهب عديدة وصار ملوك الدول الأوربية يتحيزون لأنصار بعض هذه المذاهب ويضطهدون اتباع بعضها الآخر مما جعل أفواجاً كبيرة من أولئك

المضطهد بن يسارعون عند كشف البلاد الجديدة إلى الرحيل عن بلادهم .
ولكن هذا كله لا ينهض سندا لتبرير الغزوات الاستعمارية باسم
الدين الذي حرص المستعمرون دائماً على استخدامه في إخفاء أغراضهم
الحقيقية .

فإن الشركات التجارية التي قامت في هذه المرحلة الأولى من
الاستعمار الحديث لم تتألف من قسيسين ورهبان بل من تجار مغامرين
يسبدون المال من دون الله ولا يسعون إلى الجنة التي وعدها المؤمنون
إلا على أكده من الذهب والفضة ولا يشغلهم من أمور دينهم وديانهم
إلا اقتناء الثروات واجتلاء الأرباح يسلكون إليها كل سبيل ولا يعينهم أن
يكون حلالاً أو حراماً حتى أن الفرنسيين لما فطنوا إلى هذه الحقيقة أطلقوا
عبارة جرت مجرى الأمثال فقالوا أن التجارة مهنة ذوى الأنفس الدنيئة .

أساليب الاستعمار

والواقع أن الأساليب التي عمدت إليها الشركات التجارية حينذاك
ليست في معظمها من التجارة التي تقوم على تبادل المنافع وتداول قيم
متعادلة أو قرينة التعادل من المحاصيل والمنتجات والقودبل كانت أقرب
إلى النهب والسلب والسرقة والإكراه والإغتصاب والفتش والتدليس
والكسب غير المشروع . يؤكد ذلك هذا ما ورد في مذكرة كتبها
الحاكم الوطني لإقليم البنغال في شمال شرق الهند إلى إدارة الشركة .

البريطانية للهند الشرقية في شهر مايو سنة ١٧٦٢ يشكو إليها من أساليب عملائها فقال « إنهم يستخدمون القوة في الاستيلاء على الطيبات والسلع من الفلاحين والتجار بربع قيمتها وهم يرغمون الفلاحين وغبرهم بأساليب العنف والقهر على أن يدفعوا في البضائع التي يبيعونها لهم خمسة أضعاف استحقاقها » .

وحين تمكنت الشركة البريطانية في سنة ١٧٦٥ من تسلم إدارة إقليم البنغال وصارت تشرف على موارده كلها اتسعت أعمال السلب والنهب والاعتصاب فإذا بذلك الإقليم الخصب يتعرض للجاعة بعد خمس سنوات وكتبت الشركة نفسها تعترف بجرائمها في تقريرها الرسمي سنة ١٧٧٠ « إن المجاعة التي حلت بالإقليم تجل عن الوصف .. هلك ما يقرب من ثلث سكان إحدى مقاطعات الإقليم وشاركها في هذا المصير البعض مقاطعات أخرى .. ومع ذلك، فإن الضرائب المفروضة على الأراضي ظلت تجمع أثناء هذه المجاعة دون رحمة ولا هوادة بل لقد زيدت فعلا » ..

شهادة نائب بريطاني !

ووصف وليم فورلاتون أحد أعضاء البرلمان البريطاني في سنة ١٧٨٧ حالة إقليم البنغال عقب عشرين سنة أمعنت الشركة البريطانية خلالها في السلب والنهب فقال « في الأزمنة الماضية كانت بلاد البنغال يثابة

صومعة الغلال لبلاد الشرق ومستودع للتجارة والثروة والمصنوعات اليدوية . . ولكن إدارة الشركة البريطانية لتلك البلاد بلغت حداً من السوء بحيث أنه بعد عشرين عاماً من بدء إدارتها صارت أجزاء كبيرة منها جرداء كالصحارى فلم تعد الحقول تزرع وانتشرت أشجار الغابات فى مساحات فسيحة وتعرض الفلاحون للنهب والصناع اليدويون للقهر وتوالى المجاعات وأعقبها هلاك السكان وتناقصهم (تقرير عن مصالح بريطانيا فى الهند) .

ترى هل كانت هذه المجاعات التى تكررت فى ظل الاستعمار البريطانى للهند ترجع إلى نقص الثمرات أو قحط المحاصيل ؟ .

لا . فبينما المجاعات تحتاج الأنفس وتزهق الأرواح كانت مخازن الشركة البريطانية تمتلئ بالحبوب . . ولم يكن أهل البلاد الذين أتجوها ثم نهبتها منهم الشركة يستطيعون أن يستعيدوا منها شيئاً بالشراء لأن الأثمان الباهظة التى تفرضها الشركة كانت فوق طاقتهم ودون قدرتهم فصاروا يكرهون طى الموت ويدفعون إلى التهلكة والفناء !

يكفى أن تعلم من تقرير رسمى للشركة البريطانية نفسها أنها ضدّرت من محاصيل الهند ومنتجاتها خلال ثلاث سنوات (١٧٦٦ - ١٧٦٨) ما قدرته بمبلغ ٢٥٠ و ٣١١ و ٦٠ جنيهاً . . فإذا رجعت إلى القاعدة التى أوردها الحاكم الوطنى لإقليم البنغال فى شكواه وعرفت أن هذا

الرقم لا يمثل في الحقيقة إلا ربع قيمة هذه المحاصيل المصدرة أمكن أن يرتفع هذا الرقم إلى ٢٠٠ و ٢٤٦ و ٢٥٠ جنيه !!

تجارة ببرقة

ولم تكن الشركة الهولندية للهند الشرقية أقل براعة في السلب والنهب من الشركة البريطانية بل فاقتها وسبقها معتمدة حينذاك على أسطولها التجارى الضخم ونفوذها المالى والسياسى وتأيد الحكومة الهولندية لها مما أتاح لها أن تقيم مركزها العام فى بنافيا عاصمة جاوة وأن تنشئ لها فروعاً عديدة فى بلاد الشرق الأقصى .. وكانت هذه الشركة العاتية تحصل على اللآتى من صيادىها فى سيلان والأحجار الكريمة من شبه القارة الهندية والتوابل من بلاد وجزر الشرق الأقصى فلا تدفع فى ذلك كله إلا أخمس الأثمان ثم تبيعها فى أوروبا بأعلى الأسعار .

روى أحدحكام جزيرة جاوة أن الأرباح الحرام التى حصلت عليها الشركة الهولندية فيما بين ١٦١٣ - ١٦٥٣ تقدر بستمائة وأربعين ألفاً من الجنيهات سنوياً وقال « أن عملاء الشركة الهولندية للهند الشرقية كانوا حينئذ يزلوا تبعهم الدمار ونزوح السكان وهلاكهم بحيث أن إقليم من أقاليم جاوة كان يسكنه فى ١٧٥٠ ما يزيد عن ثمانين ألفاً من أهل البلاد فلم يمس خمسون عاماً الا وتقصوا إلى ١٨ ألفاً . . . فىالها من تجارة بديعة !

وهذه النماذج ليست إلا نذرا قليلا من فيض جرائم النهب والسلب التي ارتكبتها الشركات البريطانية والهولندية ومثلها موجود في تاريخ الشركة الفرنسية وغيرها من الشركات الأوروبية التي مارست نشاطها في بلاد وجزر الشرق الأقصى وأقاليم الهند .

ولو أننا مضينا في سرد هذه الجرائم لاستغرقنا هذا الكتاب كله ولكننا نكتفي بهذا القدر فنذكر شيئا عن المستعمرات التي أنشئت في أمريكا الجنوبية وأمريكا الشمالية . . .

المستعمرات الأمريكية

فبينما اقتصرت الشركات التجارية ومن ورائها حكوماتها على إنشاء مراكز تجارية وقواعد بحرية ومستعمرات صغيرة على سواحل القارة الآسيوية وبعض جزرها وأقاليمها في منطقة الشرق الأقصى ولم تستطع رغم الحروب العنيفة المتوالية التي شنتها على السكان الوطنيين أن تتوغل داخل بلاد تلك القارة الشاسعة الفسيحة ذات الحضارات العديدة العريقة في القدم اندفعت إلى استعمار مناطق واسعة وأقاليم مترامية الأطراف في كل من القارتين الأمريكيتين وصارت تحصل على منتجاتها الزراعية الوفيرة وتستغل أراضيها الخصبة الغنية .

ولكن أهم من هذه المحاصيل الزراعية أن الشركات الاستعمارية وجدت في أراضي هاتين القارتين كميات ضخمة من الذهب والفضة والحديد والنحاس فراحوا يستنزفون مافي مناجمها ويرسلون السبائك الثقيلة والكميات الضخمة من المعادن النفيسة والحسيسة إلى بلادهم .
ويقدر بعض الباحثين أن أمريكا الجنوبية وحدها صدرت إلى أوروبا فيما بين عامي ١٤٩٢ — ١٨٣٠ ما يساوي خمسة آلاف من ملايين القروش الذهبية والفضة ويزيد باحثون آخرون هذا الرقم إلى تسعة آلاف من الملايين !

أما المستعمرات البريطانية والفرنسية وغيرها في أمريكا الشمالية فكانت مرتعا خصيبا يورد للدول المستعمرة آلاف الأطنان من الحبوب والعلال والأخشاب والدخان والمعادن المختلفة وظلت على ذلك الوضع حتى قامت الحركة الاستقلالية في ولايات أميركا الشمالية وانتهت بنشوء دولة الولايات المتحدة الأمريكية في ٤ يوليو سنة ١٧٧٦

باسم الحضارة والحرية

ولكن ذلك كله على بشاعته يتضاءل ويهون بل ويكاد يختفى أمام جرائم أشد هولاً ووخة ! وهل أبلغ في الأجرام وامعن في الوحشية من أن يبيع الانسان أخاه الانسان ؟

أن الدول الاستعمارية التي تتشدد دائماً باسم الحضارة والحرية وتدعى الدفاع عنهما والتي يزعم لها بعض المؤرخين المزيفين للحقائق إنها قصدت إلى نشر الدين المسيحى وتعاليمه الانسانية لم تتورع عن ارتكاب أخس جريمة عرفها البشر . جريمة بيع الرقيق !

الزنج بضاعته رائجة

بدأ البرتغاليون تجارة الرقيق منذ أوائل القرن السادس عشر وتبعتها غيرها من الدول الاستعمارية .

ولكن الدولة التي وصلت بهذه التجارة الشيطانية إلى ذروتها كانت هي بريطانيا العظمى !! .

ولو أنك رجعت إلى تاريخ الامبراطورية البريطانية في تلك الفترة لوجدت كثيراً من قوادها العظام وكبرائها الأجداد كانوا في أصولهم قطاع طريق ولصوص بحار وتجار رقيق .

ففي سنة ١٥٦٠ كان أخوان من لصوص البحار البريطانيين أشهرهما جون هوكز ينيان ثرونيهما من تجارة الرقيق . . وهى تجارة تقوم حينذاك على اختطاف الزنوج من سواحل أفريقيا أو الاستيلاء عليهم بالقوة أو سرابهم من رؤساء قبائلهم مقابل قطع قليلة من الأقمشة أو

بضع زجاجات من الخمر ثم حشدتم في السفن البريطانية والإبحار بهم إلى حيث يبيعونهم للمستعمرين الأسبان في اميركا الجنوبية بأثمان مرتفعة .

روى جون هوكنز نفسه قصة رحلته الأولى فيما بين ١٥٦٢ — ١٥٦٣ فقال « عندما تأكد لي أن الزوج بضاعة رائجة في أسبانيا وعرفت أن كثيرا من الزوج يمكن جلبهم من ساحل غانه بأفريقيا قررت أن أقصد إلى هناك وأعددت العدة بمعونة أصدقائي في لندن .. وكانوا كلهم يرحبون بما اعتزمت القيام به فصاروا يساهمون في الإعداد لهذا العمل بأموالهم ويفامرون معي بالاشتراك فيه فسرعان ما جهزت ثلاث سفن كبيرة وتوجهت إلى سيراليون على ساحل غانه فمكثت هناك بعض الوقت واستطعت بحمد السيف تارة وبغير ذلك من الوسائل تارة أخرى أن أشحن في السفن الثلاث ثلاثمائة زنجي على الأقل وحملت معهم بعض منتجات تلك المنطقة ثم ضربت في المحيط ورحلت فقايضت على الرقيق كلهم بثلثي خمس سفن من الجلود والزنجيل وقصب السكر وكميات من اللالي .. وأخيرا عدت إلى بلادي حاملا معي هذه الثروة الهائلة فاقسمتها مع من ساهموا في العمل من أجلها وأخذ كل مناصيه ! »

ملكة بريطانيا العظمى تهاجر في الرقيق

ولقد أعجبت الملكة اليزابث التي كانت محكم بريطانيا (العظمى) حينذاك بهذه الطريقة البارة في الاتراء واستهواها هذا العمل الخيد الذي قام به جون هوكنز فعرضت عليه أن تشاركه تجارته وأعارته سفينة من سفن صاحبة الجلالة تحمل اسم « السيد المسيح » ومنحته أعظم الاوسمة وخلعت عليه لقب سير اعترافا بمجوده العظيمة في خدمة الأمبراطورية البريطانية ثم لم تلبث أن ولته منصب قيادة الاسطول البريطاني ! وهكذا انقلب لص البحار وتاجر الرقيق قائد (أعظم) أمبراطورية !

وهناك قائد آخر يفخر به البريطانيون لأنه حطم جزءا كبيرا من الأسطول الاسباني ومهد بذلك لسيطرة الأسطول البريطاني على البحار ذلك القائد هو سير فرانسيس دريك .

وأنه ليروى عن هذا القائد العظيم أنه بدأ حياته العملية مع جون هوكنز لصا من لصوص البحر وتاجرا من تجار الرقيق وأبدى براعة شديدة وجرأة فائقه في أعمال اللصوصيه وخطف الزنوج فلقى من لدن جلالة الملكة اليزابث نفسها تأييدا وتشجيعا حتى عهدت إليه فيما بعد بقيادة الأسطول البريطاني .

ولقد قام برحله في سنة ١٥٧٧ طاف بها العالم واختطف خلالها بعض الزنوج ونهب بعض المحاصيل والمنتجات من أهالي السواحل الأفريقية والأمريكية والآسيوية فلما عاد إلى بلاده بعد ثلاث سنوات حمل معه ثروة ضخمة بحيث أن سفينة واحدة سرقها فيما بين ييرو وبناما في أميركا الجنوبية كانت تحمل ستة وعشرين طنا من الفضة وثمانين رطلا من الذهب وثلاثة عشر وعاء من النقود وكمية كبيرة من اللآلئ والأحجار الكريمة .

الاستعمار بسور الدين لخدمته

على أننا نعلم بريطانيا (العظمى) إذا حملناها وزر هذه الجريمة الخسيسة وحدها فانه تشاركها في جرمها كل الدول الاستعمارية ! لقد استطاعت هذه الدول أن تسخر الدين لخدمة أغراضها فوجدت من رجال الدين من يفتي لها بأن هذه التجارة حلال لا يأتيناها الباطل في أي جانب من جوانبها .. فقول أن أولئك الزنوج من سلالة حام بن نوح .. وهو فيما تروى التوراة ولد عاق لم يحترم أباه وأتى من الرذائل ما أوجب غضب الله عليه وعلى سلالته من بعده إلى يوم الدين .. ومن أجل هذا لا ينبغي أن يعامل هؤلاء الزنوج الانحاس الناكيد معاملة البيض من الأوربيين الأشراف الأطهار ولا ضير من بيعهم وشراهم وتعذيبهم

بذلك تأديب لهم وعقاب على ما ارتكب أبوهم الملعون !
وكانت هذه الفتوى الدينية الرائعة أساس التفرقة العنصرية واللونية
التي ابتدعها المستعمرون ولا يزالون يبتلون بها سكان القارة الأفريقية من
السود حتى الآن ! وعندما حمل رجال الدين تجارة الرقيق اندفع تجارها
يعارسونها بقوة انتقاما من حام وأخذوا بالثأر لأبيه نوح !

الشحنات الانسانية

ففي سنة ١٦١٩ نقلت إحدى السفن الهولندية شحنة من الزوج
إلى أميركا . وظلت هذه الشحنات الانسانية تتوالى على أميركا حتى
صار يصل إليها في منتصف القرن الثامن عشر ما يزيد عن سبعين ألف
من الزوج سنويا يتوزعهم البريطانيون والفرنسيون والأسبانيون
والبرتغاليون والهولنديون في مستعمراتهم الأميركية .

وهؤلاء الزوج هم أسلاف الزوج الذين يعيشون الآن في أميركا
ويلقبون من سكانها البيض صنوفا من العنت والعذاب .

ولقد بلغ عدد الزوج الذين اترعوا من بلادهم وشردوا من ديارهم
ما يزيد عن ثلاثين مليونا !

فماذا كان يفعل المستعمرون هؤلاء الزوج ذوي الأجسام القوية

والعضلات المقتولة ولماذا كانوا يتاجرون فيهم ؟ هل كان ذلك خدمة
للمسيح أو اتباعا لتعاليمه ؟

لاشئ .. سوى تسخيرهم في جميع أعمال الإنتاج وفي خدمة الأسياد
المستعمرين .

لاشئ .. سوى استخدامهم في زراعة الأراضي الفسيحة الخصبة
في أميركا واستخراج المعادن من مناجمها العديدة الغنية .

لاشئ .. سوى نقل المحاصيل والمنتجات إلى أوروبا .

لاشئ .. سوى أداء الأعمال الصعبة الشاقة العسيرة في كافة مجالات
الإنتاج الزراعى والصناعى .

لاشئ .. سوى اتخاذهم وقودا للحروب العديدة المتوالية التى نشبت
بين المستعمرين .

فما هو جزاء ذلك كله ؟ لاشئ سوى الاستعباد والاحتقار والاهانه
وكى الجلود بالنار والضرب بالسياط التى تنزف الدماء من الظهور وتترك
الاثار الزرقاء والسوداء فى الأجسام لتدمع المستعمرين أبدا الدهر بجرائمهم
ضد الانسانية وضد الشعوب .

الامتيازات الأجنبية

ولكن هل كانت كل الأعمال التي تقوم بها الشركات التجارية الاستعمارية على هذا النحو الصريح من النهب والسلب والاستعباد واستغلال الشعوب ؟

الواقع أن معظم أعمالها كان من هذا القبيل ولكنها كانت إذا لم تستطع أن تعارس هذا النوع من الأعمال الإجرامية السافرة تلجأ مضطرة إلى أساليب لا تقل عنها إجراما وإن اختلفت عنها في المظهر . ففي بلاد المشرق الاسلامي ومنطقة الخليج الفارسي التي كانت طوال هذه المرحلة الاستعمارية ترضخ لسيطرة الأباطوريين العثمانيّة والفارسية لم تكن أساليب النهب والسلب والاستعباد والاستغلال ميسرة للمستعمرين الأوروبيين بالقدر الذي أتيح لهم أن يحدوه في غيرها من بلاد السواحل الأفريقية والآسيوية والقارة الأميركية الشمالية والجنوبية .

ولهذا لجأت الشركات التجارية ومن ورائها الدول التابعة لها إلى سلاطين العثمانيين وأباطرة الفرس تحصل منهم على امتيازات تجارية وسياسية تمكنهم من الحصول على إعفاءات من الضرائب الداخلية والجمركية وترتب لهم الحق في أن يحاكموا أمام قناصلهم إذا ارتكبوا داخل البلاد أي جريمة وكانت هذه الامتيازات مقدمة لامتيازات

واسعة النطاق بعيدة الأثر هي التي عرفت في بلاد الشرق العربي والإسلامي وظلت تمارس فيها إلى عهد قريب باسم الامتيازات الأجنبية !

نفوذ بريطانيا في الشرق الأوسط

وإذ كانت فرنسا أسبق من بريطانيا في الحصول على هذه الامتيازات استطاعت في البداية أن تستحوذ على معظم التجارة في أسواق سوريا ولبنان ومصر وشمال أفريقيا ولكن سرعان ما أرسلت شركة الهند الشرقية البريطانية بعض بعثاتها إلى حكام مصر من المماليك في سنة ١٧٧٠م وفاوضتهم في إعادة فتح طريق التجارة القديم عبر مصر وبدأت التجارة البريطانية تتخذ مكانها وتتزعزع من الفرنسيين نفوذهم التجاري وحارلت فرنسا أن تستعيد نفوذها الذاهب فأرسلت حملتها الفرنسية على مصر بقيادة نابليون بونابرت لتعاضد على التجارة البريطانية في مصر .. فلما انتهت هذه الحملة بالهزيمة وتوالى الأحداث التاريخية التي أدت إلى تولى أسرة محمد علي حكم مصر ابتداء من سنة ١٨٠٥م بادرت بريطانيا بإرسال حملة عسكرية لاحتلال مصر ونزلت هذه الحملة في رشيد فهزمها سكان المدينة واضطرت إلى الجلاء عن الأراضي المصرية .

ولكن محمد علي أدرك أن بريطانيا صارت صاحبة النفوذ الأكبر في منطقة الشرق الأوسط فعرض عليها أن يقاوم أي دولة أوربية

تحاول أن تحتل مصر أو تعبرها إلى الهند وبهذا دعمت بريطانيا نفوذها
التجارى والسياسى فى مصر وكان قد صار لها مثل هذا النفوذ فى منطقة
لخليج الفارسى وفى العراق وفلسطين والأردن وهكذا امتد النفوذ
البريطانى فى منطقة الشرق الأوسط بأسرها .

وإذن كانت دعائم الاستعمار فى مرحلته الأولى هى السلب والنهب
والاغتصاب واستعباد الشعوب وقهرها واستنزاف ثروتها ومواردها
والحصول على الامتيازات التجارية والسياسية وأقامة المستعمرات
فى أراضى وسواحل وأقاليم القارات الأفريقية والآسيوية والأميركية
والاسترالية .

وهذه الدعائم هى التى ارتكز عليها الاستعمار فى مرحلته الثانية
التي بدأت منذ أواخر القرن التاسع عشر ولا تزال مستمرة حتى الآن .

كتاب المواطن .. دعوة إلى تفهم مجتمعا على أسس علمية قومية

المرحلة الثانية من الاستعمار

الاحتكارات والحروب تدعم
الاستعمار في مرحلته الأخيرة

الثورة الصناعية

ولا بد قبل أن نمضى إلى الكلام عن المرحلة الثانية من الاستعمار من تقرير بعض الحقائق التاريخية الهامة التى تعين على فهمها وإدراك طبيعتها . .

ومن هذه الحقائق أن الثورة التجارية التى تحدثنا عنها فى الفصل السابق أدت بدورها إلى ثورة صناعية .

لأنه حين اتسعت الأسواق ووقعت للدول الأوربية المستعمرة الثروات الضخمة المنهوبة والقوى البشرية الهائلة التى استولت عليها من المستعمرات دفعت دفعا إلى تغيير نظمها الإنتاجية وصارت لا تقتصر فى أعمال الصناعة على ما ينتجه أصحاب الحرف المختلفة فى محالهم الصغيرة والكبيرة بل تطورت بها إلى انشاء الورش الواسعة التى يشتغل فيها العمال لإنتاج بضاعة معينة ويتقاسمون فيها العمل كل فى مجال تخصصه كأن يشتغل البعض بغزل الخيوط ويعمل البعض الآخر فى نسجها وفريق ثالث فى صنعها وفريق رابع فى لفها . . ثم لم تلبث أن ظهرت بعض المخترعات

التي مكنت من استخدام الآلات في الصناعة على نطاق أوسع وأشمل وكان أشهر هذه المخترعات وأهمها المحرك البخارى الذى اخترعه الميكانيكى الإنجليزى جيمس وات فى أوائل شهر مارس سنة ١٧٧٦ فمذ ذلك الوقت حدثت الثورة الصناعية التى قلبت أعمال الإنتاج رأساً على عقب وصار العامل الواحد يستطيع بتحريك الآلات أن ينتج كميات هائلة متماثلة من المصنوعات تفوق ما كان ينتجه يديه أو بأدواته غير الميكانيكية أضعافاً مضاعفة .

تغيرات اجتماعية عميقة

إلا أن هذه التغيرات نفسها كانت صدى لتغيرات عميقة وتطورات ضخمة فى المجتمع نفسه .

قبل حدوث الثورة التجارية كان يملك الدول الأوربية ويحكمها طبقة من النبلاء الإقطاعيين وكبار الملاك الزراعيين ورجال الكنيسة وعلى رأسهم جميعاً الملوك .. وكانت تخضع لحكمهم وتشغل فى ممتلكاتهم جموع الفلاحين من الاتباع .. ولم يكن أصحاب الحرف وسكان المدن التجارية التى نشأت على حدود الإقطاعيات قد بلغوا بعد من القوة ما يجعلهم يفلتون نهائياً من قبضة الإقطاعيين ..

فلما حدثت الثورة التجارية ازدهرت أعمال التجارة وصار التجار يتلقون طيات المستعمرات ومنتجاتها ومحاصيلها ويبيعونها بأعلى الأثمان ويربحون فيها المكاسب الكبيرة ويكدسون من ذلك أكواماً من المال يودعونها في البنوك والمصارف المالية ونشأت طائفة من المقاولين والمنظمين والوسطاء يشترون المواد الخام ويعيدون بصناعتها إلى أصحاب الحرف أو الورش ثم يتسلمون المصنوعات فيبيعونها إلى التجار وسرعان ما بدأ هؤلاء المقاولون والمنظمون والوسطاء أنفسهم ينشئون الورش والمصانع والمعامل ويشجعون البحوث العلمية والتجريبية لاستنباط المزيد من القوى المحركة وابتكار النماذج المختلفة من الآلات والعدد وصاروا يشترون المواد الخام ويستأجرون العمال ويتخذون الوكلاء والعملاء يروجون لهم سلعهم ويبيعونها في الأسواق الأوربية وأسواق المستعمرات .

وطبيعي أن يؤدي اتساع أعمال الانتاج الصناعي إلى نشوء الشركات الصناعية على نحو ما حدث من قبل عندما نشأت الشركات التجارية لمواجهة هذه الاحتياجات المتزايدة .. وصارت المصارف والبنوك تساهم بما تجمع لديها من أموال في أعمال الصناعة وتمدها بما تحتاجه منها وتساعد على النمو والازدهار .

طبقة مبربرة قوية

وهكذا تكونت في الدول الأوربية طبقة جديدة تملك رؤوس الأموال وتستثمرها في أعمال الصناعة وتشتري بها الأدوات والآلات والمواد الخام والمحاصيل وتستأجر العمال وتبيع السلع المنتجة وبلغت هذه الطبقة من الثراء والقوة ما جعلها تهدد طبقة النبلاء الاقطاعيين وكبار الملاك الزراعيين .

فهى حينذاك طبقة ناشئة مزدهرة تمثل عنصر التقدم في المجتمع وتسعى في سبيل تدعيم كيانها إلى تمكين الانسان من السيطرة على القوى والموارد الطبيعية واستخدامها فيما يعينه على زيادة مقدراته وممكناته .

وهى حينذاك فى مكان رفيع تستطيع منه أن تتحكم فى طبقة النبلاء الاقطاعيين والملاك الزراعيين لأنها تشتري منهم محاصيلهم وتعطيهم فيها من الأثمان مالا يستطيع اتباعهم أو غيرهم من فئات الشعب أن يعطوهم مثلها .

وهى حينذاك تملك من فيض الأموال ما تستطيع به أن تشتري أراضى النبلاء وللملاك الاقطاعيين أو تنزعها لقاء القروض والديون . وأهم من هذا وذاك أن نشوء هذه الطبقة ساعد على تحرر جموع

كبيرة من الأتباع الذين اندفعوا يبيعون قدرتهم على العمل لأصحاب
الصناعات المزدهرة الجديدة .

الاستيلاء على الحكم

وكانت طبقات النبلاء والإقطاعيين بمالها من سيطرة على مقاليد
الأموال ونفوذ لدى الملوك والحكومات قد استطاعت في بداية ازدهار
الصناعة أن تتدخل في أمورها بدعوى حمايتها وتشجيعها وصارت تفرض
عليها القيود وترتب لها اللوائح وتشرع القوانين فلما بلغت طبقة أصحاب
رؤوس الأموال أشدها وصار لها ما وصفناه من القوة والنفوذ كان
لا بد أن تتغير الأمور وتتطور الأوضاع بحيث تسيطر هذه الطبقة
الجديدة التي تملك أدوات الانتاج الصناعي على الحكم ويصبح لها في
شئون الدولة مكان الصدارة .

واضطرت هذه الطبقة لكي تحصل على ما تريد أن تقيم الثورات
وتقودها وأن تنزع جموع الشعب المجاهدة للتخلص من ربة الإقطاعيين .
ولما كان لبريطانيا ظروف خاصة تفردت بها عن سائر الدول
الأوربية فقد سبقتها جميعاً في هذا النوع من الثورات .

ثورة دستورانية في بريطانيا

فبريطانيا كما هو معروف ليست من البلاد ذات الأراضي الخصبة ولم تعتمد في يوم من الأيام على منتجاتها الزراعية وحدها .. فلما حدثت الثورة التجارية وأتيح لها أن تستولى على القوى البشرية والمحاصيل والحامات من المستعمرات اندفعت إلى توسيع أعمال إنتاجها الصناعي لتبيعه في مقابل ما تحصل عليه واستطاعت بما أحرزته من ميزات التفوق البحري والسياسي أن تزيد من ثرواتها المالية وأن تهيم الظروف لنشأة طبقة أصحاب رؤوس الأموال وإذا استمتعت هذه الطبقة منذ البداية بقسط كبير من الحرية وقدر عظيم من التشجيع فإنها لم تتعرض لمثل ما تعرضت له مثيلاتها في الدول الأوروبية الأخرى من تضيق وتحكم وتقييد لنشاطها

ومع ذلك فإن تاريخ بريطانيا فيما بين ١٦٤٠ — ١٦٨٨ يدل على أن هذه الطبقة نفسها قادت ثورات وحركات دستورية واجتماعية متوالية أتاحت لها مزيداً من النفوذ في الدولة والمشاركة في الشؤون الرئيسية للحكم

ولكن هذه الظروف المواتية التي أتاحت لطبقة الرأسمالين في بريطانيا انتصاراً سهلاً نسبياً لم تنهأ لهذه الطبقة في فرنسا أو غيرها من الدول الأوروبية .

الثورة الفرنسية خاتمة الإقطاع

وكان لابد لها من أن تقود في سنة ١٧٨٩ ثورة دموية عنيفة من أشهر الثورات في تاريخ الإنسان واستطاعت في ظل شعار الحرية والأخاء والمساواة أن تحشد وراءها جموع الفلاحين وأصحاب الحرف وأهل المدن من التجار والمنتجين والصناع والمثقفين .

وكانت هذه الثورة وما أعقبها من الحروب التي قادها نابليون بونابرت هي الخاتمة الحقيقية لعصر الإقطاع في معظم الدول الأوروبية إذ قضت على المعالم الرئيسية لهذا العصر وأطلقت العنان لنشاط الطبقة الرأسمالية في شئون الإنتاج والحكم .

وكان لذلك أثره الكبير في تنمية الصناعة والرقى بها إلى درجة كبيرة فنشأت المصانع الضخمة التي يستوَجِر فيها مئات العمال وألوفهم من رجال ونساء وأحداث يعملون بالليل والنهار لإنتاج الكميات الهائلة المتماثلة من السلع .

وصارت هذه المصانع تتنافس في الإنتاج وتجتهد في استرضاء العملاء داخل أوروبا وعبر البحار ، بتخفيض أثمان السلع حيناً وتحسين مستواها حيناً آخر وكان لهذا التنافس أثره الطيب في التقدم الفني واختراع المزيد

من الآلات واستنباط القوى المحركة كالكهرباء والوقود كالفحم ثم البترول .

المنافسة تؤدي إلى الامتناع

إلا أن التنافس أدى بمضى الزمن إلى نتائج تلفت النظر وتثير الاهتمام .

أرايت إلى خيول السباق كيف يسابق بعضها بعضاً في الميدان وتبذل من الجهد العنيف ما ترجومه الكسب والنجاح ؟ وهل شهدت فرق كرة القدم حين تتبارى بعضها مع بعض لكسب الكأس والبطولة ؟

إنك تعلم أن الخيول حين تتسابق في الميدان منها ما يظل محتفظاً بقوته حتى نهاية الشوط ومنها ما يسقط من الكد والتعب وسط الطريق ومنها ما يخرج من الميدان منذ بداية الانطلاق .. وهكذا ترتب الخيول واحداً إثر آخر حسب قوتها وجهدها وطاقاتها ..

وتعلم أيضاً أنه تجري في كل عام مباريات متوالية مستمرة بين فرق الكرة في القطر الواحد وفي الأقطار المختلفة تسفر في النهاية عن تصفية هذه الفرق وترتيبها حسب قوتها وجهدها وطاقاتها في اللعب والثبوت في الميدان ..

والذى يحدث دائماً أن يقتصر الأمر على عدد محدود من الفرق في القطر أو في العالم كله ترتب على التوالى وفقاً لنتائج المباريات .

والآن . . حدث شيء مشابه إلى حد كبير في مجال الصناعة فإن الصناعة كانت أحياناً ملكاً لأفراد يشبهون الخيول أو ملكاً لشركات مساهمة كفرق الكرة . . فلما جرت بينهم المنافسة العنيفة التي لا يعرف فيها الأخ أخاه ولا صاحب صاحبه أسفرت عن ثبوت المنشآت الصناعية الضخمة العاتية .

أما المؤسسات الصغيرة فأخذت تندثر وتخرج من الميدان مثل الخيول الضعيفة ، أو فرق الكرة الهزيلة . . وربما بقيت بعض المنشآت الصناعية المتوسطة في الحجم والطاقة والانتاج ولكنها كانت تكره آخر الأمر على أن تؤثر السلامة والنجاة من وطأة المنافسة الشديدة المستمرة فصار أصحابها يسعون مضطرين إلى الارتباط بالشركات الصناعية الكبيرة يشتغلون لحسابها أو يدمجون رؤوس أموالهم في رؤوس أموالها .

وهكذا حدث على مر الزمن أن تركزت كل صناعة في أيدي مجموعات قليلة من الأفراد والشركات التي غالبت الاندثار وسلمت من المنافسة وثبتت رغم التضحيات الجسيمة التي تبذل لترخيص الأثمان أو تحسين المستوى الفني ورغم الأرباح القليلة التي كانت ترتضيها كارهة كسباً للسوق والعلاء .

وهكذا أدت المنافسة الحرة إلى تقيضها وهو الاحتكار . وهذا الانتقال من النقيض إلى النقيض ظاهرة عادية تخضع لقانون عام يشمل الظواهر الطبيعية والاجتماعية وهو يعرف في مجالات الباحثين الاقتصاديين باسم قانون التركيز . .

ولقد كان من نتائج اتساع الانتاج في الصناعات الضخمة وتوفير كثير من نفقاتها وبالتالي زيادة أرباحها لأن من الثابت عمليا وحسابيا أن الانتاج الكبير أقل نفقة وأكثر ربحاً نسبياً من الانتاج الصغير .

ويلاحظ أن فترة الانتقال من المنافسة الحرة إلى الاحتكار وتركيز الإنتاج في مؤسسات قليلة استمر طوال القرن التاسع عشر فلم يقبل الربع الأخير من هذا القرن حتى كانت الاحتكارات قد استقرت وتدعمت وصارت ظاهرة اقتصادية مألوفة في معظم الدول الأوربية وفي الولايات المتحدة الأمريكية .

واتخذ التركيز صوراً متعددة تهدف كلها إلى ربط الصناعات المتقاربة وادماجها بعضها في بعض وتنظيم أعمال الانتاج فيها وتداول السلع الناتجة عنها .

المنظارات التجارية

ولكن هناك شكلين رئيسيين من أشكال التركيز أولهما يعرف باسم الكارتلات أو الاحتكارات التجارية . وهى فى العادة مؤسسات تقوم للربط بين المنشآت الصناعية المتماثلة وتنظيم أعمالها التجارية وتتولى عنها بيع سلعها للمستهلكين فى الأسواق المختلفة . . ولكى تؤدى هذه المهام يعقد الاحتكار التجارى مع المؤسسات الداخلة فى نطاقه اتفاقا يتضمن : —

أولا : تحديد مناطق تحتكر كل مؤسسة بيع سلعها فيها ولا تشاركها فيها غيرها من المؤسسات المتعاقدة .

ثانيا : تثبيت الحد الأقصى لكمية انتاج كل مؤسسة .

ثالثا : تعيين سعر تلتزم به المؤسسات المتعاقدة ونسلم للاحتكار

التجارى على أساسه الكميات المتفق على انتاجها .

ولقد اتخذت الاحتكارات التجارية أرقى أشكالها وأوسع نطاق لها فى الصناعات الألمانية وخاصة صناعات التعدين كالقحم والحديد وبعض الصناعات الزراعية مثل صناعة انتاج السكر والكحول .

المنظارات الانتاجية

أما الشكل الثانى من أشكال التركيز فهو ما ظهر خصوصا فى أمريكا

ويسمى عادة بالترسات أو الإحتكارات الإنتاجية وهو من حيث التركيز أكثر تقدما لأن الاتفاق أو التفاهم بين المنتجين يصل إلى حد تدخلهم بعضهم في بعض .

فإن كل مؤسسة من المؤسسات الصناعية أو الإنتاجية تحتفظ باستقلالها الإسمى والقانوني ولكنها في حقيقة أمرها فاقدة لهذا الاستقلال لأن الترس ، أو الاحتكار الإنتاجي يقوم للربط بينها فهو وإن يكن مؤسسة مستقلة منفصلة عن سائر المؤسسات المشتركة فيه يشرف عليها جميعا وسيله إلى ذلك أن كل مؤسسة تضع فيه جزءا كبيرا من أسهمها المالية !

ويلاحظ أن كلامنا عن الإحتكارات التجارية والإنتاجية يهدف إلى القضاء على المنافسة بين المؤسسات الإنتاجية أو على الأقل تنظيمها بحيث يباح لها جميعا التحكم في الأسعار واستغلال المستهلكين .

والنوعان كلاهما عارسان نشاطهما في نطاق كل دولة من الدول الصناعية التي تقوم أنظمتها الإنتاجية على أسس الإحتكار كما عارسانها في النطاق الدولي .
إلا أنه من الواضح أن الإحتكارات الإنتاجية أشد تركيزا من الإحتكارات التجارية لأنها تزيد من توثيق ارتباط المؤسسات بل إنها تدعجها بعضها في بعض وهي لا تقتصر على تنظيم الأعمال التجارية بل تشارك بصفة رئيسية وأساسية في أعمال الإنتاج وهي بهذا الاشتراك تزيد من أرباح الصناعات التي تشرف عليها وترفع أثمان أسهم الشركات الصناعية المنضوية تحت لوأها .

ولقد قيل أن احتكار ستاندارد أويل الأميركي أكمل مؤسسة منظمة عرفت في العالم بعد مؤسسة الكنيسة الكاثوليكية الرومانية فهو من أقدم الاحتكارات الانتاجية في العالم وأشهرها يرجع تاريخه إلى سنة ١٨٨٢ وهناك احتكارات أميركية أخرى لا تقل عنه ضخامة وشهرة وقوة منها احتكار الصلب الذي تأسس سنة ١٩٠١ وانضمت إليه خمس عشرة شركة من شركات التعدين أهمها شركة كارنيجي واحتكار جنرال موتورز للسيارات وجنرال اليكتريك للأدوات الكهربائية ودوبونت دي نيمور للصناعات الكيماوية .

أرباح ضخمة

وليس أدل على ضخامة الأرباح التي تجنيها هذه الاحتكارات الأميركية من هذا الإحصاء الرسمي الذي يكشف عن أثر تركيز الانتاج واحتكاره في مؤسسات قليلة لا تتجاوز المائة وستين منه أن هذه المؤسسات الاحتكارية استطاعت فيما لا يزيد عن تسعة عشر عاما أن تضاعف رأس مالها مرتين ونصف .

السنة	قيمة أسهم رأس المال في آخر السنة	الأرباح التي لم توزع وأضيفت إلى رأس المال	الأرباح التي لم توزعت	مجموع الأرباح التي وزعت والتي لم توزع	
				قيمتها بمليارات الدولارات	نسبتها إلى رأس المال الأصلي
١٩٢٩	١٠٥٠٣	٥٥٠١	٩٠٨	٦٤٠٩	٪٦٢
١٩٣٧	٩٥٠٧	٤٥٠٩	٥٧٠٨	١٠٣٠٧	٪١٠٨
١٩٤٠	٨٩٠٤	٤٩٠—	٧٤٠٦	١٢٣٠٦	٪١٣٨
١٩٤٥	٧٩٠٥	٧٥٠—	١٠٥٠٣	١٨٠٠٣	٪٢٢٧
١٩٤٧	٨٧٠٥	٩٣٠١	١٢٢٠٤	٢١٥٠٥	٪٢٤٦

البنوك تسيطر على الصناعات

إلا أن ازدهار الصناعة ورقبها واتساعها وتركيزها ما كان ليتم
لولا رؤوس الأموال التي استخدمت في تمويل المشاريع والمنشآت
الصناعية .

ولقد قامت البنوك والمصارف في هذا السيل بدور رئيسي.. وهذه
المنشآت في أصلها خزائن كبيرة تتجمع فيها الأموال المدخرة من بعض
الأرباح التي تدرها الأعمال الزراعية والتجارية والتي يراد المحافظة عليها
أو إيداعها إلى حين الحاجة إليها في الأعمال التجارية والانتاجية المختلفة
ولكنها تطورت على مر الزمن إلى مؤسسات مالية تعمل على استثمار
مالديها من أموال في المشروعات المختلفة كإشراء العقارات أو رهنها أو
تسليف المنشآت الزراعية والتجارية والصناعية والمساهمة في رؤوس
أموالها .

ولقد حدث في البنوك والمصارف العديدة التي نشأت منذ أواخر
العصور الوسطى مثلما حدث في الصناعة فجرى عليها قانون التركيز
بنتائج الطبيعة وادى التنافس بينها إلى اندماج بعضها في بعض وانتهت
آخر الأمر إلى عدد قليل جدا من البنوك في كل دولة من الدول تسيطر
على العملات المالية وأسواقها وتحتكرها وتتحكم فيها بما يتجمع لديها من

أرصدة ذهبية وتقديية . وزاد نفوذ هذه المنشآت المالية في الدولة حين صار يعهد إليها بإصدار العملات النقدية والأوراق المالية والاشراف على تداول العملات الجارية .

ولما كان الشبيه يقع على الشبيه والقرين يلتحق بالقرين فقد أخذت البنوك تتخير الصناعات الضخمة المركزة لتساهم فيها بأموالها استدرارا للربح الكبير الذى يمكنها من دفع الفوائد القليلة لأصحاب الودائع وتعمل فى الوقت نفسه على كفالة الضمانات التى يكتب لها استمرار النجاح والكسب ومن ثم عملت البنوك من جانبها على تركيز الصناعات أكثر فأكثر وتدعيم احتكاراتها وسيطرتها على الأسواق بمنتجاتها وهى حين تساهم فى المشروعات الصناعية لاتكتفى بتقديم مساعداتها وضماناتها ونهضة أسباب التدعيم والتقوية بل تعمل عامدة على أن تظل هذه الصناعات نفسها تحت اشرافها بحيث لا تفقد منها فى يوم من الأيام . وهى تستخدم لذلك من الأساليب والوسائل ما يرغب أصحاب الصناعات أنفسهم — مهما يكن من ضخامتهم وعظم نفوذهم وسلطانهم — على الخضوع لما تطلبه منهم .

ففى تستطيع أن تمنع عنهم الاعتمادات المالية وأن تشتري معظم أسهم منشآتهم من سوق الأوراق المالية وأن تخفض أسعار هذه الأسهم وفى مقبورها دائما أن تحرم المؤسسات الصناعية المتمردة من ثقتها واثباتها وأن تشوه سمعتها المالية لدى المتعاملين .

وهي فضلا عن ذلك تشترط على الشركات والمؤسسات حين تمدها أو تساهم فيها برؤوس أموالها أن تحصل في مجالس إدارتها وفي الهيئات المشرفة على أعمالها مندوبين عنها لأحكام سيطرتها وضمان تنفيذ توصياتها .

مجموعة شركات ستل

وأوضح مثل لهذه الحقائق ما حدث في مجموعة شركات البترول المشهورة في الوقت الحاضر باسم ستل .

فالأصل في هذه المجموعة هو شركة البترول الهولندية الملكية التي تأسست بلاهاي في سنة ١٨٩٠ لاستخراج البترول من جزائر سوندا في الشرق الأقصى ثم حصلت من الحكومة الهولندية على امتياز استخراج البترول من سومطرة ولكن مبيعاتها من البترول في البداية لم تكن كبيرة إلى الحد الذي توقعته ... فلما أنشأت معملا لتكرير البترول في جاوة لم تجد من المساهمين من يزدون رأس مالها إلا بصعوبة شديدة ولكن سرعان ما استطاعت بعد سبع سنوات من إنشائها أن توزعرباحا يوازي ٥٢٪ من قيمة أسهمها .

وذلك يرجع في المحل الأول إلى أنها استطاعت في أواخر القرن التاسع عشر أن ترتبط بأكبر بنوك أوروبا في ذلك العهد وهو بنك

روتشيلد في باريس ... فزادها ذلك تدعياً وقوة ثم سرعان ما ربطها البنك نفسه في سنة ١٩٠٧ بشركة بريطانية كانت تعمل في منطقة المحيط الهندي وهي شركة شل ترانسبورت آند تريدينج وصارت المؤسسة الجديدة تسمى الشركة الهولندية الملكية - شل وترتبط بها شركات عديدة تتوزع العمل في استخراج البترول من يابيه والتقيب عنه في سائر أنحاء العالم وفي الصناعات البترولية المختلفة وظل بنك روتشيلد وراء هذه المؤسسة يدفعها من نجاح إلى نجاح ويستخدم كل ماله من نفوذ مالي وسياسي ليحصل لها على امتيازات الاستثمار ومجالات الاستغلال .

حرية الاعتقدين

ونحن في أمثالنا العامة نقول الفلوس على كل شيء تدوس والحق أن هذا المثل العامي البسيط أصدق ما يكون في إعطاء صورة كاملة للاحتكار الذي يترتب على اندماج رؤوس أموال المصارف والبنوك الكبيرة في رؤوس أموال الصناعات الضخمة فإن أصحاب هذا الاحتكار صاروا أحراراً يفعلون ما يشاءون ينتجون من المصنوعات ما يدر عليهم أكبر قدر ممكن من الربح .. يرفعون أسعار سلعهم إلى الحد الذي يستوفون به أكبر قدر ممكن من المستهلكين المساكين المعذيين في

الأرض.. ويخفضون بوسائلهم الجهنمية أجور العمال والموظفين توفيراً
لنفقات الانتاج واستجلاً لمزيد من المكاسب.. ويقللون القيمة الشرائية
للقود كي يبيعوا أقل المنتجات بأعلى الأثمان ثم هم يحسبون المنتجين الصغار
والتوسطيين ويسدون عليهم السبل فلا يتركون لهم مجالاً للعمل أو الكسب
إلا واعتصبوه منهم.. وهم يحكمون في أعمال الانتاج ويسيطرون
على أدواته بحيث لا يكاد أحد في المجتمع كله يفلت من قبضتهم البشعة
الرهيبه أو يستغنى عنهم .

وقد رأيت من قبل كيف قادت طبقة أصحاب رؤوس الأموال الصناعية
والمصرفية الثورات والحركات الدستورية والاجتماعية ليكون لها السيطرة
على أجهزة الدولة وإدارات الحكومة .

ولكن هذه السيطرة زادت واتسعت وتدعمت واشتدت حين
انتقلت الصناعة من مرحلة المنافسة الحرة إلى مرحلة الاحتكار وحدث
في مجال الأنظمة السياسية ما يشبه هذا الانتقال نفسه فصار الحكم حكراً
لأصحاب رؤوس الأموال الاحتكارية يوجهون شئونه العامة والحاجة
إلى ما فيه مصالحهم وحدها .

جداية الزدهار

على أن هذا الازدهار الذي بلغ القمة لم يكن إلا بداية الانحدار إلى هاوية الحضيض .. لأن الدول الصناعية حين بلغت باتاجها الرأسمالي على مراحل وأرقى درجاته في أواخر القرن التاسع عشر وحين تركزت فيها أعمال الإنتاج إلى حد بعيد وتداخلت رؤوس أموالها الصناعية والمصرفية تداخلا يقرب من التمام وصار أصحابها والمشفرون عليها يحتكرون أعمال الإنتاج الكبير ويسيطرون على أدواته ويتحكمون في الأسواق المالية وفي الدخل القومي كله وفي الحكومات والشعوب .. لم تكن تخلو رغم هذا الازدهار من عوامل الضعف الكامنة وبواعت الاضطراب المستمرة .

مزايا متوازية

صارت هذه الاحتكارات تصاب في فترات متقاربة بأزمات اقتصادية متوالية تهز كيائها .. فهي تنتج من السلع كميات ضخمة ولكنها لا تجد من المستهلكين اقبالا عليها لضعف قدرتهم الشرائية ولعجزهم - رغم حاجتهم الشديدة إليها - عن دفع الأثمان العالية المطلوبة وتضطرب الاحتكارات إزاء ذلك إلى خفض أثمان السلع ومع ذلك تظل قدرة

المستهلكين عاجزة عن شرائها وعندئذ لا تجد الاحتكاكات بدا من وقف الانتاج أو التقليل منه فتنتشر البطالة في صفوف العمال وتنخفض مستويات الأجور وتزداد ساعات العمل .

وتفقد البنوك ثقتها في الأسواق المالية والتجارية فلا تقدم الضمانات ولا تبدى الائتمان ولا تخصص الاعتمادات ولا تساهم في توسيع المشروعات فتقل لذلك العملة المتداولة وتشح النقود في أيدي الناس فلا يجدونها ليشتروا السلع المكدسة في الأسواق .

ولقد زادت هذه الأزمات وتعددت عقب نظم الحماية الجمركية التي اتبعتها معظم الدول الأوربية وأمريكا الشمالية في أواخر القرن التاسع عشر ثم إن الشركات التجارية التي مارست الاستثمار في مرحلته الأولى ظلت تحتكر أسواق المستعمرات وتتحكم في مواردها الخام وتبيعها لأصحاب الصناعات بالأسعار المرتفعة ثم تشتري منهم سلعهم بأسعار لا ترضيهم لتبيعها إلى سكان المستعمرات وبلاد الشرق بأثمان عالية تجلب لها الأرباح الضخمة .

وأهم من هذا وذاك أن أرباح أصحاب رؤوس الأموال من المشاريع الإنتاجية المختلفة أتاحت لهم بعض السنين تكديس فيض من رؤوس الأموال العاطلة التي لم يجدوا السبيل إلى استثمارها في مشاريع جديدة .

الزحف الاستعماري

محالفات اقتصادية وعسكرية وسياسية
للسيطرة على العالم وتقسيمه إلى مناطق
تفوذ سياسي واستغلال اقتصادي

برء المرحلة الثانية من الاستعمار

فكيف يخرج الاحتكاريون الصناعيون والماليون من هذه الأزمات؟ كيف يصرفون هذه الأكداس المتركمة من سلهم؟ وكيف يحصلون على المواد الخام بأثمان رخيصة تمكنهم من تقليل نفقات الإنتاج وزيادة الأرباح؟ أين يستثمرون الفائض من رؤوس أموالهم؟

هذه الأسئلة لم يكن لها عند الاحتكاريين إلا جواب واحد... الاستعمار! وقال أنصارهم من الباحثين والكتاب أن الاستيلاء على المستعمرات وتوسيع نطاقها واستغلال أسواقها ومواردها الخام وقدرات أهلها على العمل وتصدير رؤوس الأموال الفائضة لاستثمارها في المشاريع الخاصة كفيل كله بحل العقد التي استهصت على الحل في الدول التي سيطر عليها الاحتكاريون.

وهكذا بدأت المرحلة الثانية من الاستعمار على أيدي الاحتكاريين الصناعيين والماليين بعد أن أتم الاحتكاريون التجاريون المرحلة الأولى.

تصدير رؤوس الأموال - أساطير الرئيسية

وبدأ تسابق الدول ذات الصناعات المتقدمة والمؤسسات الاحتكارية الوطيدة في تصدير رؤوس أموالها إلى المستعمرات والبلاد المتخلفة وشرعت، الاحتكارات المحلية في كل دولة تتنافس مع غيرها منافسة عنيفة عاتية لتتخذ مكانها في الأسواق العالمية وفي بلاد المواد الخام .

واتخذ تصدير رؤوس الأموال أشكالاً رئيسية ثلاثة :

- ١ - تقديم القروض المالية للحكومات وإنشاء فروع للمصارف والبنوك للتسليف على مشاريع التجارة والزراعة والصناعة بضمن السلع والمحاصيل والمنتجات ورهن الأراضي والأموال والعقارات
- ٢ - استثمار رؤوس الأموال المصدرة في تنفيذ مشاريع المرافق العامة (الري - الإضاءة - توصيل مياه الشرب - السكك الحديدية - التلغرافات والتليفونات - الخ) مع الحصول على الضمانات والامتيازات والتسهيلات والإعفاءات من جانب الحكومات والحكومات
- ٣ - إنشاء الشركات الصناعية والتجارية والزراعية التي تعطى امتيازات الاستثمار وتقدم لها ضمانات الاحتكار والإعفاءات من الضرائب الجمركية والداخلية والتسهيلات اللازمة لخروج الأرباح ورؤوس الأموال حينما تراه في مصلحتها الخاصة .

الشرق الأوسط نموذج واضح

ولعل أوضح صورة لهذه الاشكال الرئيسية الثلاثة يمكن استمداها من تاريخ بلاد منطقة الشرق الأوسط عامة ومصر خاصة .

فعند ما تولى سعيد حكم مصر في سنة ١٨٥٤ عرض عليه صديق صباه الفرنسي فردينان دى لسبس مشروع شق قناة السويس فوق له عليه بالمواقفة دون أن يعرف شيئا مما فيه .. فلما مات في سنة ١٨٦٣ ترك ديونا على مصر تبلغ حوالى اثني عشر مليوناً من الجنيهات أقرضها له أصحاب المصارف الأوربية لينشرك بمعظمها في تنفيذ مشروع القناة واستفادوا بذلك بدل الربح ربحين : فائدة القرض وفائدة استغلال رأس المال المصروف في تنفيذ المشروع .

وتولى اسماعيل حكم مصر وقد كان مستهترا في حياته الخاصة لا يعبأ بمصالح البلاد والشعب ولا يعنيه من مصائرهما شيئا فوجد فيه أصحاب رؤوس الأموال المصرفية والصناعية بغيتهم فصاروا يعرضون عليه مشاريعهم وحصلت الشركات الأوربية المختلفة منه خلال اثني عشر عاما في أول عهده بالحكم على امتيازات بشق ثمانية آلاف وأربعمائة ميل من قنوات الري ومد أكثر من تسعمائة ميل من السكك الحديدية وخمسة آلاف ميل من أسلاك البرق وإنشاء أربعمائة وثلاثين من الكبارى وإصلاح

ميناء الإسكندرية وبناء أرصفة ميناء السويس وإعام خمسة عشر فانارا وإقامة أربعة وستين مصنعا للسكر وزيادة الأراضي القابلة للزراعة بمقدار مليون ونصف مليون فدان وتمهيد الطريق إلى الهرم وبناء الكثير من المباني الحكومية والقصور الخاصة .

وهي كلها كما ترى مشاريع ذات صبغة عامة تنفذ في أغلبها لحساب الحكومة وبضمانها وهي تستهدف — في وضوح — إنشاء شبكة من الخطوط الحديدية والممرات المائية والبرية واعداد الموانئ البحرية وتيسير وسائل المواصلات والنقل .

والفرض من ذلك كله لا يخفى فهو تهيئة الوسائل اللازمة لنقل المواد الخام من مواردها إلى البلاد الصناعية ثم ردها سلعا مصنوعة تباع في البلاد التي أخذت منها !

٢٠٠ مليون جنيه للسيطرة على مصر

ومن أجل تنفيذ هذه المشاريع ورط اسماعيل مصر وشعبها في سياسة الاقتراض فسرعان ما وجد نفسه بعد عام واحد من توليه حكم مصر يقرض من بنك فرونج وجوشن البريطانى ٧٠٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه ليسدد ديون الحكومة وينفذ بعض التزاماتها لمشروع قناة السويس

الفرنسى . . ثم عاد إلى البنك البريطانى نفسه بعد عامين يقرض ثلاثة ملايين من الجنيهات ولم يلبث أن لجأ إلى دائن جديد هو بنك أوبنهايم البريطانى فاقترض منه ١١٩٠٠٠٠ رطل جنيه لم يقبض منها فى الحقيقة بعد خصم الفوائد والعمولة غير ٧٢٠٠٠ رطل جنيه .

وحدث حينذاك أن انتهت الحرب الأهلية فى أميركا وعادت تتاجر فى قطنها مع بريطانيا وأحست مصر بكساد قطنها بعد رواج وانخفاض ثمنه بعد ارتفاع وحدثت أزمة فى الاقتصاد المصرى فانهزت شركة بيشوفشايم الفرصة السانحة فى سنة ١٨٧٠ لتقنع اسماعيل بإنشاء صناعة للسكر تكون حكرا للحكومة وتستفيد منها ربها يعوضها عن خسارتها فى القطن .: وأقرضته لذلك سبعة ملايين جنيه لم يقبض منها إلا خمسة وعاوته فى إنشاء مصانع السكر لتجنّب منها ربها آخر ...

وعندما أغراه صمويل بيكر البريطانى بفتح السودان للحصول منه على ما فيه من ذهب اقترض نصف مليون جنيه دفع منه للرحلة البريطانى الذى قاد الحملة عشرة آلاف جنيه .. وتكاثر أصحاب الديون فأراد المدين أن يسد للدائنين ما عليه فاقترض من بنك أوبنهايم البريطانى عشرين مليوناً من الجنيهات هى فى أصلها قبل خصم الفوائد والعمولة اثنين وثلاثين مليوناً من الجنيهات .!

وأحس المقاولون الأوربيون والمرابون وعملاء البنوك الأوربية

ووكلائها أن الحكومة المصرية صارت غنيمة لكل أن ينهب منها مايشاء فراح الجميع يعرضون على اسماعيل القروض الصغيرة والكبيرة ويقدمون له المشروعات ويبدون الاستعداد لتنفيذها بشرط ضمان الحكومة المصرية ..

وهكذا بلغت ديون مصر من القروض الأجنبية في سنة ١٧٧٦ واحدا وتسعين مليوناً من الجنيهات لم يستطيع اسماعيل أن يدفع فوائدها كلها وهى حينذاك أربعة ملايين من الجنيهات سارعت الحكومة البريطانية إلى اقتراضها من بنك روتشيلد لتشتري بها أسهم مصر في مشروع قناة السويس .. وأخذ اسماعيل ثمن الأسهم ليدفعه سداد للفوائد !

أضف إلى هذا أن رؤوس أموال أجنبية أخذت ترد إلى مصر لاستغلالها في مشروعات استثمار خاصة وحصلت على امتيازات و ضمانات احتسار لاستخراج ما فى المناجم المصرية من معادن مختلفة ولتوسيع رقعة الأراضى القابلة للزراعة وتقسيمها وبيعها وتنفيذ مشروعات الرى اللازمة لها وزراعة المحاصيل المطلوبة للصناعات والأسواق وأنشئت لهذه الأغراض شركات هى فى حقيقة أمرها فروع من شركات احتكارية كبيرة فى الدول الاستعمارية .

وكذلك افتتحت فروع عديدة لمصارف وبنوك أوربية مختلفة

لاستثمار رؤوس أموالها في التسليف على الأملاك والعقارات وأراضي البناء وتقديم القروض لفروع متعددة من الإنتاج والأعمال المتصلة به. وتقدر قيمة رؤوس الأموال الأجنبية التي استثمرت في مصر خلال الفترة ما بين ١٨٥٠ - ١٩١٤ بمائتي مليون جنيه أو يزيد صار لها السيطرة التامة على الاقتصاد المصري كله ومن ثم على مصر نفسها.

مؤسسات استثمارية بأسماء وطنية

ومثل هذا حدث أيضاً في تركيا والبلاد الشرقية والإسلامية التابعة لها حينذاك وفي منطقة البلقان فإن تصدير رؤوس الأموال المالية والصناعية أنصب على تشغيلها في إنشاء شبكة واسعة النطاق من الطرق والممرات المائية والبحرية والسكك الحديدية والموصلات السلكية واللاسلكية فمثلاً استطاعت الشركات الفرنسية أن تحصل من الحكومة العثمانية في سنة ١٨٦٨ على امتياز إنشاء الخط الحديدى الذى يربط بين اسطنبول وسالونيك من ناحية وبين خطوط السكك الحديدية الموجودة حينذاك وسط حوض نهر الدانوب من ناحية أخرى كما حصلت المؤسسات الألمانية التي يمولها البنك الألماني على امتياز إنشاء الخطوط الحديدية في بلاد البلقان التابعة للحكومة العثمانية فلما فرغت منه سنة ١٨٨٦ أمكنها إغراء سلطان العثمانيين بمد السكك الحديد إلى أنقرة وتأسست شركة

لهذا الغرض باسم شركة الأناضول للسكك الحديدية واشتركت رؤوس الأموال البريطانية فيها بمقدار الربع وعين مدير بريطاني في مجالس إدارتها المؤلف معظمه من الألمان واستطاعت هذه الشركة التي تضم رؤوس أموال بريطانية وألمانية أن تحصل بعد ذلك بخمسة أعوام على امتياز بمد الخط الحديدي فيما بين قونية وحلب والموصل وبغداد ورأت أن تشرك معها رؤوس الأموال الفرنسية في هذا المشروع الجديد مناصفه ثم أنشئت فيما بين ١٩١٣ - ١٩١٤ شركة بغداد للسكك الحديدية برؤوس أموال بريطانية وألمانية لمد الخطوط الحديدية إلى منطقة الخليج الفارسي .

وهناك نوع آخر من المشروعات يتضح فيه تصدير رؤوس الأموال المصرفية بأجلى صورة .. فقد استطاعت البنوك الفرنسية والبريطانية أن تحصل في سنة ١٨٦٣ على امتياز بإنشاء البنك العثماني الذي احتكر إصدار الأوراق المالية والتقدي في الدولة العثمانية وافتتح له فروعاً في معظم البلاد التي كانت منضوية تحت لواء تركيا وأخذ يمارس جميع أعمال البنوك وأهمها التسليف على المشاريع التجارية والزراعية والصناعية والمساهمة فيها .

وينبغي أن نلاحظ هنا أن أصحاب رؤوس الأموال الفرنسية والبريطانية والأوربية قد سمو مؤسستهم المالية باسم البنك العثماني لأن

من عاداتهم دائماً أن يسموا مؤسساتهم وشركاتهم وبنوكهم التي ينشئونهم في البلاد التي يستغلونها بأسماء وطنية محلية خداعاً لأهل البلاد وأيهاماً بأن هذه المؤسسات وطنية لحما ودما ينبغي الحرس عليها والدفاع عنها كثرات وطني عظيم !

ولكن تصدير رؤوس الأموال المصرفية والصناعية المندمجة بعضها في بعض لم يقتصر على بلد واحدة أو منطقة واحدة بل شمل العالم كله .. ذلك أن الاحتكارات المحلية في كل دولة استعمارية سعت سعيًا حثيثاً إلى الاستيلاء على الأسواق العالمية والسيطرة على موارد المواد الخام في كل مظانها واقتضاها هذا السعي التنافس المرير فيما بينها جميعاً .

المحالفات الرقنصارية

وأنت تذكر أن المنافسة الحرة تؤدي إلى تقيضها وهو الاحتكار .
وقفا لقانون التركيز .

ولهذا سرعان ما تداخلت الاحتكارات بعضها في بعض وتراپطت .
وعقدت المحالفات الاقتصادية وأنشأت الإحتكارات التجارية والانتاجية على نطاق دولي ينتفي معه طلبها المحلي التي كانت تنسم به قبل دخولها في هذه المنافسة العالمية .

فلما تم لها هذا التركيز والاندماج والتداخل في نطاق دولى واسع أخذت تتوزع الأسواق العالمية وتتقاسم الموارد الخام والخيرات الزراعية كل حسب رأسماله وقوته الاقتصادية والسياسية والعسكرية .

الحظ السعيد والناسه المفضيه !

ومن أطرف نماذج التنافس الذى جرى بين الاحتكارات فى النطاق الدولى ثم تداخلها بعضها فى بعض ماحدث بين احتكارستاندارد وأويل الأمريكى ومجموعة شركات شل الهولندية البريطانية التى يمولها فرع بنك روتشيلد الفرنسى .

فقد أرادت الشركات الأمريكية أن تقهر مجموعة الشركات الهولندية البريطانية خففت سعر بترولها وباعته بأثمان لا تكاد تفى بتكاليف إنتاجه وأغرقت به الأسواق فى جميع البلاد الأوروبية ولكن شركات شل استطاعت أن تقاومها فى هذا المجال بضع سنوات ثم انتقلت المعركة إلى أسواق منطقة الشرق الأقصى وفى أرض الصين بالذات ففى أواخر القرن التاسع عشر وزعت شركات ستاندارد وأويل بالبحان على أهالى الصين مئات الألوف من مصاييح البترول التى كتب عليها عبارة «حظ سعيد» وهى عبارة يرددها الصينيون حينذاك ويتفألون بها فسرعان ما أقبلوا على هذه المصاييح يشترى البترول الأمريكى ويستخدمونه فيها للاستضاءة وأوشك الاحتكار الأمريكى أن يستولى على

سوق الصين الضخم الذى يضم أربعائه مليون أو يزيد من السكان !

ولكن شركات شل تطلعت إلى هذا السوق الكبير فاستخدمت للاحتكار الأمريكى الأساليب التى استخدمها ضدها فى أسواق أوروبا وصارت تباع البترول للصينيين بنصف الثمن الذى يبيعهم به إياه شركات ستاندارد أويل .. وأخذ الصينيون يستخدمون بترول الشركات البريطانية الهولندية فى المصايح التى وزعتها عليهم الشركات الأمريكية ! ودارت بين الفريقين منافسة عنيفة فى تخفيض الأثمان وكتب لشركات شل فيها الغلبة لأنها كانت تستخرج البترول من سومطره وهى قريبة من الصين بينما كانت الشركات الأمريكية حتى ذاك الوقت تستخرجه من أراضى أمريكا نفسها وتكاف فى سبيل نقله إلى أسواق الصين نفقات كبيرة

ورأى الفريقان أن المنافسة ضارة بهما كليهما ولا يستفيد بها غير المستهلكين ووجدوا أن أرباحهما قلت وتدهورت فقررا التفاهم معا وعقدا حلفا اقتصاديا أو احتكارا تجاريا فى سنة ١٩١١ اقتسما بموجبه أسواق الشرق الأقصى كلها مناصفة وعندئذ رجعت أثمان البترول إلى الارتفاع وعادت الأرباح إلى التزايد واشتدت وطأة الغلاء فى أسعاره على الشعوب الآسيوية وانقلبت عبارة الحظ السعيد إلى تعاسة مضية !

على أن هاتين المجموعتين الرئيسيتين من احتكارات البترول لم تقتصر
على اقتسام الأسواق في القارة الآسيوية بل توالى بينهما الانفاقات
والعقود وصارتا تشتركان مع مجموعات أخرى مماثلة من الشركات
الاحتكارية مثل الشركة الانجليزية الإيرانية وسوكوني فاكوم
وتكساس وستاندارد أويل أوف كاليفورنيا ونفط الخليج الأميركية
في اقتسام ينابيع البترول وأسواقه في العالم كله .

بترول الشرق الأوسط

وإليك هذه الحقائق بالأرقام التي أوردها تقرير الأمم المتحدة عن
اقتصاديات الشرق الأوسط في مارس سنة ١٩٥٣ وذكر عنها أنها أرقام
تقريبية لا تدل على الحقيقة كاملة لأن الشركات درجت على ألا تذكر
الحقائق عن آثار استغلالها البشع لثروات الشعوب وستبين من الجدول
التالى أن إنتاج البترول من بلاد الشرق الأوسط ونسبته المثوية للإنتاج
العالمى فى تزايد مستمر سريع .. وستلاحظ إن إنتاج إيران من البترول
الحام خلال عامى ١٩٥١ ، ١٩٥٢ تناقص نظرا للاضطرابات التى
حدثت فى صناعته عقب تأمين البترول وما ترتب عليه من نزاع لا تزال
إيران تعاني آثاره الاقتصادية والسياسية .

إنتاج البترول الخام في الشرق الأوسط مقمرا بألوف الأطنان

السنة	١٩٣٨	١٩٤٦	١٩٤٨	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢
البحرين	١١٣٨	١٠٩٩	١٤٩٦	١٥١١	١٥٠٨	١٥١٠
مصر	٢٢٦	١٢٨٢	١٨٨٦	٢٤٣٤	٢٣٢٢	٢٣٢٠
إيران	١٠٣٥٩	١٩٤٩٧	٢٥٢٧٠	٣٢٢٥٩	١٦٨٤٤	١٣٥٠
العراق	٢٢٩٨	٤٦٨٠	٣٤٢٧	٦٤٧٩	٨٣٥١	١٨٠٠٠
الكويت	—	٨٠٠	٦٤٠٠	١٧٢٩١	٢٨٣٢٧	٣٧٩٠٠
قطار	—	—	—	١٦٣٦	٢٣٧	٣٣٠٠
البحران	٦٧	٨٢٠	١٩٢٦٠	٢٦٩٠٤	٣٧٤٧٦	٤٠٧٠٠
تركيا	—	—	٢	١٧	١٩	٢٠
مجموع إنتاج الشرق الأوسط	١٦٠٨٨	٣٥٥٥٨	٥٧٧٤١	٨٨٤٤٠	٩٧٢٢٧	١٠٥٠٠٠
مجموع إنتاج العالم كله	٢٨٢٠٠٠	٣٧٨٠٠٠	٤٧٠٠٠٠	٥٢٥٠٠٠	٥٩٢٠٠٠	٦٢٢٠٠٠
النسبة المئوية لإنتاج الشرق الأوسط.	٥٧	٩٤	١٢٥٣	١٦٥٨	١٦٥٤	١٦٥٩

زيادة هائلة في الاستغلال !

ولقد اقترنت هذه الزيادة المستمرة في استغلال منابع البترول التي تزرع بها بلاد الشرق الأوسط بزيادة مماثلة في تصدير رؤوس الأموال الأجنبية عن طريق الاحتكارات التي تستغل هذه الثروات الضخمة وتستثمرها لحسابها بحيث ارتفعت رؤوس الأموال الصادرة فيما بين ١٩٢٥ — ١٩٥٢ من مائة مليون دولار إلى بليون وتسعمائة مليون دولار . . . ويقدر الخبراء الاقتصاديون للأمم المتحدة أن رؤوس الأموال البريطانية تمثل ٥١ ٪ من مجموع رؤوس الأموال الأجنبية المستخدمة في صناعة البترول بالشرق الأوسط وتمثل رؤوس الأموال الأمريكية ٤٠ ٪ أما التسعة الباقية من المائة فتختص بها رؤوس أموال أجنبية مختلفة ومحلية !

وليست هذه الأمثلة التي أوردناها إلا نموذجاً للمحالفات الاقتصادية المتمثلة في الاحتكارات التجارية والإنتاجية التي تتوزع الأسواق وموارد الحامات الأولية في مختلف الصناعات والمجالات الإنتاجية والاستغلالية في العالم كله .

الاستعمار يقسم العالم

ولكن اقتسام الاختكارات التجارية والانتاجية للأسواق العالمية وموارد الخامات الأولية لا يتم في سهولة ويسر ولا يحىء نتيجة التنافس التجارى فحسب بل هو يرتبط ويقترن ويتدعم بتقسيم العالم إلى مناطق استغلال ونفوذ تتوزعها الدول الإستعمارية فيما بينها .

فإن الاختكارات تستغل نفوذها فى الحكومات وسلطانها عليها وتتخذ منها أدوات طبيعية وتُدفعها لاستخدام قواتها العسكرية ومقدراتها السياسية للضغط على البلاد التى يراد استغلالها وفتح أسواقها واحتكار خاماتها الأولية ومحاصيلها الزراعية .

والواقع أن تقسيم العالم فيما بين الدول الاستعمارية بدأ منذ المرحلة الأولى فى الاستعمار الحديث واستمر خلالها بحيث يمكن القول أن ما حدث فى المرحلة الثانية للاستعمار لم يكن إلا إتمام هذا التقسيم وتدعيمه والتوسع فيه . . . وسنعرض عليك فيما يلى بعض النماذج الرئيسية لتقسيم العالم إلى مناطق نفوذ واستغلال . . .

أمير بطا فى طريق الاستعمار .

فعندما بدأ الزحف الاستعماري الجديد فى أواخر القرن التاسع عشر كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد قامت بحركتها الاستقلالية وأعلنت

في وثيقة استقلالها يوم ٤ يولية سنة ١٧٧٦ أن الناس خلقوا متساوين مزودين بحقوقهم الذي لا ينكر في الحياة والحرية والبحث عن السعادة واعدت المآسى التي أحدثها الاستعمار البريطاني فذكرت منها الامتناع عمداً عن سن القوانين الضرورية التي تعود على الشعب بالنفع العام ووضع العراقيل لمنع البرلمانات المنتخبة من ممارسة نشاطها أنياباً وفرض الضرائب المرهقة دون مشورة السكان والاحتفاظ بقوات عسكرية كبيرة على نفقة الشعب ! .

فلما تخلصت أميريكاً من تبعيتها للإمبراطورية البريطانية أخذت تشق طريقها إلى الوجود دولة ذات سيادة وشرعت تحتفظ لنفسها بثرواتها ومحاصيلها ومعادنها وتنشئ صناعاتها الخاصة وأساطيلها التجارية وتمارس التجارة لحسابها وبدأت تزدهر وتزداد غنى وثراء ولم تلبث أن وقفت مع الدول الاستعمارية الأوروبية جنباً إلى جنب وسارت في طريق الاستعمار أشواطاً بعد أشواط حتى صارت الآن رأس الدول الاستعمارية جميعاً !

وبهذا لم يبق لبريطانيا من مستعمراتها الرئيسية العديدة التي أنشأتها في أميريكاً الشمالية سوى كندا . . واضطرت الحكومة البريطانية إزاء مالمسته من امتداد تيار الثورة الأميركية إليها فيما بعد أن تمنحها في سنة ١٨٦٧ استقلالها الذاتي وأن تستقيم بهذا الوضع ضمن ممتلكات

التاج البريطانى . . وكانت كندا أول المستعمرات البريطانية التى اتبع معها هذا النظام المعروف باسم نظام اللومينوين .

وكانت هذه التطورات التى وقعت فى أمريكا الشمالية بمادفع بريطانيا إلى أن تزيد توسعها الاستعماري فى أقاليم القارة الآسيوية عامة والهند خاصة وفى القارة الاستراية ونيوزبلندة وفى القارة الافريقية .

وانتهزت فرصة انشغال فرنسا فى ثورتها والحروب التى أعقبتها مع الدول الأوروبية لى تدعم نفوذها وتوسعها فى تلك الأقاليم والمناطق والقارات .

امبراطورية فكتوريا فى الهند

واستطاعت خلال خمس وعشرين سنة فيما بين ١٨٠١ — ١٨٢٦ أن تغزو كثيراً من ولايات الهند وتستولى عليها بالحروب ورغم الحكام النغوليين المقهورين على توقيع المعاهدات بفرض الحماية البريطانية على بلادهم !

ولما خشيت بريطانيا أن تقوم فرنسا مع روسيا القيصرية حينذاك بهمل مشترك لغزو الهند وانتراعها منها بادرت فبسطت حمايتها العسكرية على إقليم البنجاب وأفغانستان واستولت على إقليم نيپال فى شمال الهند وبلاد الملايو وبورما فى شرقها .

وكانت الشركة البريطانية للهند الشرقية هي التي تدير هذه الأقاليم والبلاد وتمارس فيها من نظم الاحتكار والاستبداد ما أثار شعب الهند ودفعه إلى تشديد مقاومته الوطنية وأوشك هذا الشعب المجيد أن يطرد عملاء الاستعمار البريطانى من بلاده لولا أن سارعت الحكومة البريطانية فحلت الشركة البريطانية في سنة ١٨٥٨ وتسلمت الهند وأعلنت ضمها نهائياً إلى ممتلكات الامبراطورة فيكتوريا ملكة بريطانيا (العظمى) حينذاك وصارت شبه القارة الهندية وما جاورها من أقاليم مستعمرات بريطانية وقعدت هذه البلاد العريقة في الحضارة والاستقلال سيادتها الوطنية .

مرب الأفيون

وكانت الشركة البريطانية قد استطاعت أيضاً أن تحتكر معظم التجارة مع الصين ووجدت في الأفيون خاصة بضاعة رابحة تدر عليها أضخم الأرباح والمكاسب فضلاً عن أنها اتخذت منه عمداً وسيلة من أشد الوسائل فبكا بالأبدان والعقول وقضاء على روح المقاومة والكفاح في ذلك الشعب الصينى الذى أطلق عليه للمستعمرون اسم « الخطر الأصفر » .

وبلغ من إجرام الشركة البريطانية في هذا السبيل أنها خصصت لاستنبات الأفيون مناطق فسيحة في إقليم البنغال الخصيب واستمرت

الشركة تهربه إلى الصين وتدخله إلى أقاليمها سرّاً وجهاً وتحتال لذلك بمختلف الأساليب لكي تبيعه للشعب الصيني بغية تخدير أعصابه وتضييع عناصر القوة في كيانه الوطني الضخم وتهيداً لغزو بلاده وضماً إلى ممتلكات بريطانيا على نحو ما فعلت بالهند والملايو وبورما .

وأدرك حاكم إقليم كاتون حينذاك الحطة المبينة وعرف ما تنطوي عليه المؤامرة القادرة فأعلن «أن تجارة الأفيون أشدّ عدواناً على الإنسانية من تجارة الرقيق» ورأى أن حماية وطنه وشعبه من هذا الخطر الداهم تستلزم تحريم هذه التجارة فصادر شحنة من شحنات الأفيون التي كانت الشركة تنوي تهريبها إلى أراضي الصين رغم القانون !

عندئذ تحركت بريطانيا «العظمى» لحماية التجارة المحرمة وأرسلت الكه فيكتوريا جيشاً من جيوشها العديدة لمحاربة الصين وانتهت حرب الأفيون بعد عامين باستيلاء بريطانيا منذ سنة ١٨٤٢ على جزيرة هونج كونج واتخذت منها مستعمرة ضمتها إلى ممتلكاتها وواصلت منها تجارة الأفيون فبلغ ما صدرته من هذه المادة المخدرة السامة إلى الصين في سنة ١٨٥٠ اثنين وخمسين ألفاً من صناديق الأفيون ربحت منها خمس دخلها كله في ذلك العام !

ولا تزال هذه المستعمرة ملكا لبريطانيا وهي تتخذ منها في أيامنا هذه مركزاً تجارياً لتوريد بضائعها وبضائع كافة الدول إلى الصين .

وبمثل هذه الأساليب أيضاً توسعت بريطانيا في القارة الأسترالية وفي نيوزلند وغيرها من جزر وأقاليم تلك المنطقة .

استعمار فرنسا للهند الصينية

وما فعلته بريطانيا بالهند فعلت فرنسا مثله بالهند الصينية ففي بداية القرن الثامن عشر استطاعت الشركة الفرنسية للهند الشرقية ان تقيم لها بعض المراكز التجارية والمستعمرات الساحلية في تلك البلاد الخصبة الغنية ولكنها لم تستطع ان تستولى عليها لانها كانت لا تزال مملكة تابعة للصين التي يحكمها في ذلك الوقت أباطرة المنغول .

فلما لمس سكان تلك البلاد اساليب المستعمرين الفرنسيين وادر كرا حقيقة مؤامراتهم قاوموهم اشد المقاومة وقرر أحد حكام الهند الصينية في سنة ١٨٤٥ طرد العملاء الفرنسيين وصنائعهم من المبشرين الدينيين واستمرت الحرب سجالات بين المستعمرين والسكان الوطنيين .

وحدث في اعقاب حرب الأفيون ان تحرشت سفينة بريطانية بالسلطات الصينية في أحد الموانئ .. وكان الغرض من ذلك التمهيد لغزو الصين .. ولما كانت الصين تبلغ من الضخامة والإتساع حدا كبيرا فقد تحالفت بريطانيا وفرنسا على القيام بحملة مشتركة على تلك البلاد .

وأرسلت الدولتان الاستعماريتان أسطولا يتألف من مائتين وخمسين سفينة تحمل عشرين ألف جندي واستغرقت الحرب عامين استطاعت قوات الغزاة ان تنزل خلالها في بكين عاصمة الصين وعلى بعض سواحلها واضطرت الحكومة الصينية في سنة ١٨٥٠ أن تعقد مع الدولتين الاستعماريتين معاهدة تبيح لهما الامتيازات التجارية والاستغالية والسياسية .

وانتهزت فرنسا الفرصة السانحة فازلت بعض قواتها على سواحل آنام وفي سنة ١٨٥٨ ضرب الاسطول الفرنسي سواحل الهند الصينية واستمرت الحملات العسكرية الفرنسية تتوالى على تلك البلاد وتحتلها إقليما بعد إقليم وولاية بعد ولاية وترغم حكامها المحليين على عقد معاهدات الحماية وتولى عليها الحكام الفرنسيين فما أن جاءت سنة ١٨٩٩ حتى كانت الهند الصينية بأسرها مستعمرة فرنسية .. ولا تزال فرنسا حتى اليوم تقاتل

الثوار الوطنيين وتشن عليهم الحرب منذ سبع سنوات لتستبقى هذه البلاد في قبضتها .

هولندية وجزر الهند الهولندية

والأمر بالمثل فيما فعلته هولندية بالبلاد التي جرت العادة على تسميتها بجزر الهند الهولندية فقد ظلت هولندية تمارس فيها أساليب القهر والعدوان وتشن على أهلها الحروب تلو الحروب وتحتال للتغلب عليهم واحتلال بلادهم وضعها إلى الممتلكات والمستعمرات الهولندية بكافة أساليب الغش والخداع والوقعة !

أمريكا عنكر برطانت الحضارة

وترك القارتين الآسيوية والاسترالية وما بينهما من أقاليم وجزر لننظر في أمر دولة الولايات المتحدة في أمريكا الشمالية وهي التي أعلنت في وثيقة استقلالها أن الناس جميعاً ولدوا متساوين مزودين بحقوقهم في الحياة والحرية والبحث عن السعادة .

حدث في سنة ١٨٢٣ أن أعلن الرئيس الأميركي مونرو أن القارتين الأمريكيتين يجب ألا تكونا بعد هدفا للاستعمار الأوربي

وأن أميركا للأميركيين ولا شأن لأوربا أو العالم القديم بما يدور في العالم الجديد !

ويشبه أحد الكتاب الأميركيين الرئيس مونرو في ذلك الإعلان رجل البوليس حين يشهر سلاحه في وجه اللصوص ويطلب منهم أن يرفعوا أيديهم .

والواقع أن ما أريد بهذا الإعلان هو إنهاء سيطرة أسبانيا على مستعمراتها في القارة الأمريكية الجنوبية وأرجاع الدول الأوربية الأخرى — وخاصة بريطانيا — عن محاولاتها للجلول مكان أسبانيا في هذه القارة .

فإن الولايات المتحدة صارت تعتبر قارة أميركا الجنوبية والبلاد والجزر التي تتوسط بين القارتين الشمالية والجنوبية مجالات طبيعية لتوسعها الاستعماري .

وكانت أميركا الشمالية قد استطاعت خلال حروب نابليون أن تدعم نفوذها التجاري في قارة أميركا الجنوبية وفي جزر البحر الكاريبي وانهزت فرصة الضعف الشديد الذي أصاب أسبانيا فبدأت سلسلة من الحروب وأخذت تدبر المؤامرات وتمارس الضغط السياسي وتدعم الاستقلال والتغلغل الاقتصادي وتشجع الحركات الوطنية لتخرج هذه

البلاد نهائياً من سيطرة أسبانيا لتقع في أيديها وأمكنها بذلك كله أن تستولى على جزر البحر الكاريبي مثل كوبا وبرتريكو وتحصل على الامتيازات السياسية والاقتصادية والعسكرية التي تكفل لها السيطرة التامة على قارة أميركا الجنوبية بأسرها .

ولكن الولايات المتحدة الأمريكية لم تنزع بالتوسع في بلاد القارة الأمريكية الجنوبية . بل استطاعت أيضاً أن تنزع من أسبانيا مستعمراتها في جزر الفيليبين وصار لها في أقاليم القارة الآسيوية مستعمرة تضارع في اتساعها وخصوبتها وغناها مستعمرات الدول الأوربية الأخرى .

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية كلما سيطرت على بلد من بلاد أميركا الجنوبية وبسطت عليها نفوذها الاقتصادي والسياسي والعسكري ونجحت في شؤونها الداخلية والخارجية أو استولت على جزيرة من جزر البحر الكاريبي الذي يفصل ما بين القارتين الشمالية والجنوبية — تعلن أنها مافعلت ذلك كله إلا لتحرير شعوب تلك البلاد من الاستعمار والدفاع عن الحرية والامن والسلام !

ومن طريف ما يروى أنه حين احتلت أميركا جزيرة بورتريكو في سنة ١٨٩٨ أصدر الجنرال الأمريكي مايلز يانا إلى سكانها يقول لهم

فيه باسم الحكومة الأمريكية « أننا لم نحضر لنعلن الحرب على شعب هذا البلد الذي ظل مئات السنين يرزح تحت وطأة الأسبان بل على العكس جئنا لنحميكم ونحمي لكم ممتلكاتكم ونزيد رخاءكم ونضفي عليكم حصانات النظم الحرة لحكومتنا الأمريكية وبركاتنا »

فلما سمع مارك توين — وهو كاتب أميركي يرتفع إلى مصاف الكتاب العالمين — بهذا البيان ضحك ساخرا وكتب الأديب العظيم قطعه أديبة رائعة عنوانها « إلى الإنسان الجالس في الظلام ! » استهزأ فيها بما سماه « بركات احتكار الحضارة ! » وقال لابد أن هذا الإنسان الجالس في الظلام سيقول لنفسه أن هناك شيئا غريبا لا يمكن تعليله .. ولابد من أن هناك قارتين أميركيتين إحداهما تطلق الأسير من عقاله والأخرى تنقض على الحرية الجديدة الممنوحة للأسير وتسلبها منه ثم تفتعل الشجار معه لغير سبب وسرعان ما تقتله لتتزع منه أرضه !

نقسم القارة الأفريقية

ماذا كان خط القارة الأفريقية من هذا التقسيم ؟

ذكرنا من قبل أن المرحلة الأولى من الاستعمار اقتصر في هذه القارة على إنشاء المراكز لتجارة الرقيق والقواعد البحرية لتموين

السفن بالوقود والأغذية على طول السواحل الغربية والجنوبية والشرقية .

ولقد ظل الحال كذلك حتى أوائل القرن التاسع عشر ولم يكن المستعمرون الأوروبيون حتى ذلك الوقت يجدون في أنفسهم الجرأة على التوغل داخل القارة الأفريقية خشية أن تحتويها غاباتها السكيفية المظلمة فلا يعرفون الطريق إلى الخروج منها سالمين أو أن يجدوا من القبائل الزنجية التي تسكنها مالا يرضيهم وشاعت لديهم المخاوف وسرت بينهم الأراجيف بأن سكان الأقاليم الداخلية في تلك القارة التي يطلقون عليها في العادة اسم القارة المظلمة يأكلون البشر ويتلذذون خاصة بأكل لحوم البيض وشرب دمائهم !

ولكن هذا كله لم يمنع المستعمرين من حشد قواهم واسلحتهم وتجريد الحملات العسكرية المزودة بأدوات القتل والتدمير للزحف على هذه القارة الضخمة والتوغل في أراضيها وتعريض أهلها لأهوال الحروب ومآسيها والاستيلاء على بلادهم وضمها إلى ممتلكات الدول الاستعمارية على اختلافها وساعد على ذلك قيام حملات من المستكشفين الجغوافيين استطاعت أن تعرف إلى أقاليم القارة الأفريقية وأقسامها فلم تبدأ مطالع القرن العشرين إلا والقارة الأفريقية مقسمة بين هذه الدول ليس فيها بلد يحتفظ باستقلاله سوى الحبشة قد تأخر دورها إلى

أن انقضت عليها إيطاليا قبل الحرب العالمية الثانية !

ولو أنك أطلعت على خريطة سياسية للقارة الأفريقية لوجدت أن فرنسا تختص مع أسبانيا ببلاد المغرب العربي في شمال أفريقيا (تونس ومراكش والجزائر) فإذا انتقلت إلى الساحل الغربي متجها إلى الجنوب رأيت أن فرنسا تسمى مستعمراتها العديدة في شمال هذا الساحل أفريقيا الغربية الفرنسية ويحىء بعدها جمهورية ليبيا وهى جمهورية مستقلة اسما ولكنها فى الحقيقة مستعمرة أميركية انشئت فى سنة ١٨٢٠ عندما أراد الاستعماريون الأمريكيون أن يأخذوا بنصيبهم فى تقسيم القارة الأفريقية فأرسلوا إليها بعض الزوج المعتوقين وأقاموا فيها مستعمرة أميركية واتخذوا لها عاصمة سموها مونروفا نسبة إلى رئيسهم الأمريكى مونرو صاحب نظرية أميركا للأميركيين ! وتقوم إلى جوار ليبيا مستعمرتان بريطانيتان هما ساحل الذهب ونيجريا وتلوهما مستعمرة أنجولا البرتغالية ثم مستعمرة أفريقيا الجنوبية الغربية وهى الآن واقعة تحت إدارة اتحاد جنوب أفريقيا الذى يعتبر بدوره من الممتلكات البريطانية وكانت أفريقيا الجنوبية الغربية من قبل مستعمرة الهانية .

فإذا ارتفعت على طول الساحل الشرقى لإفريقيا وجدت مستعمرة موزمبيق البرتغالية تواجهها مستعمرة فرنسية فى جزيرة مدغشقر وتحاورها

مستعمرات بريطانية في بنشوانالاند وروديسيا بقسميها الجنوبي والشمالي ونياسالاند وتنجانيقا وكينيا وأوغنده ثم مستعمرات فرنسية وبريطانية وإيطالية في الصومال وإريتريا .

وستجد أن أرض النيل الخالد في الشمال والجنوب أى في مصر والسودان لا تزال حتى الآن منذ سنة ١٨٨٢ تعاني من سيطرة الاستعمار البريطاني واحتلاله وتجاورها في شمال وسط إفريقيا ليبيا بأقسامها الثلاثة (طرابلس - برقة - فزان) وقد كانت قبل انهزام إيطاليا في الحرب العالمية الثانية مستعمرة إيطالية وحلت مكان إيطاليا فيها بعد الحرب بريطانيا وأمريكا ولا تزالان تسيطران عليها رغم حصولها اسما على الاستقلال .

فإذا نظرت إلى وسط القارة الإفريقية فيما حول خط الاستواء وجدته ينقسم قسمين أحدهما في الشمال ويسمى بإفريقيا الاستوائية الفرنسية والآخر في الجنوب وهو مستعمرة الكونغو البلجيكي .

وهكذا ترى أنه لا يكاد يوجد بلد أو إقليم في القارة الإفريقية يأسرها إلا وأصابه الاستعمار يبلاته!

سياسة التفاهم الاستعماري

هذه النماذج التي ذكرناها تظهر لك كيف أن الدول الاستعمارية

مدفوعة من الاحتكارات المحلية والدولية اقتسمت العالم إلى أقاليم سياسية تتبعها وتخضع لها وتنطلق فيها الاحتكارات لممارس أعمال الاستثمار وتستولى على محاصيلها الزراعية ومعادنها وخاماتها وتبيع سلمها ومنتجاتها في أسواقها الواسعة العريضة وتستغل الأيدي العاملة فيها بأبغس الأجور .

وليس بنا حاجة إلى القول بأن استيلاء أى دولة استعمارية على إقليم من الأقاليم أو تغلغل نفوذها فيه إنما يتم بناء على أسبقية تصدير رؤوس أموالها التجارية والمالية والصناعية إليه وحصول احتكاراتها ومنشآتها المحلية على النصيب الأكبر من أسهم الاحتكارات التجارية والانتاجية الدولية وقدرتها على تصدير فائض من رؤوس أموالها ومدى ما يكون للدولة التى تعمل لحسابها من قوة سياسية وعسكرية !

ولعلك لمست خلال النماذج التى عرضناها عليك أن الدول الاستعمارية نافست بعضها بعضا فى الاستيلاء على هذه الأقاليم والبلاد وضمتها إلى ممتلكاتها وادى تنافسها إلى وقوع الحروب العديدة فيما بينها كما أنها لم تضع يدها على إقليم أو بلد إلا وقهرت أهله وسكانه الوطنيين واستخدمت قواها العسكرية وضغطها السياسى لحماية سيطرتها الاقتصادية .

سياسة توازن القوى

ولقد ارتبط تقسيم العالم إلى مناطق سياسية تمارس فيها الدول الاستعمارية نفوذها الاقتصادي والعسكري والسياسي بنشوء سياسة عرفت في التاريخ باسم سياسة توازن القوى ويقصد بها تفاهم الدول الاستعمارية وحكوماتها على تقسيم العالم فيما بينها إلى مناطق نفوذ واستغلال وأن تحتفظ كل دولة منها بالمنطقة المخصصة لها وتتصرف فيها كيف تشاء فلا تحاول أن تعتدى على منطقة نفوذ غيرها من الدول الاستعمارية وإن كان هذا لا يمنع — كما أوضحنا من قبل — من أن تشارك رؤوس الأموال المصدرة من الدول الاستعمارية في استثمار جميع المناطق والأسواق .

والثابت تاريخيا أن سياسة توازن القوى بدأت تظهر وتتخذ شكلها العملي في الربع الأخير من القرن التاسع عشر . . . ففي ذلك الوقت بدأت ألمانيا وإيطاليا تظهران من جديد على مسرح السياسة العالمية دولتين لهما من التقدم الصناعي والاقتصادي والقوة العسكرية ما جعلهما تتطلعان إلى نصيبهما من أقاليم العالم وأقسامه . وكانت روسيا القيصرية قد تغلغت حينذاك في بلاد البلقان واتخذت من حماية الأرثوذكس في بلاد الشرق الأوسط ستارا للتوسع الإقليمي .

وكانت الإمبراطورية العثمانية قد تداعت وانهارت وصارت دانية القطوف لكل من يمد يده لينهب ! وأطلقت عليها الدول الاستعمارية

حينذاك اسم الرجل المريض وصارت كل دولة منها تبكى وتندب وتدعى
أنها الوريث الشرعى الوحيد الذى يحل له أن يستولى على ممتلكات
الدولة العثمانية جميعا !

ولكن خوفا من أن يؤدى النزاع بين الورثة الإدعاء إلى ضياع
التركة رأوا أن يعقدوا فى برلين مؤتمرا سنة ١٨٧٨ ليقسموا فيه الإرث
الضخم قبل أن يسلم المرحوم روحه إلى بارئها !

وتوالت المؤتمرات وتعاقبت الاتفاقات وظفرت بريطانيا وفرنسا
بالنصيب الأكبر من مناطق النفوذ فبسطت فرنسا حمايتها العسكرية
على تونس فى سنة ١٨٨١ واحتلت القوات البريطانية مصر فى سنة ١٨٨٢
وابتدعت الدولتان نظام الانتداب خلال الحرب العالمية الأولى فاستولت
أولاهما على سوريا ولبنان والثانية على العراق والأردن وفلسطين .

أما بلاد الخليج الفارسى وأمارات البحرين فقد ذكرنا من قبل
أن بريطانيا بسطت نفوذها عليها منذ المرحلة الأولى من الاستعمار .

القواعد العسكرية

ولابد لأى دولة استعمارية حين تستولى على إقليم أو بلد من أن
تحمى نفوذها فيه بالقوة . . . فهى أشبه باللس الذى يسطو على بيوت
الناس وفى يده السلاح يضرب به من يقاومه أو يمنع من السرقة .

ولهذا تسارع كل دولة من الدول الاستعمارية في منطقة نفوذها إلى إنشاء القواعد العسكرية والاستحكامات الدفاعية واتخاذ كافة التدابير والاستعدادات اللازمة لصيانة مصالحها وضمانها ولكفالة الظروف التي تنهى للاحتكارات استغلالها وتمنع الدول الاستعمارية المنافسة من التغفل في منطقة نفوذها أو الاستيلاء عليها وتسحق مقاومة الشعوب كلما ثارت أو نهضت أو طالبت باستعادة استقلالها المنصوب واسترجاع مواردها وثرواتها النهوبة .

وهذه هي الأسباب التي تجعل بريطانيا تقيم مثل هذه القواعد في السويس بمصر والجبانية وشية بالعراق وفي الأردن وليبيا وقبرص ومالطة وجبل طارق في كينيا ورأس الرجاء وعدن وهونج كونج والملايو وبورما وسيلان وغيرها من القواعد البريطانية العسكرية في جميع مناطق العالم .

أما القواعد العسكرية الأميركية فيقول الكاتب الأميركي جورج ماريون في كتاب نشره سنة ١٩٤٨ بعنوان « القواعد العسكرية والإمبراطورية » وقال في مقدمته أنه أراد أن يوضح فيه كيف أن أميركا تنشر سلطانها العسكري على المعمورة كلها بالقوة « إن أهم حقيقة تبدى في كل مكان الآن هي أن أميركا صار لها :

أولا السيطرة العسكرية التامة عل القارتين الأميريكيتين .

ثانيا : السيطرة الكاملة على المحيط الإطلنطى والباسفيكى
ثم هى تسعى بكافة الطرق إلى أن تتخذ القواعد العسكرية اللازمة
لها فى أوروبا وآسيا وإفريقيا وأستراليا لكي تحتفظ بسيطرتها فى تلك
الناطق .

ويقول الكاتب الأمريكى أن بلاده عملت خلال الحرب العالمية
الثانية على أن تحرز السيطرة أو تدعمها فى ٩٦ و٤٩٥ و٠٠٠ ميل مربع
من المحيطات وفى ١٣ و٨٢٥ و٠٠٠ ميل مربع من الأرض التى يسكنها
٦٤٥ و٨١٥ و٠٠٠ من السكان .

ويلق الكاتب على ذلك بقوله أنك تستطيع اليوم أن تغرس
دبوسا فى أى مكان من خريطة العالم (الحر ١١) ولا بد عندئذ من
أن يصيب الوحز قائداً برياً أو بحرياً من قواد الأمريكيين ! » .

ومثل هذا يقال أيضا عن القواعد العسكرية الفرنسية فى بلاد
المغرب العربى بشمال إفريقيا وفى مستعمراتها بغيرها ووسطها وشرقها
وفى الهند الصينية .

الأحلاف العسكرية

وكما أن اقتسام الاحتكارات التجارية والانتاجية لأسواق العالم وموارده إلى مناطق استغلال واستثمار يتبعه تقسيمه إلى مناطق نفوذ سياسية وأقليمية فكذلك يتبع المحالفات الاقتصادية التي تتخذ مظهرها الكامل في الاحتكارات العالمية نشوء أحلاف عسكرية بين الدول ذات المصالح المتقاربة والمتفاهمة بعضها مع بعض يكون الغرض منها ضمان بقاء المستعمرات والبلاد التابعة في حوزة الدول الاستعمارية وحماية طرق المواصلات فيما بينها جميعاً ووضعها تحت سيطرتها ونفوذها على الدوام .

هذا من ناحية ... وتهدف الأحلاف العسكرية التي تؤلفها الدول الاستعمارية وتقيمها من ناحية أخرى إلى إنشاء شبكة واسعة النطاق من الاستحكامات العسكرية تقوم بالدفاع المشترك والضمان الجماعي لهذه الدول ضد الدول الاستعمارية أو الأحلاف العسكرية الأخرى المنافسة في مناطق النفوذ والاستغلال والساعية إلى انتزاع المستعمرات .

ولكن أهم الأغراض التي تستهدف من هذه الأحلاف العسكرية هو ضرب الحركات الوطنية لشعوب البلاد المستعمرة أو الخاضعة للدول الاستعمارية .

ولقد قامت الأحلاف العسكرية منذ أواخر القرن التاسع عشر بين مجموعتين متنافستين على المستعمرات ومناطق النفوذ والاستغلال أولاهما تضم أساساً : بريطانيا — فرنسا — أميركا ، والثانية تجمع ألمانيا — إيطاليا — اليابان .

ولكن حدث في أعقاب الحرب العالمية الثانية تطورات هامة كان من شأنها أن صارت الأحلاف العسكرية أوسع نطاقاً بحيث تكاد تشمل الدول الاستعمارية والبلاد التابعة كلها في حلف واحد أو أحلاف متعددة مترابطة تضم من كانوا بالأمر خصوماً وأعداء .

ويرجع هذا التطور الهام في مجال الأحلاف العسكرية إلى أسباب عديدة قد يكون أهمها :

أولاً : نشوء جهة من الدول منفصلة بطبيعة نظمها في الحكم والإنتاج وبسياستها الدولية ومناقضة من حيث القوى المسيطرة على مصائر مجموعة الدول الاستعمارية وهذه الجهة تنتظم في كيانها اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية وقد نشأ في أعقاب ثورة أكتوبر سنة ١٩١٧ التي قادها الشيوعيون البلاشفة أثناء الحرب العالمية الأولى لتقويض نظام الحكم القيصري الاحتكاري وأقامة حكم جمهوري اشتراكي والانفصال بروسيا التي تضم سُدس سكان العالم عن مجموعة الدول

الاستعمارية .. ثم الجمهوريات الديمقراطية الشعبية التي نشأت في أعقاب الحرب العالمية الثانية بشرق أوروبا (تشيكوسلوفاكيا — المجر — بلغاريا — رومانيا — البانيا — بولندا) وبالشرق الأقصى (الصين — كوريا الشمالية ، وقد كانت كلها قبل تحولها إلى هذه النظم الجديدة في عداد المستعمرات واشباه المستعمرات تابعة للدول الاستعمارية المختلفة المسيطرة عليها

ولما كانت جهة هذه الدول المناقضة للدول الاستعمارية تزداد على مر الأيام قوة وازدهارا ونفوذاً فإنها تعد بالنسبة لهذه الدول خطراً يهددها ويساعد في تقوية وتدعيم القوى المناقضة لها سواء في بلادها أو في البلاد الواقعة تحت سيطرتها الاستعمارية كما أن قيام هذه الجهة نفسه يعد ضربة أصابت الاستعمار في صميمه لأنها حرمته جميع الموارد والأيدى العاملة والقوات والأسواق والصناعات والمحاصيل الزراعية التي كانت حكرآله في هذه البلاد التي تشمل ثلث العالم على التقريب .. فمنذ نشأت هذه الجهة وتشكل كيانها انقسمت أسواق العالم قسمين تسيطر هي على أحدهما فلم يعد العالم كله سوقاً واحداً يخضع خضوعاً تاماً لأساليب الاستعماريين في الاستغلال وترتب على هذا أن اضطربت تجارة الدول الاستعمارية اضطراباً شديداً أصابها بالمطب والتدهور ودفعها إلى محاولة تنظيم نفسها والارتباط باتفاقات ومحالفات شاملة .

ثانياً : اشتداد حركات الطبقات العاملة في الدول الاستعمارية ضد
النظم الاحتكارية في الحكم والانتاج .

ثالثاً ازدياد قوة واتساع الحركات الوطنية لشعوب المستعمرات
والبلاد التابعة للدول الاستعمارية مما اقتضى من هذه الدول أن تتحاف
بعضها مع بعض لمقاومة الثورات الوطنية ومحاولة سحقها !

رابعاً : تداخل مصالح الدول الاستعمارية واندماج رؤوس أموالها
وتركزها إلى درجة جعلت التنافس بين احتكاراتها ضيق الحدود
ويسرت إمكان ربط هذه الدول بعضها مع بعض في أحلاف عسكرية
شاملة .

ولكن ارتباط هذه الدول في الأحلاف العسكرية الشاملة لايعنى
بالضرورة إنها متفقة تمام الاتفاق في المصالح الاقتصادية الاستعمارية بل
هو على الأصح يستر كثيراً من الخلافات المستعرة النامية التي من شأنها
كلما ازدادت حدة وقوة أن تقوض هذه الأحلاف وتقسّم الدول المشتركة
فيها بعضها على بعض وعندئذ ينكشف الستار ويفتضح الشركاء ويشتد
النزاع بينهم وربما أدى ذلك مرة أخرى إلى عود المعسكرات المتضادة
داخل جبهة الدول الاستعمارية وربما ارتفع الخلاف بينها إلى الحد
الذي تتحارب فيه .

ولقد شهد العالم فعلا منذ شهر مارس سنة ١٩٥٣ تزايد الخلافات بين الدول الاستعمارية وتراشق زعائها بالتهمة وبدأت تتردد في دول غرب أوروبا خاصة دعوات إلى الاستقلال الاقتصادي والسياسي عن حليفتها الكبرى أميركا كما ترددت في أميركا نفسها على لسان شيوخها ونوابها دعوات إلى أن تدير الحكومة الأميركية سياستها الاستعمارية منفردة غير عابئة بما تبديه حليقاتها من اعتراضات وانتقادات .

تعميل المراكز الاستعمارية

ولكن موارد العالم لاتنفد وخيرات الدنيا لانفيض ففي كل يوم تكتشف في منطقة الشرق الأوسط وفي البلاد المتخلفة منابع جديدة للبترول ومناجم عديدة للفحم واليورانيوم ومختلف المعادن ومساحات واسعة فسيحة من الأراضي التي يمكن إعدادها للزراعة .

وحاجات الإنسان لاتتقضى وفي كل عام يزيد إمكان العالم بأعداد ضخمة من المواليد الذين يتطلبون المزيد من السلع والمنتجات ويوسعون نطاق الممكّنات التجارية أمام المحتكرين للأسواق والموارد .

ورؤوس الأموال التي تتجمع من فيض أرباح الاحتكارات تسكدس وتتراكم وتتطلب مجالات الاستثمار والاستغلال .

والأنسان ذو عقل وحيلة وهويكتشف من حين إلى حين وسائل
فنية جديدة تمكنه من زيادة انتاجه وتحسين مستواه بأقل التكاليف
ونحن اليوم في عصر الذرة ذات الطاقة الضخمة التي تعين على إدارة
أعمال الإنتاج بسرعة جارية وقوة ماردة !

ولما كانت الاحتكارات تخضع في نموها واتساعها للرغبة في الربح
والاستثمار بالمكاسب فإنها حين تحس بتزايد قوتها وعنفوانها في بلد
استعماري معين يعود التنافس بينها وبين احتكارات الدول الاستعمارية
الأخرى من جديد في الميدان الدولي مستهدفا إحداث تعديلات مستمرة
في توزيع مناطق النفوذ والاستغلال وفقاً للتغيرات التي يحدث في أنصبة
هذه الاحتكارات المحلية داخل الاحتكارات الدولية للتجارة والانتاج
والتي يطرأ على النسب المخصصة لكل فيها .

وحيث يكون التفاهم بين الاحتكارات سهلاً ميسوراً أو ممكناً
وحيث توجد مجالات جديدة للاستغلال والاستثمار ويستطاع الاستيلاء
عليها تجري الأمور في مجراها العادي المألوف ولكن حين تعجز هذه
الاحتكارات عن التفاهم فيما بينها ويشد الخلاف وتتهدها الأزمات
الاقتصادية بالضياع أو الاضطرابات ثم يتشبث بعضها رغم ذلك فلا ينزل
لغيره عن شيء من أرباحه أو بعض مجالات استثماره يحدث الاحتكاك
الذي لا بد منه وتقع الحرب فيما بين الدول الاستعمارية .

لتصفية خلافاتها ويصير القتال وسيلة الاحتكاريين للقضاء على أزماتهم الداخلية ..

وعندئذ تعيد الدول الاستعمارية المنتصرة تقسيم العالم إلى مناطق النفوذ والاستغلال وتقسم فيما بينها أنصبة احتكارات الدول المغلوبة وبهذا تزيد احتكاراتها قوة وضخامة وتشتد سيطرتها على موارد المواد الأولية وأسواق بيع السلع والمنتجات .

الركن الثوري لنظام استعماري

وأقرب النماذج التي لاتزال ماثلة في أذهان أبناء هذا الجيل ما حدث قبل الحرب العالمية الثانية فان الاحتكارات الألمانية والإيطالية واليابانية عندما وجدت أن نظائرها في الدول الاستعمارية العتيقة (بريطانيا وفرنسا وأمريكا) قد اقتسمت العالمين القديم والجديد فيما بينها إلى مناطق نفوذ واستغلال وأحست أنها بلغت من التركيز الاحتكاري حدا يمكنها ويدفعها إلى تصدير رؤوس أموالها المالية والصناعية إلى خارج حدودها وإلى استعمار أقاليم وبلاد تضاف إلى ما في حوزتها أو ما هو خاضع لسلطانها وسيطرتها وأدركت أنها سوف لا تستطيع أن تبلغ جميع أهدافها بالتفاهم الودي أو التنافس الذي لا يقترن باعلان الحرب الصريحة أقامت حكومات دكتاتورية — عرفت في ألمانيا باسم النازية

وفي إيطاليا باسم الفاشية — وركزت في يدها جميع السلطات التشريعية والتنفيذية وحركتها لكل أجهزتها العسكرية والسياسية القوية الرهية إلى تنفيذ مهامها وتحقيق مطالبها وأخضعت شعوبها لظروف الإنتاج الحربي الذي تقترن دائماً بالارهاب والإرهاق في جميع مرافق الحياة ولم تلبث إن أعلنت الحرب صريحة على مجموعة الدول الاستعمارية العتيقة

أميركا الشمالية والكبر في الاستعمار

فإذا كانت النتيجة ؟ ذلك ما تنبأ به مستر فيرجيل جوردان رئيس في المؤتمر الصناعي القومي في أميركا خلال الحرب العالمية الثانية عندما قدم تقريره خلال شهر ديسمبر سنة ١٩٤٠ وأوضح فيه ما يرجي من تعديل مراكز الاحتكارات الأميركية وزيادة مناطق نفوذها واستغلالها في أعقاب الحرب .

قال « أيا كانت نتيجة الحرب فإن أميركا قد بدأت عملها كدولة استعمارية سواء في الشؤون العالمية أو في شئون حياتها الداخلية ولو أن بريطانيا أتيح لها أن تخرج من هذه الحرب غير مهزومة نتيجة للمعونة الأميركية التي تقدم لها ولها لقانون الإعارة والتأجير فإنها ستخرج

منهوكة اقتصاديا فاقدة لهيئتها بحيث قد يتعذر عليها أن تستأنف سيطرتها أو تحتفظ بمكانتها في شئون العالم على نحو ما فعلت زمانا طويلا .

ستخرج بريطانيا من هذه الحرب في أحسن الأحوال شريكا أصغر في استعمار انجلو سكسوني تكون فيها موارد أميركا الاقتصادية وقوتها العسكرية والبحرية هي مركز الجذب .

الطريق الإمبراطوري

وأن طريق الإمبراطورية الأميركية ليأخذ طريقه في نصف الكرة الغربي تجاه المحيط الباسفيكي سواء كان ذلك بالامتياز الاقتصادي أو السياسي ولن يقتصر الاستعمار الأمريكي على الاتجاه نحو الجنوب في بلاد أميركا اللاتينية أو نحو الغرب عبر المحيط الباسفيكي إلى اليابان والصين وإلى أندونيسيا والهند الصينية اللتين لا تبعدان كثيرا عن السيطرة الأميركية ثم الفيليبين المستقلة اسميا (كذا) فحسب بل أنه يتجه أيضا إلى أوروبا الغربية وحوض البحر الأبيض المتوسط وبلاد منطقة الشرق الأوسط !!

لكن كما كان الرجل يقرأ من كتاب ميسطور تناهت إليه فيه مقاليد الأمور وارتسمت له معالم المستقبل فتكلم كلام الوثائق العليم بتطورات الأحداث واتجاهاتها .

فإن نظرة واحدة إلى الجدول التالى الذى ورد ضمن تقرير الأمم المتحدة عن اقتصاديات العالم فى مارس سنة ١٩٥٣ تظهر بوضوح كيف أن أميركا خرجت من الحرب أقدر على تصدير رؤوس أموالها إلى مناطق الاستغلال التى خللت بريطانيا تفوز فيها بنصيب الشريك الأكبر إلى ما قبل الحرب الأخيرة، فمنه يتبين أن رؤوس الأموال الأمريكية المصدرة بملايين الدولارات إلى هذه المناطق يزيد عن ضعف رؤوس الأموال البريطانية زيادة ملموسة . ويتبين أيضا أن رؤوس الأموال الأمريكية تسعى إلى التغلغل فى مناطق تعد حتى الآن من الممتلكات أو المستعمرات البريطانية مثل كندا بينما تعجز رؤوس الأموال البريطانية عن الاستمرار فى الصدور إليها أو على الأقل تعجز عن مجاراة رؤوس الأموال الأمريكية . . . ويتبين كذلك أن رؤوس الأموال الأمريكية المصدرة إلى أميركا اللاتينية والبلاد التى تنتج المواد الخام والبلاد التابعة لمنطقة الاسترلينى فيما وراء البحار فى زيادة مستمرة بينما رؤوس الأموال البريطانية فى حالة تقلص أو جود أو تناقص .

بيان رؤوس الأموال الأميركية والبريطانية المصدرة فيما بين النصف الثاني من سنة ١٩٥٠ إلى النصف الأول من سنة ١٩٥٢ مقديراً بـ جلايف الدولارات

الجموع	البلد المصدر إليه				وقت التصدير	مكان التصدير
	بلاد أخرى تنتج المواد الخام	بلاد ما وراء البحار تابعة لمنطقة الاستراتيجي	الولايات المتحدة	كندا		
٨٢٧	٧٠	٣٤	١٩٠	٥٣٣	النصف الثاني سنة ١٩٥٠	الولايات المتحدة
٦٠٥	٧٧	١٩	٢٣٨	٢٧١	النصف الأول سنة ١٩٥١	
٥٨١	١٤١	١٢٧	١٤٥	١٦٨	النصف الثاني سنة ١٩٥١	
٨٩٨	١٥٨	٩٨	٣٧٠	٢٧٢	النصف الأول سنة ١٩٥٢	
٢٩١١						بريطانيا
٣٠٢	٦٧	١٧٩	٥٦	—	النصف الثاني سنة ١٩٥٠	
٣٩٨	١٢٦	٢٥٢	٢٠	—	النصف الأول سنة ١٩٥١	
٢١٨	٥٠	١٧٦	٩٢	—	النصف الثاني سنة ١٩٥١	
١٢٣	١٧	٩٨	٨	—	النصف الأول سنة ١٩٥١	
١٠٤١						

وإذا كانت بريطانيا التي ظلت حتى الحرب العالمية الأخيرة أكبر الدول الاستعمارية وأقواها وأوسعها نفوذا قد صارت — على ضخامتها وعتوها — شريكا أصغرا لميريكافـكيف إذن تكون الدول الاستعمارية الأخرى في غرب أوروبا وفي الشرق الأقصى (اليابان) وهي أقل قوة ونفوذا من بريطانيا ؟

إنعراق بالمربور

الواقع أن أميركا استطاعت خلال الحرب أن تغرق حليفاتها من الدول الاستعمارية بالديون والقروض التي قدمتها لها بموجب قانون الاعارة والتأجير كما انتزعت منها بعض مستعمراتها وقواعدها العسكرية ومناطق نفوذها ومجالات استثمارها وخاصة في القارة الأميركية الجنوبية وفي جزر المحيط الهادى لقاء بعض هذه الديون والقروض . .

كذلك استولت رؤوس الأموال الأميركية الاحتكارية على معظم مجالات الاستثمار والنفوذ التي كانت لدول المحور (ألمانيا - إيطاليا - اليابان) في أميركا الجنوبية وبعض بلدان القارتين الآسيوية والإفريقية. كما أن أميركا استطاعت بحكم مشاركتها في الحرب العالمية الأخيرة وانتصارها أن تستولى على بعض المستعمرات والقواعد العسكرية التي كانت تابعة لهذه الدول نفسها .. ولم تقتصر أميركا في زحفها الاستعماري وتوسعها الإقليمي على ذلك فحسب بل لقد تطلعت رؤوس الأموال الأميركية الضخمة الفائزة من أرباح الاحتكارات إلى ترويع منتجياتها

في الأسواق الأوروبية نفسها واستغلال الأيدي العاملة في أوروبا الغربية وفي اليابان لحسابها فقدقت على الدول الاستعمارية سواء منها التي انتصرت في الحرب والتي انهزمت لتحتل مكانها في احتكاراتها الكبرى ولتستولى منها على أكبر الأنصبة المالية وبهذا تمكنت رؤوس أموال الاحتكارات الأميركية من السيطرة على مكان الصدارة في احتكارات غرب أوروبا واليابان ومؤسساتها الصناعية وصارت بحكم تفوقها على رؤوس الأموال المحلية تخضع لمشيئتها اقتصاديات دول غرب أوروبا وجنوبها (بريطانيا - فرنسا - ألمانيا - إيطاليا - بلجيكا - هولندا - الدنمرك - لكسمبورج - السويد والنرويج - أسبانيا - البرتغال) والبلاد التابعة لها في أوروبا مثل اليونان وتركيا ثم اليابان في الشرق الأقصى.

ولقد خرجت أميركا من الحرب العالمية الأخيرة وهي تملك من القوات المسلحة في البر والبحر والجو ما يزيد في عدته وعتاده عما تملكه أى دولة استعمارية أخرى . . فلم تلبث أن احتلت أراضي الدول الاستعمارية نفسها واتخذت لها فيها القواعد العسكرية لتحكم رؤوس الأموال الأميركية وتلضع شعوب غرب أوروبا وجنوبها وشعب اليابان لنظم الاستغلال الاستعماري الأميركي . .

اضطباع الحكومات والشعوب

وهكذا صارت حكومات دول غرب أوروبا واليابان الاستعمارية كلها صنائع ومطايا للحكومة الأميركية تأتمر بأمرها وتسير في ركابها وتجر شعوبها إلى الارتباط معها بالأحلاف العسكرية كحلف شمال الأطلسي

وحلف المحيط الهادى وتقدم معها المعاهدات التى ترتب لها الامتيازات والضمانات .

ولئن كانت الاحتكارات الأميركية قد زحفت برؤوس أموالها على الدول الاستعمارية نفسها واتبعت ذلك باحتلال أراضيها وسيطرت على أسواقها واستغلت الأيدى العاملة فى شعوبها فإنها قصدت من وراء ذلك كله أولا وبصفة أساسية إلى إحداث تعديل جديد فى تقسيم مناطق النفوذ والاستثمار فى المستعمرات والبلاد التابعة للدول الاستعمارية المغلوبة على أمرها . .

صراع استعمارى

وإن أميركا لتسلك فى زحفها الاستعمارى الجديد الطرق التى سلكتها فى زحفها الاستعمارى القديم على أميركا الجنوبية وجزر المحيط الهادى وبعض بلاد القارة الآسيوية . .

فعلى حين يتحقق لها الاطمئنان المنشود فى منطقة من المناطق لا تتردد فى تحدى الدولة الاستعمارية المهددة والتوسط فيما بينها والبلد المستعمر لتفرض عليهما الحلولا التى تراها محققة فى المحل الأول للمصالح الأمريكية الاستعمارية ولجميع المصالح الاستعمارية الأخرى فى المحل الثانى . . وأبرز ما تكون هذه السياسة الأمريكية التى تتصف بالمرأوغة والاحتتيال فى بلاد منطقة الشرق الأوسط والغرب العربى .

فإذا أحسنت أن الحكومات المحلية وقيادات الحركات الوطنية فى

بلد من البلاد لا تسير على هواها بالقدر المطلوب وأدركت مع ذلك أنها تستطيع أن تحمل مكان الدول الاستعمارية التي سبقها في ذلك البلد بادرت إلى استخدام أساليب العدوان .

وليس مثال فلسطين بعيدا عن الأذهان . . فعندما أوشك الشعب الفلسطيني على التحرر من ربة الاستعمار البريطاني إثر جهاد عنيف وحروب دامية استمرت سنوات طوالا بادرت أميريكافى أعقاب الحرب العالمية الثانية فحركات صنائها من الصهيونيين ودفعتهم وناصرتهم بالأموال والأسلحة ليقموا في فلسطين حكومة موالية لأميريكافى خاضعة لنفوذها الاستعماري وليتحولوا لها قاعدة عسكرية في منطقة الشرق الأوسط كله تحمى للاحتكاريين الأمريكيين مصالحهم الاستعمارية المتزايدة في تلك المنطقة .

وهكذا تعود للأذهان قصة « الرجل الجالس في الظلام » التي كتبها الكاتب الأميركي مارك توين فإن أميريكافى اليوم تسعى إلى فك الأسرى من عقولهم القديم لتتقضى عليهم وتقتلهم وتنتزع منهم أرضهم .

ولئن كانت أميريكافى قد استطاعت حق اليوم أن تستخلص لنفسها ولاحتكاراتها كثيرا من مناطق النفوذ والاستثمار وأن تعدل مراكزها في الاحتكارات الاستعمارية العالمية بما يجعل لها مكان الصدارة فيها

فانه ليخشى إذا استعرت في توسعها الإقليمي والاقتصادى الاستعمارى على حساب حليفاتها من الدول الاستعمارية أن يشتد بينها جميعاً الخلاف على تعديل المراكز في مجالات الاستثمار والنفوذ فلا تجد الاحتكارات المتنازعة وسيلة لحل مشاكلها وخلافاتها سوى الحرب وعندئذ يقع المحول الأكبر وتصاب الانسانية بكارثة قد لا تبقى عليها !

الاستعمار صانع الخروب

الحرب أفضل مشروعات الاحتكاريين
الاستعماريين لاستغلال الشعوب والسيطرة
على العالم .

ضحايا الشعوب

إن الحقيقة السافرة التي تدمغ الاستعمار والمستعمرين بالحزى والعار في كل زمان ومكان هي أنه صانع الحروب عدو السلام سفك الدماء سفاح الشعوب قاتل الأبرياء هادم الحياة والأحياء .

فالحروب لا تقوم ولا تشتعل إلا حين تختلف الدول الاستعمارية واحتكاراتها على تعديل مراكزها وأنصبتها في مناطق النفوذ وموارد المواد الأولية والأسواق التجارية وكذلك حين تسعى هذه الدول والاحتكارات إلى القضاء على الحركات الوطنية للشعوب .

«والأسباب الاقتصادية للحروب كامنة في أن مجموعات اقتصادية خاصة ترغب في إنشاء مشاريعها وصناعاتها في بلاد أجنبية والحصول على مجالات جديدة للأسواق والموارد واستعادة الأراضي المفقودة . ذلك أن هذه المجموعات الاقتصادية المختلفة حين تسعى إلى إقامة مشاريعها وصناعاتها في بلاد أجنبية تواجه مقاومة وطنية ومنافسة من رعايا دول أجنبية أخرى .. والنتيجة هي نشوء مواقف العداء فيما بين المتنافسين الأجانب من ناحية وبينهم جميعاً والسكان الوطنيين من ناحية أخرى وهذه المواقف تعتبر سبباً في الحروب » (السياسة العالمية في الحضارة الحديثة للكتاب الأميركي هاري ايلر بارنس) .

ولقد عرفت مما ذكرناه من قبل أن الدول الاستعمارية مازلت في بلد إلا وغلبت أهله وشعبه بالحروب العدوانية المستمرة وأن اختلافها كان دائماً من الأسباب الرئيسية في الحروب التي وقعت بينها منذ المرحلة الأولى للاستعمار الحديث حتى الآن .

ومابنا حاجة فيما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط عامة وبلاد الشرق والمغرب العربي خاصة إلى أن نذكر الحروب والمعارك العسكرية التي شهرتها الدول الاستعمارية — ولا تزال — على تلك المنطقة والبلاد .

وليس منا نحن أبناء مصر والسودان وليبيا وتونس ومراكش والجزائر وسوريا ولبنان وفلسطين والعراق والأردن والحجاز واليمن والكويت وأمارات البحرين من لا يذكر ضحايانا من المواطنين الذين قتلهم المستعمرون وصرعهم وليس منا من لا تستعر في قلبه نار الثأر للدماء الزكية التي سفكت وأريقَت ولا تزال تسفك في كل يوم وتراق وإن شعبونا لتدرك الآن أكثر من أي وقت مضى أن الدول الاستعمارية ستظل عدوها اللدود الذي يحاربها ويدفعها إلى الحروب ويقتل أبناءها ويلقي بهم في أتون النار كلما ثارت أو نهضت لتطالب بحقوقها وسيادتها وثرواتها !

أفضل المشروعات

ولقد يكون مفهوما بعض الشيء أن يصل النزاع بين الاحتكارات إلى الحد الذي تدفع فيه الحكومات الواقعة تحت سيطرتها إلى الحروب ولكن البشاعة المفزعة حقا هي أن الاحتكارات لا تستهدف من أشغال الحروب بلوغ أهدافها التجارية والانتاجية وحل أزمتها الداخلية بحسب بل أنها صارت من طول تجربتها وتوالى خبرتها تعتبر الحروب نفسها أفضل مشروعاتها وأضخمها ربحاً .

كيف كان ذلك ؟

السبب بسيط للغاية .. فأنت تعلم أن الحكومات هي التي تنشئ الجيوش وتزودها بالعدة والعتاد وتنفق على تدريبها وإعدادها الأموال الهائلة التي تجمعها من الضرائب والجيادات المفروضة على الشعوب .

وبديهي أنه في ظل النظم الاحتكارية للانتاج تقوم المنشآت الضخمة تمولها البنوك بصناعة ما يلزم الجيوش من امدادات عسكرية واحتياجات غذائية وكسائية وسكنية .

والإمدادات العسكرية يدخل فيها أنواع وصنوف من الأسلحة
العديدة فمن طائرات نفائة مقاتلة وأخرى لنقل الجنود إلى طرادات
وبوراج ومدمرات وكاسحات ألغام وغواصات وحاملات طائرات إلى
مدافع مختلفة الأنواع والأشكال والأحجام إلى بنادق خفيفة وثقيلة
ودبابات ومدركات ومصفحات وأجهزه رادار وأسلاك شائكة مكهربة
وكبارى متحركة وقضبان حديدية وقاطرات وعربات إلى قنابل صغيرة
وكبيرة منها الذرية والغازية والميكروية .

أضف إلى هذا وغيره بناء الاستحكامات الدفاعية والمراكز
الهجومية والقواعد العسكرية وإمداد العاملين فيها والمخصصين لها
باحتياجاتهم التموينية المختلفة من غذاء وكساء وإيواء وتزويدهم بمطالبهم
من الأدوية والعقاقير والكميات الضخمة من الوقود على اختلاف أنواعه
كالفحم والبترو .

وطبعى أن مطالب الجيوش واحتياجاتها تزيد كلما زاد عدد الجنود
وفرضت القوانين لإطالة مدة الخدمة العسكرية الإجبارية وتعبئة القوات
الأساسية والاحتياطية .

وهى أشد ماتكون ازدياداً عند متول خطر الحرب واحتمال
وقوعها والتهديد بنشوبها والتلويح باشتغالها ولكنها تصل إلى أقصى

حدودها في الزيادة والاطراد حين تنقلب الحرب الباردة إلى حرب ساخنة حقيقية .

والمعروف أن الجيوش لا تزود بوحدات قليلة من الأسلحة والمعدات والإمدادات بل أنها تعد ما تستطيع إعداده وتخزين وتكدس ما يمكنها تخزينه وتكديسه ذلك أن الجيوش حين تشتبك في القتال تسقط منها الطائرات وتتفجر القنابل وتستقر الرصاصات في أجسام القتلى فلا تعود وتدمر البوارج والطرقات وتشعل فيها النيران وتغرق في اليم وتفقده الجيوش كميات ضخمة من الأسلحة العديدة في البر والبحر والجو ولا بد من المسارعة أثناء القتال والتدريب عليه إلى إحلال وحدات جديدة من الأسلحة مكان الوحدات المفقودة أو التي ينتظر ضياعها .

مقائس رهيبة مفرغة

وعندما يتسع نطاق مطالب جيوش الدول الاستعمارية تتحول أعمال الإنتاج كلها للأغراض العسكرية ويشغل العلماء والمخترعون العباقرة بالبحث عن وسائل الفتك والتدمير ويكدح العمال والفلاحون لتنفيذ ما يطلب منهم في ظل الإرهاب الذي يفرضه الاستعداد للحرب وتعمل الصناعات الضخمة ليل نهار ويرتفع إنتاج الذخائر والإمدادات إلى حدود

تكاد ألا تنتهى وتستنزف الاحتكارات كميات هائلة من المعادن والحامات
والمحاصيل تخصصها كلها للصناعات الحربية والاحتياجات العسكرية
وتكسدها على سبيل الاحتياط لأوقات الطوارئ .

وحين تحجز المحاصيل الزراعية والحامات للإنتاج الحربى فلا تنصرف
إلى أسواق الاستهلاك ترتفع أسعارها وتنتشر موجه من الغلاء الفاحش
الذى يلفح الناس ويكويهم بلهيه ونيرانه وتحس الشعوب وطأته فى كل
مكان من العالم .

وعندئذ يأكل الناس الخبز الأسود والطعام الحشن ويلبسون
الأثواب البالية ويعيشون فى الأكواخ والأعشاش ويضطر الجميع إلى
الاستدانة من البنوك وأهل الربا سلفاً على رواتبهم وأجورهم وممتلكاتهم
ومحاصيلهم ويسددونها من جهودهم المضنية التى سيدخلونها فى سنين مقبله
وتضيق الدنيا أمام الناظرين على رحابتها وتسرى الأفكار الكثيرة
الحزبية فى النفوس فيتمنى الأحياء الموت وتغيض السمات فتبدو الهموم
على وجوه الأطفال الصغار وتشيع فى حركاتهم علامات اليأس وتكثر
حوادث الانتحار تضيق العيش ويضطر البعض إلى السطو والسرقة
ويكره المعدمون على سلوك طرق الرذيله وامتهان التسول وتزايد
أسباب الانحلال الخلقي ويشد الإقبال على المخدرات والمسكرات التى

تذهب بالعقول وتقوم العلاقات بين الناس على أسس من العداوة والحصام ويظن بعضهم ببعض سوء ويتزاحم الجميع على اختطاف بعض القوت المصنوع من العرق والدموع ولا يتورع البعض عن أن يزبح غيره من مكانه ليحل فيه بأجر أرخص وتفقد الإنسانية معناها ومبناها ويهبط مستواها إلى حد تعافه البهائم وتأباه ولا يرضاه للناس إلا المحتكرون الاستعماريون .

وحين تخصص الحكومات الاعتمادات الضخمة للتسلح تنسى وظائفها الرئيسية التي أنشئت من أجلها فلا تعود تهتم بما ينبغي عليها للمحكومين من توفير أسباب الحياة ومطالب العيش وتهية الوسائل لتعليمهم والعناية بصحتهم وإيجاد العمل الذي يكفل لهم نفقاتهم بل تركهم نهياً للأحزان والخاوف وغنيمة للتجار في الأسواق السوداء يرهقهم العسر وتضيقهم التكاليف بل أنها لتضطر أن تفرض عليهم المزيد من الضرائب المباشرة وغير المباشرة وتشدد عليهم القيود فلا تركهم يتنفسون إلا بما يمجده هذه الجهود الحربية في سبيل الوطن والدفاع عن العالم (الحرة) والسلام العالمى !!

ولعل هذه الحقائق كلها تتضح لك من التصريحات التي ألقاها الرئيس الأميركي إيزنهاور يوم ١٦ أبريل سنة ١٩٥٣ وكشف فيها عن حقائق رهيبة مفزعة إذ قال « أن كل مدفع تخرجه المصانع وكل

سفينة حربية تنزل إلى الماء وكل صاروخ ينطلق في الجو هو في النهاية بمثابة غذاء يسرق من الجائع والمعوز وكساء يحرم منه العارى والمقرور وإن هذا العالم المدجج بالسلاح لا ينفق المال بحسب بل أنه ينفق عرق اليد العاملة وعبقورية العالم المفكر وأمل الطفل الصغير وأن تكاليف قاذفة قنابل ثقيله حديثة واحدة تكفي لإنشاء مدرسة عصرية في أكثر من ثلاثين مدينة أو إنشاء محطتين لتوليد الكهرباء كل منهما تعد مدينة يبلغ عدد سكانها ستين ألف نسمة بالتيار الكهربائي أو مستشفى حديثين مستكملين أو تعيد طريق طوله خمسون ميلا بالحرسانة المسلحة وإنا نندفع في طائرة مقاتلة واحدة ما يكفي لشراء نصف مليون أردب قمح وفي المدمرة الواحدة ما يكفي لإنشاء منازل جديدة تتسع لإيواء ثمانية آلاف شخص !

عجز الميزانيات

ولقد نقلت وكالات الأنباء في ٨ مايو سنة ١٩٥٣ أن حكومة الرئيس الأميركي ايزنهاور أعلنت أمام لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ أنها فقدت كل أمل في موازنة ميزانية سنة ١٩٥٤ وبات من المتوقع أن تطلب إلى البرلمان الأميركي زيادة الدين الذي بلغ حتى الآن مائتين وخمسة وستين مليارا وخمسمائة وثلاثة وثمانين مليوناً من

الدولارات وذكر وزير المالية في الحكومة الأميركية أن أكبر عقبة في سبيل خفض المصروفات هي أن نسبة تتراوح بين ٦٥ — ٧٠ ٪ من النفقات ينصرف إلى برامج الأمن ! وإن الباقي وهو ٣٠ ٪ يخصص نصفه لدفع فوائد الديون ويخصص نصفه الآخر أى ١٥ ٪ من مجموع النفقات لغير أغراض التسلح !

ولسكتما استحى الوزير الأميركي أن يطلب إجراء خفض في هذا البند الأخير فناشد أعضاء البرلمان ألا يثيروا الكلام في تقليل اعتمادات التسلح لئلا يضطروه إلى هذا الطلب الذى يزيد الشعب الأمريكى المسكين ارهاقا فوق ارهاق !

وكذلك تقلت وكالات الأنباء خلال شهر مايو سنة ١٩٥٣ أن مجلس العموم البريطانى ناقش ميزانية حكومة المحافظين للعام المقبل فأثار زعماء المعارضة حملة شديدة على النفقات المخصصة للتسلح وما يستتبعه ذلك من إرهاق الشعب البريطانى وشعوب المستعمرات بالضرائب .

واعترف المتحدث باسم وزارة المالية البريطانية بأن مشروعات التسلح هي السبب الأول في فداحة النفقات إذ خصص لها هذا العام وحده ١٤٩٧ مليوناً من الجنيهات يضاف إليها ١٣٩ مليوناً من الجنيهات للدفاع الجوى المدنى والوقاية من الغارات الذرية وخزن المواد الهامة للمجهود الحربى وقال المتحدث أن أميركا خصصت لبريطانيا في العام

المقبل ٩٣ مليوناً من الجنيهات لاتفاقها في تنفيذ برامج التسلح ..
ثم أردف أن الميزانية الخاصة بالأبحاث والأسلحة الذرية الجديدة سر
لاستطيع الحكومة إذاعته وأضاف أن الحكومة البريطانية ستضطر
إلى اقتراض ٤٣٦ مليوناً من الجنيهات لسد العجز الناشئ من النفقات
الضرورية لبرامج التسلح وفضلاً عن ذلك فإنها اقتطعت مبالغ وإعانات
واعتمادات كانت تساعد بها المجالس البلدية لتنفيذ مشاريع الخدمات
العامة وأحالتها إلى برامج التسلح فلم يبق في ميزانية بريطانيا (العظمى)
إلا ١٢٠٠ مليون جنيه للصرف على التعليم والصحة وبناء المنازل وإعانات
الضمان الاجتماعي والتأمين ضد البطالة والمعاشات وغير ذلك من أغراض
بينما تبلغ إيراداتها ٤٢٢٠ مليون جنيه أى أن نسبة الاعتمادات المخصصة
للخدمات العامة كلها إلى الاعتمادات المخصصة للتسلح وحده لاتكاد ترتفع
إلى ٣٠٪.

تدمير الاستهلاك

ولم نذكر هذين النموذجين إلا من قبيل الاستشهاد على ما تفعل
برامج التسلح بميزانيات الدول الكبيرة فان هذه الظواهر تتماثل في
الولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب أوروبا كلها ولو أنك رجعت إلى
التقرير الذي نشرته الأمم المتحدة في آخر مارس سنة ١٩٥٣ عن اقتصاديات
العالم لوجدت انه يذكر لك في مقدمته بصراحة ووضوح انه هناك عاملين

رئيسيين كان لهما التأثير المباشر في اقتصاديات تلك الدول أولها زيادة النفقات العامة ومعظمها على برامج التسلح التي تمول بصفه اساسيه من زيادات الضرائب وثانيها انتشار موجه تكديس المخزون من المواد الخام والمواد المعدة اعدادا أوليا والمصنوعات ذات القيمة العاليه . وقد ارتفع متوسط ماتنفقه الحكومات من الدخل القومي كله في سبيل التسلح من ١٥ ٪ أو اقل في سنة ١٩٥٠ إلى مايقرب من ٢٠ ٪ في سنة ١٩٥٢ كما ارتفعت اسعار المواد الأوليه بعد ان اتسع نطاق المطلوب منها .

ويضيف تقرير الأمم المتحدة إلى ذلك ان هذه الاوضاع أدت إلى تحديد الاستهلاك نتيجة لزيادة الضرائب المباشرة وغير المباشرة مقترنا بارتفاع قيمة فوائد البنوك واحجامها عن التوسع في تقديم اموالها إلى الصناعات المدينه كالملاحظ أن ماتنفقه الحكومات في الأغراض الاجتماعيه لا يوازي ماحدث من ارتفاع في تكاليف المعيشه وأن ما اضطر إليه المستهلكون من الانفاق على خدمات كانت تقوم بها الحكومات ادى بدوره إلى تحديد نطاق الاستهلاك .. ولا قيمة في ذلك للزيادات الاسمية التي طرأت على الاجور في بعض الدول لأنها اقترنت دائماً بارتفاع الاسعار ومضاعفة الضرائب وتخفيض نفقات الخدمات العامة .

الحرب مورد الارباح للاعتكابين

إلا ان هذه الظواهر كلها تعود على الاحتكارات بعكس هذه النتائج وقيضا لأن تنفيذها لمشاريع التسلح وتمويلها لبرامجه يؤدي بالضرورة إلى ان تتضخم دخولها وترتفع ايرصدها من الارباح الفاحشه التي تمنحها من عرق الشعوب ودمها .. حسبك أن تدقق النظر في هذه الارقام التي نشرتها الادارة الاتحادية للاحتياطي في أميركا عن الارباح التي حصلت عليها مائتان من الاحتكارات الاميريكية خلال فترة الحرب العالمية الاخيرة فهي تدل على جسامه هذه الارباح وضخامتها .. فقد ارتفعت من مليار ومائتي مليون دولار سنة ١٩٣٩ (وهي السنة التي نشبت فيها الحرب العالمية الثانية) إلى ثلاثة مليارات وخمسمائة مليون دولار سنوياً فيما بين ١٩٤١ - ١٩٤٤ (فترة الحرب) ثم إلى خمسة مليارات وثلاثمائة مليون دولار في سنة ١٩٤٨ ثم هبطت إلى خمسة مليارات من الدولارات في سنة ١٩٤٩ . وهنا جزعت الاحتكارات الضخمة من هذا الهبوط وعز عليها ان تفقد ثلاثمائة مليون دولار وخشيت إن هي سكتت على هذا الوضع ان يستمر الهبوط فصرعان ما اصطنعت الاسباب لتورط جميع الدول الاستعمارية والبلاد التابعة لها فدفعتها إلى استصدار قرار من الأمم المتحدة لشن الحرب على كوريا الشمالية في يونيه سنة ١٩٥٠ فعادت

أرباحها إلى الارتفاع والتزايد ووصلت في نهاية العام نفسه إلى سبعة مليارات وتسعمائة مليون دولار ثم إلى ثمانية مليارات وستمائة مليون دولار في سنة ١٩٥١ !

اعداء السلام

ولقد وردت الأنباء منذ أواخر شهر مارس سنة ١٩٥٣ بأن العروض السلمية المتوالية من جانب روسيا السوفيتية وجمهورية الصين الشعبية وكوريا الشمالية أدت إلى هبوط اسعار اسهم المؤسسات الاحتكارية في الاسواق المالية العالمية إلى أدنى حدودها مما أوقع الاضطراب في صفوف المحتكرين فاندفعوا يشككون في قيمة هذه العروض ويطالبون بالحد من هذه العروض والاستمرار في برامج التسلح والحرب وبلغ امعانهم في تحدى رغبة الشعوب في السلام حدا دفع مستر كلمنت آتلي زعيم حزب العمال البريطانى خلال شهر مايو سنة ١٩٥٣ إلى التصريح علنا بأن هناك عناصر أميركية بينها ويهمها الا يقوم السلام في العالم ووضع من نصريحاته أنه يقصد الاحتكاريين الذين يقومون بتنفيذ برامج التسلح ويستفيدون منها ويشيرون بالحروب ويصطنعون لها الاسباب ويحركون الجيوش لتجزر بعضها بعضا !

والواقع ان الاحتكاريين لا تعينهم ارواح البشر بقدر ما تعينهم الربح

الحرام ولا يضرهم أن ترهق ملايين الأنفس من أبناء العمال والفلاحين وما يسفك من دماء المدنيين والعسكريين وما يشوه من الأجساد والعقول والأعصاب وما يدمر من مبان ومنشآت ومصانع وحقول ومنتجات هي تراث حضارة الانسان وتغرر جهوده ومنابع ثروته . . فلو قيل للاحتكاريين إن بعض الباحثين قدر ضحايا الحرب العالمية الاولى بعشرة ملايين من البشر وإن عشرة ملايين آخرين اصابوا بالعجز عن العمل نتيجة التشويه الذى لحق أجسادهم واعضاءهم وإن عشرين مليوناً ماتوا في زهرة العمر من فرط الاوبئة والمجاعات والاضطرابات التى تعقب الحروب . . ولو قيل أن البروفسور آرنز الالماني قدر في بيان رسمى اصدرته حكومة المانيا الغربية في ٣ أبريل سنة ١٩٥٣ أن اثنين وخمسين مليوناً من العسكريين والمدنيين ذهبوا ضحايا الحرب العالمية الثانية . . لو قيل شيء من هذا وأضيف إليه الاحصاءات الدامية عن ضحايا الحروب الجزئية التى شيرها الاحتكاريون كحرب فلسطين وكوريا والهند الصينية وكينا . . وغيرها . . لضحك الإحتكاريون ساخرين هازئين من هذا الاسف على أرواح البشر ومنشآتهم .

فان الحرب - كما رأيت وعلمت - لديهم أفضل مشروعاتهم وأكثرها ربحاً وأشدّها ضماً لأن التعامل فيها مع الحكومات التى ترضخ لهم وتستجيب لمطالبهم ولأن من شأنها ان تدير لهم مصانعهم فى أقصى قدراتها !

الحرب الباردة

وليس يفوتهم في هذا المشروع أن يستخدموا لترويجهم كافة أساليب الدعاية والإعلان فمن مقالات تنشر في الصحف إلى إذاعات ترسل على موجات الأثير إلى أشرطة مصورة تعرض على الشاشة البيضاء ، كلها تشير إلى خطر الحرب الماثل أمام الأعين واحتمالات وقوعها في كل لحظة وحين وليس يعوز المحتكرين في هذا المجال أن يجدوا الكتاب والصحفين والمذيعين والمعلقين السياسيين والممثلين والمخرجين الذين يروجون الدعوة للحرب ويحسنون مشاريعها . . وليس عليهم جناح ولا حرج في أن يضللوا الشعوب عن آثامهم وجرائمهم وأن يخدعوها بكلمات تستهوي النفوس وتغلب الأبواب . . كأن يقال إن مشاريع التسليح ليست إلا لصيانة السلام ! وأن الحرب المقبلة ستكون دفاعا عن الحرية والديمقراطية أو محافظة على العالم (الحر ! ! !) . .

وليس على المحتكرين ضير في سبيل هذا الخداع المفضوح أن يلجأوا إلى منجمين أديعاء كذبة يؤكدون لهم أن معرقتهم بالنجوم في مسالكها وخبرتهم بالأفلاك في مداراتها والطوالع والخطوط ومصائرهما تدل بما لا شك فيه ولا جدال على أن الحرب لا بد واقعة بعد شهر أو بعد عام أو عدة أعوام .

وليس على المحتكرين من شيء إذا هم حركوا الوزراء النابهين
والحكام البارزين ودفعوهم كبعض الدمي والعرائس المصنوعة إلى الادلاء
للصحف والاذاعات بالبيانات والتصريحات والتهديدات والتلويحات
بالحروب وأخطارها والاستعداد لها في مختلف الدول المعادية التي
يخشى منها الخطر !

وعندما يفرق المحتكرون الحكومات والشعوب بسيل دعاياتهم
ويغمرون العالم في فيض المخاوف والأحزان ينجح المشروع الحبيث
وتروج بضاعته الفاتكة ويربح المجرمون الآثمون .

الاستطال الجديدة للاستعمار

الزحف الاستعماري يتجدد باسم المساعدات

الفنية والاقتصادية والعسكرية

وعاوى زائفة

إن السياسة التي اتبعت في عهد إسماعيل وورطت مصر في الاقتراض والاستدانة من الاحتكارات المالية وشجعت هذه الاحتكارات على تصدير رؤوس أموالها في ظل الامتيازات والضمانات والتعهدات التي أعطيت لها أعقبها ضياع العالم الرئيسية للاستقلال الوطني وأتاحت للمحتكرين الأجانب أن يدفعوا حكوماتهم إلى التدخل في شئون مصر الخاصة وأن يقيموا فيها المحاكم المختلطة سنة ١٨٧٣ وأن ينشئوا الصندوق الدولي للدين العمومي في أبريل سنة ١٨٧٦ ويعينوا فيه مندوبين فرنسي وبريطاني يشرفان على دخل الحكومة المصرية ومصرفها ثم أعقبوا ذلك بأن جعلوا في الحكومة المصرية نفسها وزيرين أحدهما بريطاني للمالية والآخر فرنسي للاشغال العامة ثم لم يلبثوا أن تحكموا في الجيش المصري خفضوا عدد جنوده ودسوا فيه عناصرهم وضباطهم وبعثاتهم العسكرية ولم يهدأ لهم بال حتى احتلت القوات البريطانية مصر ابتداء من ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ إلى الآن واتبعوا احتلالهم العسكري بالسيطرة الادارية فجعلوا في كل وزارة من وزارات الحكومة المركزية مستشارين وخبراء وموظفين من الأجانب وكذلك في الادارات المحلية والإقليمية ثم أعلنوا الحماية

البريطانية على مصر في سنة ١٩١٤ مقرونة بالأحكام العرفية فصارت مصر محمية بريطانية يجندون منها آلاف الفلاحين لاستخدامهم وقودا لحروبهم ويستولون على مواشهم ومحاصيلهم ويقررون عليهم الضرائب المرهقة سدادا لفوائد الديون ويعيثون في أرضهم فسادا وجفورا ويحكمونهم بالحديد والنار ويفرضون عليهم نظم الاستبداد والارهاب ! ولكن الذى ينبغي أن يعرف أنه طالما أن الاحتكار والاستعمار موجودان في أى جزء من الأرض فمن الممكن أن تتكرر هذه الحقائق في أشكال جديدة مستخفية تتميز بالبراءة في ادعاء البراءة من كل غرض خبيث !

ولئن كان الشرقيون يقولون في أمثالهم ويعلمون أطفالهم أن المؤمنين لا يلدغ من جحر مرتين فإنه فيما يبدو لا يزال يوجد في الشرق أناس لا يعرفون هذه الحقيقة - أو لعلمهم يعرفونها ويتجاهلونها - ولا يريدون أن يكونوا من المؤمنين بل يحبون أن يلدغوا بدل المرة مرات .

فلا يزال الاحتكاريون الاستعماريون اليوم كما كانوا بالأمس يواصلون زحفهم الاستعماري ويحكمون سيطرتهم الاقتصادية والعسكرية والسياسية على المستعمرات والبلاد التي ترتبط بشكل أو بآخر بالدول الاستعمارية .

وهم يستخدمون لزحفهم في الوقت الحاضر ستارا من العبارات الطنانة الرنانة . يقولون مثلا - وما أكثر ما يقال - أنهم يريدون أن

يساعدوا البلدان المتخلفة على النمو والازدهار وأن يقدموا معونتهم وخبرتهم الفنية وممكناتهم المالية والصناعية لتنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية والانشاء والتعمير .

وبعينا في هذا المجال أن نتناول جانبين من هذه المساعدات احدهما ما تقدمه أميركا باسم المعونة الفنية أو مشروع النقطة الرابعة تارة وباسم المساعدات الاقتصادية والعسكرية وفقا لقانون الأمن المتبادل تارة أخرى وثانيهما ما يقدمه البنك الدولي للانشاء والتعمير !! وقد قصرنا الكلام على هذين النوعين من المساعدات لأن الاحتكارات المالية في أميركا وفي العالم تتخذ منها عمادا وركازا لتغلغلها الاقتصادي وسيطرتها الاقتصادية والعسكرية .

المساعدات الأمريكية الفنية

أما المساعدات الأمريكية الفنية فتعقد باسمها الاتفاقات التي تتضمن قيام خبراء أمريكيين بدراسة بعض المشروعات الاقتصادية بالاشتراك مع الموظفين المحليين وعندما يتمون دراستهم لهذه المشروعات يتقدمون إلى الحكام والحكومات بنتائج دراستهم .

النفع المنعوت

ولكن ما السبل إلى تنفيذ هذه المشروعات ؟
إن التقارير تقدم متضمنة الوسائل التي يمكن اتخاذها وهي :
أولاً : طرح هذه المشروعات في مناقصات عالمية تتقدم لها الشركات
المتخصصة بعطاءاتها والتي يرسو عليها أقل عطاء تقوم بتنفيذها لحساب
الحكومات . .

ثانياً : تمويل هذه المشروعات إما بفرض ضرائب جديدة أو
اقتطاع بعض مصروفات الخدمات العامة وتخصيصها لهذه المشروعات
أو عقد القروض من البنوك العالمية أو المحلية أو من الحكومة
الأمريكية الصديقة ! !

ثالثاً : إعطاء امتيازات استثمار الثروات المدفونة في المناجم وضمانات
احتكارها لشركات عالمية أو شركات تؤلف برؤوس أموال أجنبية
ومحلية تقدم لها التسهيلات والمساعدات والاعفاءات وتمنح الظروف
والشروط التي تدفعها إلى الإقدام على أعمال الاستثمار راضية مطمئنة
إلى حصولها على الأرباح المحزنية .

ولما كانت الشركات والبنوك الأمريكية والاحتكارات العالمية التي
تساهم فيها هذه الشركات والبنوك بأكبر الأنصبة من الأسهم المالية هي

حدها التي تستطيع في الوقت الحاضر القيام بهذه المشروعات وتصدير
وس الأموال والمعدات اللازمة لتنفيذها فإن هناك ضماناً دائماً ومستمر
كيداً بأن ترسو عليها العطاءات في أى مناقصة تجرى لتنفيذها
بإمان الحكومات ولحسابها الخاص !

الامتيازات المطلوبة

وما يقال في شأن مشروعات المرافق العامة يقال أيضاً عن مشروعات
استثمار الخاصة مع بعض الإضافات التي حرص على تأكيدها مستر
يك جونستون رئيس مجلس التنمية الاستشارى بالولايات المتحدة
أميركية ومراقب تنفيذ برنامج النقطة الرابعة لتقديم المعونة الفنية
دما زار مجموعة بلاد الشرق الأوسط في أواخر شهر مارس
سنة ١٩٥٣ موفداً من الرئيس الأمريكى ايزنهاور . فقد نشرت
صحف المصرية في آخر يوم من ذلك الشهر تصريحات له أدلى بها
مقر الغرفة التجارية وقال فيها « إن الدول المتخلفة التي لم تنهض
تتصدياتها بعد لا يمكن أن تسير في ركب التصنيع عن طريق رؤوس
موالها وحدها بل يجب أن تستعين برؤوس أموال أجنبية . . . ولكي
تستطيع رؤوس الأموال الأجنبية أن تؤدي رسالتها يجب أن تجد الجو
الائماً إذ أن المسألة ليست مجرد دراسة مدى احتمال نجاح المشروع

الذى تستثمر فيه الأموال الأجنبية بل المهم هو معرفة مدى استعد
تلك البلاد لاستثمار رؤوس الأموال الأجنبية عامة والأميركية خاصا
فإن كانت مستعدة لذلك وجب أن تعطى لرؤوس الأموال الأجنبية
بعض الامتيازات ومنها أن يترك لرؤوس الأموال الأجنبية نصيب كاف
من الأرباح كي يغريها ذلك على المغامرة والاستمرار في العمل وأن
يباح لها أيضاً حرية العودة إلى بلادها ونقل أرباحها الخاصة !

أما القروض المالية التي تقدم للحكومات فهي حتما تقع في النهاية
من نصيب البنوك الأميركية مباشرة أو البنوك العالمية التي صارت
رؤوس الأموال المصرفية الأميركية تملك معظم أرصدها الذهبية والنقدية
وتحكم في أعمالها المالية !

الوغير، عصر الحفنة

ولكن ماهو الغرض الحقيقي من هذه المشروعات الأميركية ؟ أهو
حقا تقديم المعونة الفنية للبلدان المتخلفة ؟ وهل هي مخلو حقا من الضغط
الاقتصادي والسياسي والعسكري ؟ وهل يراد منها فعلا تقديم المعونة
الفنية والمساعدة على التنمية الاقتصادية والصناعية ؟ لقد أجاب مستر
ترومان الرئيس الأمريكي السابق وصاحب المشروع على هذه الأسئلة
في مؤتمر الحزب الديمقراطي الذي عقد أثناء المعركة الانتخابية لرياسة

الجمهورية في أواخر عام سنة ١٩٥٢ فقال « إن مشروع النقطة الرابعة يعنى بالنسبة للولايات المتحدة توسيع نطاق التجارة وزيادة أسواق التصريف وتموين أميركا بالمواد الأولية .

وذكر أحد زعماء الحزب في المؤتمر نفسه أن مشروعات النقطة الرابعة من شأنها أن تضع البلاد المتخلفة في خدمة الخطط العسكرية للولايات المتحدة الأميركية لأنها ستكون منابع للمواد الأولية الاستراتيجية . وقال وزير الخارجية الأميركية السابق مستر دين اتشسون أن الدافع على الرغبة في نجاح المشروع ليس هو حب أميركا للنوع البشرى بل هو مصلحة أميركا العملية .

ويؤكد مستر سنكلر وزير التجارة الأميركية في حكومة الرئيس الأميركي أيزنهاور أهداف مشروع النقطة الرابعة فيقول أنى أرجح أن أرى رؤوس الأموال الخاصة لا القروض الحكومية هي التي ستندفق على الخارج . . وإذا ما ذهبت قروض خاصة إلى الخارج فمن رأيي أنه يجب على الحكومة الأميركية أن تسهر على تأمين نجاحها كما يجب أن تتمتع بقسط من الحماية . . وأنا لست من أنصار إنفاق أموال الناس لخلق منافسة تضرهم ! ! (مجلة العرفة التجارية - السنة الثامنة - نشرة مارس سنة ١٩٥٣ العدد ٣ ص ٩ ، ٩٦) .

فهى إذن الأهداف الاستعمارية القديمة . . سعى إلى الأسواق . .
استيلاء على موارد الخامات . . استثمار لرؤوس الأموال المصدرة . .
تغلغل فى البلاد المتخلفة باسم المعونة الفنية . . حماية لرؤوس الأموال
والقروض . . احتكار يمنع المنافسة لأصحاب رؤوس الأموال . استخدام
المواد الأولية والبلاد المتخلفة المنتجة لها فى الخطط العسكرية للولايات
المتحدة الأمريكية .

سيرة باسم المعونة

ولو أنك اطلعت على الأرقام الواردة بالجدول التالى ودققت فيها
النظر لرأيت كيف تتخذ أميركا من هذا المشروع ستاراً لحشد مجموعة
كبيرة من موظفيها وخبرائها فى البلاد المتخلفة ليسيطروا عليها باسم
تقديم المعونة الفنية . . وكيف أن عدد هؤلاء الخبراء فى تزايد مستمر
من عام لآخر وكيف أن الاعتمادات المخصصة للمشروع من جانب
أميركا أكبر من الاعتمادات المخصصة من الحكومات المحلية وذلك
ضمانا للسيطرة وإحكام التدخل وحماية للنفوذ الاستعماري الأميركي
المتقدم الساعى إلى تأعيم مركزه وانتزاع مراكز أخرى من الاستعمار
البريطانى فى منطقة الشرق الأوسط !

بيان من إدارة المونة الفنية — وزارة الخارجية الأميركية

البلد	عدد الجراء الأميركية			أموال أميركية	أموال محلية	الأموال المخصصة لتبذير مشروعات المغتلة الرابعة في سنة ١٩٥٣ بالولايات
	لغاية ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٥١	لغاية سبتمبر سنة ١٩٥٢	لغاية سبتمبر سنة ١٩٥٣			
إيران	٢٣	١٣٩	٢٨٥	٤٧٧٤٠٠٠٠	١٦١٧٠٠٠٠	
لبنان	٤	٦٧	٨٧	٦٥١٥٠٠٠	٧٩٩٠٠٠	
العراق	١	٤٠	٨٢	٢٠٥٦٠٠٠	١٦٦٢١٠٠٠	
الأردن	٣	٢٢	٦٣	٦٤٥٦٠٠٠	٥٣١٠٠٠	
مصر	٢	٢٧	٥١	٣٤٢٥٠٠٠	٤٢٥٢٠٠٠	
إسرائيل	—	٢٩	٤٣	٣٧٢٨٠٠٠	١٢١١٠٠٠	
المملكة السعودية	٤	١٥	٣٨	١٧٧٦٠٠٠	١٧٥٠٠٠٠	
أفغانستان	٣	٦	١٤	٩٤٩٠٠٠	٥٧٥٠٠٠٠	
الجموع الكلي	٤٠	٣٤٥	٦٦٣	٧٢٦٤٥٠٠٠	٤٧٠٨٤٠٠٠	

أضف إلى هذا أن خبراء الأمم المتحدة في تقريرهم عن اقتصاديات الشرق الأوسط في سنة ١٩٥٢ يقدرّون أن رؤوس الأموال الأميركية المستثمرة في بلاد هذه المنطقة تتزايد وترتفع عاما بعد آخر .. ففي مصر والسودان ارتفعت رؤوس الأموال الأميركية المصدرة من ١٦٨٠٠٠ ر ١٦٨٠٠٠ دولار في سنة ١٩٤٣ إلى ٣٩٧٠٠ ر ٣٩٧٠٠ دولار في سنة ١٩٥٢ كما زادت في المملكة العربية السعودية والعراق ولبنان والأردن وسوريا خلال الفترة نفسها إلى عشرة أضعافها فصارت على وجه التقريب في سنة ١٩٥٢ ستائة مليون دولار .. وكذلك أصدر بنك الاستيراد والتصدير الدولي وهو أكبر البنوك في أميركا حتى نهاية مازس سنة ١٩٥٢ قروضا لمصر وأفغانستان وتركيا وإسرائيل والمملكة العربية السعودية تبلغ قيمتها ١٢٧ ر ١٢٧ ر ١٢٧ دولار .

مساعداً لتأمين الاستثمار

وهناك نوع آخر من تصدير رؤوس الأموال الأميركية إلى بلاد الشرق الأوسط باسم المساعدات الاقتصادية والعسكرية وفقا لقانون الأمن المتبادل . وقد خصص لهذا النوع من (المساعدات) في عام ١٩٥٣ وحده أربع مائة وخمسة وسبعون مليوناً من الدولارات .. فما هي شروط هذه المساعدات وما أهدافها ؟

يجب على هذا السؤال مستر هارولد ستاسن مدير وكالة الأمن المتبادل الأميركي الذي سيتولى الإشراف على عملية توزيع هذا المبلغ الضخم فيقول في تقرير قدمه إلى لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأميركي ونشرته وكالات الأنباء والصحف يوم ٧ مايو سنة ١٩٥٣ أن أهداف أميركا في منطقة الشرق الأوسط هي :

١ — تشجيع قيام حكومات مستقرة وإنشاء علاقات سلمية !

٢ — النهوض الاقتصادي والتوسع التجارى وإزالة القيود التي تعرقل التبادل التجارى بين دول هذه المنطقة .

٣ — الارتقاء بهذه المنطقة إلى مرتبة الاكتفاء الذاتى من الناحية الاقتصادية .

ولكن تدخل الحكومة الأميركية لتشجيع قيام حكومات مستقرة والتبرع الإجبارى بالعمل على النهوض الاقتصادى والاكتفاء الذاتى يرمى فى صراحة ووضوح إلى ما ذكره مستر ستاسن فى تقريره نفسه من أن أميركا تستهدف زيادة مساهمة شعوب منطقة الشرق الأوسط فى بناء العالم (الحر !!!) وفى إنشاء الدفاع الإقليمى !! والحصول على تعاون فعال من جانب دول هذه المنطقة فى حالة نشوب حرب عامة !!

وعلى الجملة وبصريح العبارة يقول الرجل في تقريره أن المساعدات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية لن تقدم لدولة من دول الشرق الأوسط إلا إذا اتخذت إجراءات إيجابية للمساهمة في برامج الأمن المشترك لهذه المنطقة !!

وليس هذا الكلام — فيما نعتقد — في حاجة إلى تعليق فهو بعد كل ما ذكرناه من قبل أوضح من أن يحتاج إلى شرح أو تفسير !

البنك الدولي

أما المساعدات التي يقدمها البنك الدولي للانشاء والتعمير فهي بدورها ستار كثيف يخفي عملية تصدير رؤوس أموال الاحتكارات إلى مجالات الاستثمار .

والأصل في هذا البنك أن الخبراء الاقتصاديين في الدول الاستعمارية والبلاد التابعة والخاضعة أو بلاد العالم (الحر !!) لما رأوا أن أمور نظم الاحتكار المالى توشك على الاختلال قرروا في شهر يولييه سنة ١٩٤٤ أن يعقدوا مؤتمراً في بريتون وودز بولاية فيرجينيا بأمريكا الشمالية لبحث المشاكل التي تهدد تلك النظم في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية واستقر رأيهم على إنشاء مؤسستين إحداهما تعرف باسم صندوق النقد

الدولى ومهمتها الإشراف على تبادل العملات النقدية للدول المختلفة وتحديد قيمتها بعضها بالنسبة لبعض .. والأخرى تعرف باسم البنك الدولى للإنشاء والتعمير والغرض منه هو تشجيع استثمار رؤوس الأموال على نطاق دولى واسع وبصورة منظمة بالطرق الاستغلالية المألوفة وذلك — فيما يقال — لتعمير البلاد التى دمرتها الحرب العالمية الثانية وإعادة إنشاء المصانع والمؤسسات التى خربتها وانهكتها الأعمال الحربية ومساعدة البلاد المتخلفة فى إنشاء مشروعات التنمية الاقتصادية .

مصادر تمويل البنك

أما تمويل البنك فيتم بمساهمة الحكومات المشتركة فى الاتفاق الخاص به وهى حكومات دول العالم (الحرة) والبلاد الخاضعة لها والداخلية فى نطاق نفوذها الاقتصادى والسياسى والعسكرى .

وأسهم البنك ثلاثين عن مائة ألف سهم يقدر كل واحد منها بمائة ألف دولار وبهذا يصل رأس مال البنك إلى عشرة مليارات من الدولارات .. ويستطيع البنك إذا ما وافق مجلس إدارته أن يزيد رأس له ما كلاً اتسعت عملياته المالية وتزايدت ارتباطاته .

وظائف البنك :

أما وظيفة البنك الدولي للانشاء والتعمير فهي :

أولاً : تقديم القروض للحكومات الراغبة منه مباشرة .

ثانياً : ضمان اقروض والمشروعات التي تقدمها أو تقوم بها المؤسسات المالية والصناعية العالمية لحساب الحكومات أو غيرها من الهيئات المحلية بضمانها وإشرافها .. وهو يتقاضى على القروض التي يقدمها والتي يضمنها فوائد وعموله .

ولما كان رأس مال البنك لا يكفي عملياته فقد نصت الاتفاقات الخاصة به على أن وظيفته الثانية أهم من الأولى وأوسع نطاقاً .

وهكذا فإن هذا البنك يتخذ من صفته الدولية ومن ارتباطه بالإسمى بالأمم المتحدة سلطة ضمان رؤوس الأموال الاحتكارية المصدرة ويقوم نيابة عنها بالحصول على التعهدات والكفالات من الحكومات .

فإذا عرف أن معظم رأس المال الذي تشمله عمليات هذا البنك مستمد من الحكومة الأميركية مباشرة أو البنوك والمؤسسات الاحتكارية المالية والصناعية الأميركية وغيرها من البنوك والمؤسسات التي لرؤوس الأموال الأميركية فيها مكان الصدارة والنفوذ استطعنا أن نتصور الخطر الكامن وراء هذه المؤسسة !

سلطات استثنائية

وللدلالة على أن هذا البنك يعمل لحسابه الخاص وفي سبيل المؤسسات المرتبطة به يكفي أن نذكر أنه لا يخضع لما تخضع له الوكالات الأخرى المتخصصة التابعة للأمم المتحدة من لوائح وتنظيمات إدارية فهو وقرينه صندوق النقد الدولي « ليسا ملزمين بأن يعرضا ميزانيتهما الإدارية على الجمعية العامة كما أنه لا يجوز للجمعية أن تصدر توصية رسمية إلى أى من المؤسستين دون استشارة سابقة وليس عليهما أن يقررا للجمعية عن تصرفاتهما في صدد مثل تلك التوصيات وليس للجمعية العامة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالبنك خاصة أن تصدر أية توصيات تتعلق بقروضه أو بالشروط والأوضاع التي ينتهجها في عملية منح القروض ! » (الأمم المتحدة — الدكتور زكي هاشم — القاهرة سنة ١٩٥١ ص ١٩٥) .

وهذا البنك أيضاً ليس ملزماً في حال من الأحوال بأن يقدم القروض لأي دولة من الدول الأعضاء المشتركة فيه والمساهمة في رأس ماله وإنما له الحرية المطلقة في أن يختار البلد الذي يصدر إليه رؤوس الأموال عن طريقه المباشر أو غير المباشر .

وإنه ليحكم سيطرة رؤوس الأموال الاحتكارية على البلاد التي تتعامل معه لأن الدول الأعضاء المساهمة في رأسماله ملزمة بتقديم كافة المعلومات

والبيانات عن أحوالها الاقتصادية والمالية واحتياجاتها والموارد التي تستطيع منها أن تسدد فوائد ديونها وقروضها فضلا عن تقديم كل التسهيلات اللازمة لخبرائه ومستشاريه الفنيين الذين يوفدهم لبحث المشروعات المطلوب تنفيذها بالقروض المقدمة والضمانات التي تعطى لكفالة حقوق أصحاب الأسهم والسندات في المؤسسات الاحتكارية المرتبطة به .

استغلال اسم الاسم المتحدة :

ولقد لاحظ الدكتور جلال الدين عبدالرازق مندوب مصر للأمم المتحدة وفي المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لها في تصريح أدلى به خلال شهر مايو سنة ١٩٥٣ أن البنك لا يمارس نشاطه إلا في البلاد التي تقع في نطاق نفوذ الدول الاستعمارية الكبرى .. وليس أقطع من هذا دلالة على أن هذا البنك مؤسسة استعمارية تعمل باسم الأمم المتحدة وتستغل هذا الاسم في ممارسة أعماله الاستغلالية !

امتنار دولي

ويحسن أن تقدم في نهاية الكلام عن هذه المؤسسة بعض الأرقام المفيدة .. فقد ذكر تقرير الأمم المتحدة عن اقتصاديات الشرق الأوسط في مارس سنة ١٩٥٣ أن البنك أقرض حكومة العراق

في سنة ١٩٥٠ مبلغاً قدره ١٢٨٠٠٠.٠٠٠ دولار لتنفقها في تنفيذ مشاريع إنشاء سدود لمنع فيضان نهردجله كما أقرض الحكومة التركية ٢٥٠٠.٠٠٠.٠٠٠ دولار لتحسين الموانئ التركية ، ٢٥٠.٠٠٠.٠٠٠ دولار في سنة ١٩٥٢ لتنفيذ مشروعات نهر سيهان بالقرب من أطنه كما أقرض بنك الإنشاء الصناعي التركي تسعة ملايين من الدولارات لتغطية حاجياته من العملة الأجنبية !

وقد وردت الأنباء خلال شهر مايو سنة ١٩٥٣ بأن البنك قرر أن ينشئ له فرعاً في لبنان ليمارس منه نشاطه في جميع بلاد الشرق الأوسط كما يستفاد من تقرير الأمم المتحدة عن اقتصاديات العالم في مارس سنة ١٩٥٣ أن البنك صدر فيما بين النصف الثاني من سنة ١٩٥٠ والنصف الأول من سنة ١٩٥١ إلى بلاد أميركا الجنوبية وبلاد ماوراء البحار تابعة لمنطقة الاسترالي وبلاد أخرى تنتج المواد الخام مبالغ تقرب من ٢٥٠ مليوناً من الدولارات .

والواقع أن هذا البنك ليس إلا احتكاراً دولياً يقوم بتنظيم عملية تصدير رؤوس الأموال الفائضة إلى مجالات الاستثمار والاستغلال وتدعيم سيطرتها على جميع بلاد العالم المستضعفة .

كتاب المواطن : دعوة إلى تفاهم المجتمع على أسس علمية

الاستعمار عدو التقدم

الاحتكاريون يرقلون نمو الصناعات
الوطنية ويسحقون المنتجين الوطنيين
ويعملون على تأخير البلاد الواقعة تحت
سيطرتهم الاستعمارية .

عم يتساءلون ؟

ولكن قوما لم تعظم أحداث الماضي بآثاره ولا يتخذون منها عبرة تهديهم إلى المستقبل يتساءلون لماذا نرفض (المساعدات) الفنية والمالية والأجنبية والقروض التي تقدم للبلاد المتخلفة إذا كان من شأنها حقا أن تساعد على تنمية الصناعة فيها وتقدم أعمال الإنشاء والتعمير ورقى الشعوب وتحضيرها ورفع مستوى معيشتها وإتاحة الفرص لتشغيل العدد المتزايد من العمال وخريجي المدارس والمعاهد والجامعات وزيادة الثروة القومية ؟ ويقولون ماذا علينا من خير لو استفدنا من رؤوس الأموال المتدفقة والقروض دون أن يكون لذلك أدنى ارتباط أو يستتبعه الوقوع تحت الوطأة السياسية والعسكرية للدول التي تصدرها وتقدمها ؟ أليس من الممكن أن يكون تصدير رؤوس الأموال قاصرا على مجاله التجاري والصناعي والفني وحده ؟ وهلا يمكن الاستفادة منها إذا فرضت عليها الشروط واتخذت الضمانات الكافية ؟ تلك أسئلة تتردد وتقال .. وقد كان فيما قدمناه مايكفي للرد عليها ولكننا نؤثر أن نجيب عليها لكي نستزيد الحقائق تبياناً ..

محور الحياة الاقتصادية

فإن استعراض توارىخ جميع البلاد المستعمرة أو التي ابتليت بالاستعمار كفيل بأن يظهر في وضوح أن هذه البلاد لا تقوم فيها صناعات تحويلية ضخمة .. ولعل في الفقرات التالية التي تقتبسها من تقرير للأمم المتحدة في سنة ١٩٥١ عن الأراضي التي لا تتمتع بالحكم الذاتي وهي بتعبير آخر صريح المستعمرات ما يكشف عن طبيعة السياسات الاستعمارية تجاه تصنيع البلاد المتخلفة .. يقول التقرير « أن المحور الذي تدور حوله الحياة الاقتصادية للشعوب غير المستقلة بوجه عام هو الزراعة فهي تنتج المواد الخام ثم تصدرها إلى الدول المسئولة عنها أي بتعبير آخر صريح الدول الاستعمارية - في مقابل السلع المصنوعة وغيرها من الواردات » .

مميزات هائلة — ولهم !

ويزيد هذه الحقائق وضوحا ما ذكره العالم الاقتصادي الأميركي بوكانان في كتاب أصدره في سنة ١٩٣٤ بعنوان « نمو المشاريع الرأسمالية في الهند » إذ قال في ختام ذلك الكتاب « ها هو بلد يحوى كل الخامات التي تعتمد عليها الصناعة .. ومع ذلك ظل هذا

البلد خلال قرن من الزمان يستورد السلع المصنوعة من الخارج بكميات كبيرة ولم تنشأ فيه إلا بضعة صناعات بسيطة تعتمد في الآلات والتنظيمات التي تحتاجها على ما يرد إليها من بلاد أجنبية عنها .

إن الهند على وفرة ما فيها من خامات القطن والجوت وسهولة استخراج ما فيها من فحم وخامات الحديد ذات الدرجة العالية غير المألوفة وكثرة السكان الذين يتعرضون في أغلب الأحيان للجاعات لقلة ما يجدونه من أعمال مربحة وضخامة ما فيها من كنوز الذهب والفضة التي قد لا يعاد لها فيها بلد آخر .. ورغم ما في داخل حدودها وما في جوارها من أسواق رائعه يبيع فيها الأجانب كميات هائلة من السلع المصنوعة .. رغم اجتماع هذه الميزات لها جميعا لم تستطع بعد قرن من الزمان أن تمد شعبها إلا بما يوازي ٢ ٪ من احتياجاته المصنوعة !

وايست بلاد الشرق الأوسط العربي ولا بلاد المستعمرات جميعا أحسن حظا من الهند فهي كلها تشكو هذه الحالة نفسها لأنها ابتليت مثلها بالاستعمار !

موارد الحرية

والواقع أن سياسة الدول الاستعمارية تنبئ على استنزاف موارد المستعمرات والبلاد التابعة دون التفكير في إنشاء صناعات .

ويؤكد هذه الحقيقة التقرير الذى نشر فى واشنطن سنة ١٩٥٢ بعنوان أميريكى الطابع هو « موارد للحرية ! »

وهذا التقرير كتبته لجنة أنشأها الرئيس الأمريكى السابق مستر ترومان فى سنة ١٩٥٠ لدراسة السياسة التى تتبعها أميركا حيال المواد الأولية خلال ربع القرن المقبل .. وإنا لنورد فيما يلى خلاصة لهذا التقرير الخطير الذى تستند إليه السياسة الأمريكية الخارجية فهو يرسم آفاق التوسع الاستعمارى لأميركا ويوضح معالم تفكير المسئولين فى وزارات الحكومة الأمريكية وإدارتها وهيئاتها الفنية المختصة والاحتكارات العالمية التى تسيطر عليها رؤوس الأموال الأمريكية .

نمو مزارع

فقد رأت اللجنة الأمريكية وسجلت فى تقريرها أن السنوات لأخيرة فيما بعد الحرب العالمية الثانية حملت معها نموا متزيدا للأكدا س الاحتياطية من المواد الأولية المخزونه لدى الاحتكارات الأمريكية مما زادها ثراء وغنى .. ولهذا نصحت اللجنة بوجود الاستمرار فى سياسة تكديس المواد وجمعها وخزنها فى أميركا ..

اعتراف صريح

ورغم أن اللجنة تعترف اعترافا صريحا بأن الأراضي الأميركية نفسها لا تزال عامرة بموارد ضخمة هائلة من الثروات المعدنية البكر والمواد الأولية الخام فإنها تنصح بأن تعتمد أميركا أساسا على الموارد الخارجية للخامات وإلا تستخرج ما في مناجمها كله بل وإن تقلل من معدل استخراج الكميات المعمول به حاليا قبل أن تستنفد ما في هذه الموارد الخارجية أولا !

وفي ذلك تقول اللجنة إن أميركا ستعتمد خلال الربع قرن المقبل بشكل متزايد على الموارد الخارجية لتزويدها بالخامات الأساسية اللازمة لها في صناعاتها الخاصة !!

الخطة الموضوعية

وإليك جدولا لما ترى اللجنة إتباعه بشأن استخراج المعادن غير الحديدية واستيرادها خلال الخمس وعشرين سنة المقبلة بالأطنان .

المعدن	المستخرج في سنة ١٩٥٠	مايراد استخراج سنة ١٩٧٥	المستورد في سنة ١٥٩٠	مايراد استيراده سنة ١٩٧٥
النحاس	٩٠٧٠٠٠	٨٠٠٠٠٠	٤٤٨٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠
الرصاص	٤٣٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٥٦٥٠٠٠	٩٠٠٠٠٠
الزنك	٦١٨٠٠٠	٧٠٠٠٠٠	٣٨٢٠٠٠	٨٠٠٠٠٠

أما بالنسبة للحديد فتقول اللجنة الموقرة إن أميركا تستخدم في صناعاتها ٢٣ ٪ من الحديد المتحصل عليه من الخارج ، ٧٧ ٪ من الحديد المستخرج من مناجمها وترى أنه ينبغي أن تزيد نسبة الحديد المتحصل عليه من الخارج إلى ٥٠ ٪ من مجموع ما يستخدم في الصناعات الأمريكية وتوصي اللجنة بأن تزيد أميركا توسعها في الاستيلاء على موارد هذا المعدن في كثير من البلاد مثل كندا وشيلي وكوبا والبرازيل وقزويلا وغيرها ..

أما البترول فان منطقة الشرق الأوسط تحوى ٦٠ ٪ من احتياطي البترول في العالم كله وكذلك قزويلا بأميركا الجنوبية تعمر بينا يبعه ومناجمه وهى تنبئ عن مستقبل زاهر سعيد للاحتكارات التى تسيطر عليها ..

ولقد رأيت من قبل أن ماتنتجه منطقة الشرق الأوسط وحدها

في الوقت الحاضر يعادل خمس ما تنتجه ينابيع البترول في العالم كله ..
فهل تعلم أن بلاد هذه المنطقة لا تستهلك من إنتاج بترولها إلا خمسة أما
الأربعة أخماس الباقية فذهابة إلى حيث تريد الاحتكارات .

على أن الشيء المهم في تقرير اللجنة الأميركية أنها أدركت أن
سياستها الاستعمارية ستعرض حين التطبيق العملي لكثير من العقبات
الطبيعية أو السياسية والاجتماعية ولكن لابد من تذليل هذه الصعوبات
التي تقوم في سبيل التوسع الأميركي وفي سبيل ... الدفاع عن الحرية
والعالم الحر !!!

منطق الرأسمال

ولكن لماذا تقف الاحتكارات الاستعمارية عقبه في سبيل تصنيع
بلاد الخامات الأولية ؟ الواقع أن منطق الأشياء وطبائع الأوضاع
الاحتكارية الاستعمارية لا يمكن أن ينتج عنها غير هذه السياسة .. فليس
من مصلحه الاحتكارات العالمية نشوء صناعات إنتاجية أو تحويلية في
بلاد المواد الخام لأنها لو فعلت لاستغنت هذه البلاد بنفسها واكتفت
بذاتها وربما استطاعت أن تنتقل إلى مرحلة تصدير منتجاتها إلى الأسواق
الخارجية أو على الأقل أن تخفض من استيراد السلع المصنوعة خارج

بلادها وعندئذ تفقد الاحتكارات الاستعمارية سيطرتها ونفوذها وتعرض عليها أعمال الاستغلال وتصاب مصانعها في بلادها بالتعطل ومنتجاتها بالكساد وتدهور الأمان وتهدها الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بالضياع والخراب .. ثم أن استخدام البلاد المتخلفة لخاماتها ومحاصيلها من شأنه أن يمنع جزءا كبيرا منها عن صناعات الدول الاستعمارية وأن يمكن البلاد المنتجة لها من الاستفادة بها في الأسواق العالمية المختلفة .

وليس في الدنيا عاقل أو مجنون — فيما نعلم — يستطيع أن يقول إن الاحتكارات الاستعمارية مستعدة عن طواعية واختيار أن تفعل شيئا من ذلك أو أن تسمح بحدوثه بل أقرب إلى طبائع الأشياء أنها مستعدة دائما لمحاربته والوقوف في سبيله بكل ماله من وسائل الضغط الاقتصادي والسياسي والعسكري .

فهي تعتمد إلى أن تستبقى البلاد المستعمرة والواقعة تحت وطأة الاستعمار في حالة تدهور وتأخر مستمرين لأنها بهذا تضمن خضوعها وتبعيتها . وهي في سبيل استمرار السيطرة ودوامها تستطيع بما لديها من قدرات وممكنات أن تفعل كل ما يوصلها إلى هذا الغرض .

زراعة للصناعة

وهي تعلم من تجاربها أن وجود الصناعات التحويلية والإنتاجية في بلد من البلاد يزيد أهلها والعاملين فيها رقياً وتقدماً وإحساساً بالقوة ويجعل من العسير على الراغبين في الاستغلال والاستثمار أن يسلكوا طريقهم في هودة ولين وهي تدرك أن الزراعة في العصر الحديث ترتبط ارتباطاً دائماً بالصناعة ويعتمد المشتغلون بها في ترويج منتجاتهم الزراعية على احتياجات الصناعات.

ولهذا تعمل الدول والاحتكارات الاستعمارية جاهدة على استبقاء البلاد التابعة لها والحاضرة لنفوذها في مرحلة الزراعة لا تتجاوزها أو ترتقي عنها . بل إنها تتخذ منها مزارع خاصة تمدّها بكل ما تحتاجه من محاصيل وخامات زراعية ولما كانت الدول الاستعمارية تسيطر على كثير من البلاد الزراعية التابعة أو الحاضرة فإنها تخصص كلاً منها لإنتاج نوع معين من المحاصيل .

وليتها تساعد مع ذلك على إدخال الأساليب الحديثة واستخدام الآلات في الإنتاج الزراعي على نطاق واسع شامل . . أنها على العكس من ذلك تقاوم إدخال هذه الأساليب واستخدام تلك الآلات . .

وفضلا عن ذلك فهي لا تترك الأراضي الزراعية نفسها للسكان الوطنيين بل تسعى إلى امتلاك هذه الأراضي . . وواضح ما تكون هذه المظاهر بصفة خاصة في المستعمرات الأفريقية فإن الاحتكارات المسيطرة في كل مستعمرة تمتلك معظم الأراضي الزراعية الخصبة وتستغلها لحسابها أو تباعها أو تؤجرها للأجانب البيض الذين ينزحون إلى تلك المستعمرات . بينما تطرد السكان الوطنيين السود من أراضيهم وتشردهم وتحشدهم بالقوة في مناطق قاحلة بورجرت عادة الاستعماريين على تسميتها بالمناطق المقفلة وهم يقصدون من ذلك إلى أنها مناطق لا يتجاوزها السكان الوطنيون بل يحصرهم فيها كأنها أقفلت عليهم حدودها فلا يخرجون منها إلا بترخيص السلطات الاستعمارية ولا يكون خروجهم إلا للعمل في المزارع أو المناجم التي يسلبها منهم الاستعماريون . .

أما في البلاد المتقدمة نسيا وإن كانت في عداد البلاد المتخلفة فإن الاحتكارات الاستعمارية تحرص على قيام نظم شبه اقطاعية تبيح لقله من كبار الملاك أن يستولوا على معظم الأراضي الزراعية وأن يتحكموا في الفلاحين والاجراء الزراعيين . . وهذا لا يمنع الاحتكارات من أن تملك بدورها اجزاء كبيرة من هذه الأراضي . . بل إنها لترهنها وتفرقها بالديون وكثيرا ما تقع في أيديها عند العجز عن السداد ا

وواضح ان سياسة الاستعمار في النطاق الزراعى تهدف إلى اغراض
ثلاثة هي . .

أولا : ضمان الحصول على الخامات والمحاصيل الزراعية بأخص
لأثمن . . لأن البلد التابع أو الخاضع مضطر أن يبيع محاصيله
لاحتكارات المتحكمة فيه بالأثمان التى تفرضها عليه . .

ثانيا : ضمان انخفاض اجور الفلاحين والعاملين فى الانتاج
الزراعى لأن اشتغال معظم سكان البلاد المستعمرة والخاضعة للاستعمار فى
الزراعة بأساليب بدائية من شأنه أن يقلل النفقات والاجور ويهيء
الظروف لخفض اثمان المحاصيل والخامات الزراعية . . فضلا عما هو
معروف ومشهور من ان ارتباط الفلاحين والاجراء الزراعيين بالارض
وسكونهم فيها وجودهم عليها يفرس فيهم تمود الاستسلام ويجعلهم اقرب
إلى قبول الاوضاع على علائها والرضوخ لما يعانون من مظالم ظنا منهم ان
هذه الاوضاع والمظالم قدر كتب عليهم ان يعيشوا فى ظله إلى ان يعد لها
ربنا كما يقولون !

ثالثا : ضمان الاحتكارات لأسواق البلاد التابعة والخاضعة لأن هذه
البلاد إذ تقتصر اساسا على الإنتاج الزراعى تضطر إلى شراء ما يلزمها من
سلع مصنوعة فى الدول المسيطرة عليها . . . ولهذا تكون أكثر وارداتها

من هذه السلع بينما أكثر صادراتها من الخامات والمحاصيل كما أن ميزانها التجاري دائماً لا يكون في صالحها . .
ولكن الاحتكارات لا تقتصر على استغلال الاراضى الزراعية ومنتجاتها وخاماتها بل تتسع اعمالها فتشمل استثمار غلات المستعمرات المدفونة تحت الارض كالمعادن والفحم والبتروول وهى تستخرج هذه الثروات لتستفيد بها فى صناعاتها المختلفة . .

صناعات استخراجية

وتدل الوقائع والإحصاءات على ان الاحتكارات تدفعها رغبتهـا الاصلية فى اجتناء الأرباح إلى استغلال الابدى العاملة الكثيرة الموجودة فى بلاد الخامات بأقل الأجور الممكنة . .

حسبك على سبيل المثال ان تعرف ان العامل فى صناعة استخراج البتروول بمنطقة الشرق الاوسط لا يزيد أجره عن ١٠٠ زميله الاميريكي وان عمال المناجم الوطنيين فى القارة الافريقية تنهاوى أجورهم وتنخفض دون ذلك كثيراً . .

والملاحظ ان الاحتكارات حين تستخرج هذه الثروات المدفونة تنقل خاماتها إلى بلادها لتستخدمها فى صناعاتها وقلما تسمح بان تقوم إلى جوار صناعات الاستخراج صناعات تحويليه مرتبه عليها . .

انظر مثلاً إلى صناعة البترول في الشرق الأوسط تجد أنها لا تكاد ترتفع عن مرحلة استخراجها من ينابيع ثم اعداده للشحن والنقل عبر انابيب تحت الارض عبر بلاد متعددة خاضعة أو تابعة للدول الاستعمارية حتى تصل إلى المنافذ البحرية الموضوعة تحت حماية الاساطيل والجيوش ثم تنقل الكميات المستخرجة إلى الدول الصناعية الكبرى . . ويحدث في بعض الاحيان ان ترى الاحتكارات من صالحها ان تقيم في بلاد الخامات صناعات إعدادية مثلما فعلت الشركة الانجليزية الايرانية حين انشأت معامل تكرير البترول بعدان . . ولكنها تعتمد إلى منع أسرار مثل هذه الصناعات وفنونها عن اهالى البلاد الوطنيين وتستخدم للاشراف عليها خبراء وعمالا من الأجانب . . وهذا هو السبب في ان ايران اصطدمت — في اعقاب تأمين البترول بمشكلة عويصة هي ان ليس في ايران مؤقنا من الخبراء الفنيين الوطنيين من يستطيعون ادارة صناعه تكرير البترول والاشراف عليها على نحو ما كانت تفعل الشركة الاستعمارية الاحتكارية .

صناعات استعمارية

وقد يقال ان البلاد التابعة والخاضعة للدول الاستعمارية لا تخلو مع ذلك من صناعات أخرى غير الصناعات الاستخراجية . . وهذا القول صحيح إلى حد ما ولكن الذي يجب ان يلاحظ في وضوح ان مثل هذا

النوع من الصناعات يستهدف سد احتياجات استهلاكية محلية خفيفة ضيقة الحدود كصناعة بعض أنواع المنسوجات التي تستخدم في البلاد المنتجة لها والدخان ودبغ الجلود والبناء وما إلى ذلك من صناعات أخرى لا تكفي بطبيعتها وسعتها وطاقها وتنوعها لسد الاحتياجات الرئيسية لسكان البلد المستعمر أو المتخلف .

كما أن هذه الصناعات لا تنفرد بها عادة رؤوس الاموال الوطنية بل تشاركها فيها رؤوس الأموال الأجنبية والذي يحدث في اغلب الأحيان أن تكون هذه الأخيرة أكبر نسيا من الاولى .

وهي تعتمد في بقائها واستمرارها وتنظيمها على ما تستخدمه من الآت وأدوات وخبرات مستوردة من الخارج يمكن منعها حين يراد الضغط عليها لسبب من الاسباب التي تتصل بالسياسات الاستعمارية ! وهي بهذا الوضع تقع دائما تحت سيطرة الاحتكارات العالمية الاستعمارية ولا تكاد تستطيع ممارسة نشاطها إلا بما عليه عليها هذه الاحتكارات المتحكمة فيها . .

ومع ذلك فان الاحتكارات الاستعمارية لا تكفي بتعطيل التقدم الصناعي في بلاد الخامات أو عرقلة بل تسعى أيضا إلى وأد الصناعات الوطنية والقضاء على نشاط المنتجين الصغار والمتوسطين وأصحاب رؤوس الاموال من الوطنيين . .

وهى تسلك لذلك كثيراً من السبل فتفرق الاسواق بسلعها وقد تلجأ في بعض الفترات المحدودة للوقتة إلى تخفيض اثمانها عن اثمان السلع المنتجة محلياً حتى إذا غلبتها وسحقها أمكنها أن تحتكر السوق فترفع اثمان سلعها وتتحكم في المستهلكين . .

وهى تستغل سطوتها ونفوذها لتفرض الضرائب المرهقة على الصناعات الوطنية سواء منها التي تصرف منتجاتها في الاسواق الداخلية أو الخارجية وهى تمنع السلطات المحلية من اتخاذ أى تدبير يهدف إلى حماية الصناعات الوطنية ورؤوس الاموال المحلية وتشجيعها على الاتساع والأزدهار .

كتاب المواطن : سلسلة من الكتب الشعبية المبسطة

السيطرة الاستعمارية

الاحتكار والاستعمار يقضيان على سيادة
الشعوب واستقلالها ويدفعان بها إلى الفقر
والمرض والجهل .

أنواع الحكم الاستعماري

إن الدول الاستعمارية تدرك أنها لا تستطيع أن تبلغ أهدافها في سهولة ويسر إذا لم تضمن أن جهاز الحكم والإدارة والأمن في البلاد التي تسيطر عليها وتستغلها وتستعمرها خاضع لها وسأرفى رعاياها .
والواقع أن الدول الاستعمارية تمارس سيطرتها على أجهزة الحكم والإدارة والأمن بأساليب مختلفة وأشكال متباينة تتفق كلها في غاية واحدة هي تنفيذ المهام التي تطلبها منها الاحتكارات . .

الحكم المباشر

فهناك مستعمرات ترسل الدول الاستعمارية لها حكاما وموظفين يحكمونها حكما مباشرا ويديرونها ويشرفون على جميع شئونها ويقومون فيها على جميع المرافق والسلطات فلا يحق للسكان الوطنيين المشاركة في حكم بلادهم .

وغير المباشر

وهناك مستعمرات ترى الدول الاستعمارية من صالحها أن تشرك مع الحكام المحليين تعيينهم للحكم والإدارة بعض الأشخاص (الوطنيين)

الذين تضمن منا صرتهم لها في تنفيذ سياستها مقابل امتيازات خاصة يحصلون عليها كأن تعينهم اعضاء في مجالس إدارية وتشريعية صورية وتقطعهم بعض الاراضى أو تعفيهم من ضرائب معينة على أراضيم .

الوصاية

وهناك مستعمرات توضع تحت الوصاية . . والوصاية اسم جديد ابتدع بعد الحرب العالمية الثانية مثلما اخترع اسم الانتداب عقب الحرب العالمية الأولى لإقرار الأوضاع الاستعمارية باتفاقات دولية .

فإن الأمم المتحدة تعهد الآن لبريطانيا بالوصاية على أقاليم الكاميرون وتوجو وتجانيقا في إفريقيا وتشاركها فرنسا الوصاية على الاقليمين الأواين وتختص بلجيكا بالوصاية على إقليم روندا — أورندى وإيطاليا على الصومال وأمريكا على جزر عديدة في المحيط الهادى واستراليا على غينيا الجديدة ونيوزيلند على جزر ساموا الغربية . . ويبلغ عدد سكان هذه الأقاليم طبقاً لإحصاءات الأمم المتحدة ١٧٨٠٥٦٤٧ كما ترتفع مساحتها إلى حوالى مليونين ونصف مليون كيلومتر مربع !

الحماية العسكرية .

وهناك بلاد تخضعها الدول الاستعمارية بمعاهدات تعترف لها بالحماية العسكرية .

وها هو مثل طريف حديث مثل هذا النوع من الاتفاقات والمعاهدات فقد اشترت صحيفة المصري يوم ١٠ أبريل سنة ١٩٥٣ نبأ عن توقيع معاهدة بين صاحبة الجلالة ملكة بريطانيا العظمى وحكومة صاحب العظمة سلطان الحج علي بن عبد الكريم فضل العبدلي في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٢ تعهدت فيه الحكومة البريطانية — وفقاً لرغبة السلطان !! — أن تشمل صاحبة الجلالة ملكة بريطانيا العظمى سلطنة الحج وجميع ملحقاتها الداخلة تحت سلطة وحكم عظمة السلطان برعايتها وحمايتها .

وتعهد صاحب العظمة السلطان في مقابل هذه الرعاية الكريمة والحماية القوية التي ستضفيها عليه الملكة اليزابث الثانية بأن يتمتع عن الدخول في أية مراسلات سياسية أو عقد اتفاق أو معاهدة مع أية دولة أو حكومة أجنبية أخرى إلا بعلم وموافقة حكومة صاحبة الجلالة ملكة بريطانيا العظمى وماعليه إذا حاولت أية دولة أخرى أن تتدخل إلا أن يبلغ الحاكم البريطاني في محمية عدن البريطانية المجاورة له فيسجد منه النجدة السريعة العاجلة .

والترزم السلطان بالآيتصرف في أى وقت من الأوقات وبأية صورة من الصور بتسليم أو بيع أو رهن أو تأجير أى جزء من أراضي السلطنة وملحقاتها لأى دولة من الدول الأخرى — عدا بريطانيا طبعاً — أو لرعاياها إلا بعد مشاورة حاكم محمية عدن البريطانية . كما التزم صاحب العظمة السلطان بأن يتعاون مع حاكم محمية عدن دائماً وأن يقبل نصحه في جميع المسائل المتعلقة بسعادة وتقدم بلاد السلطنة !! ولم يقتصر السلطان في تقديم التعهدات والالتزامات على نفسه بل قدمها أيضاً عن ورثته وخلفائه الموجودين في الحال والذين لا يزالون في ظهر الغيب ومنتظر أن يوجدوا في الاستقبال ! ولاضير عليه في ذلك كله فإن الغرض من هذه المعاهدة هو تحقيق الرغبة المتبادلة في تعزيز العلاقات الموجودة بين البلدين منذ القدم وتحسين الأحوال في الحج والمساعدة في قيام الحكم الدستوري الديمقراطي بالعدل والرشاد !!

الحكم الذاتي

وهناك بلاد تخضع لما يسمى بنظام الحكم الذاتي أى نظام يعهد فيه لأبناء البلد المستعمر أن يمارسوا شئون الحكم الداخلى بإشراف السلطات الاستعمارية .. وهذا النوع من الحكم لا يختلف كثيراً عن لأنواع السابقة سوى أنه أشد منها تضليلاً ..

سيادة وسيادة

وهناك بلاد يعترف لها دوليا بالاستقلال والسيادة ولكنها في حقيقة أمرها شبيهة بالمستعمرات في أنها تخضع في شئونها السياسية والاقتصادية والعسكرية للدول الاستعمارية وتتبعها .. ومن هذه البلاد كثير في منطقة الشرق الأوسط وفي الشرق الأقصى وفي أميركا اللاتينية .

فعلى الرغم من الاعتراف باستقلال تلك البلاد في موافق دولية وعضويتها في الأمم المتحدة تجثم في كثير منها قوات الاحتلال الأجنبي وتتخذ الدول الاستعمارية فيها القواعد الحربية وتبنى الاستحكامات العسكرية دون إرادة أهلها وشعوبها .. بل إنها لتستخدم كافة أنواع الضغوط السياسية والعسكرية لعقد المعاهدات والمحالقات التي ترتب لها الحقوق وتنكفل لها الضمانات في وثائق مكتوبة تتخذ سنداً لتبرير العدوان !

وإن توارى تلك البلاد للملثة بمحوادث التدخل السياسى والعسكرى مشحونة بالمؤامرات والاعتقالات التي تستهدف كلها إقامة حكومات موالية للدول الاستعمارية وإقالة الحكومات التي لا تخضع لاحتكاراتها بالقدر الكافي المطلوب !

والظاهرة التي تلاحظ في هذه الأنواع كلها على اختلاف درجاتها وتباين أشكالها هي أن الشعوب لا تحظى في ظلها بحرياتها الديمقراطية الأساسية وحقوقها الإنسانية الطبيعية التي تقرها جميع موافق حقوق الإنسان !.

شهادة علمية

وليس بمستغرب بعد ذلك كله أن تؤدي هذه الأوضاع الاستعمارية الاستغلالية إلى الكوارث التي تعانيها الشعوب في حياتها اليومية .
فإن الفقر والجهل والمرض وغير ذلك من العلل والأسقام كلها نتائج طبيعية محتومة لهذه الأوضاع وإن الباحثين ليجمعون اليوم على هذه الحقيقة ويقررونها في صراحة ووضوح وليس يجادلهم فيها الأدعياء المستعمرين ونصراؤهم .

واعلمه يحسن أن نورد في هذا المجال شهادة علمية قيمة لرجل تولى منصب رئيس المجلس التنفيذي لمؤسسة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة وهو العالم البرازيلي البروفسور جوزيه دي كاسترو .

جغرافية الجوع

كتب الرجل كتابا نشره في بوسطن بأميركا سنة ١٩٥٢ ولخص فيه نتائج بحوثه وخبراته واحصاءاته واتخذ له عنوانا غريبا مثيرا هو « جغرافية الجوع » وتناول فيه الحالة الغذائية لسكان الدول الاستعمارية والمستعمرات التابعة لها والبلاد الخاضعة لنفوذها .
قال في مقدمة كتابه « لئن بدا أحيانا أني أرسم صورة أقرب إلى

السواد الحالك وأن كتابي نفسه ليس إلا سجلا للكوارث فليكن مفهوما
أن هذا كله مرجعه إلى أنني اكتب في الجو الثقيل الذي اضطر العالم
أن يعيش فيه خلال السنوات العشر الأخيرة . إن هذا الجو الذي نحيا
فيه قد عطنه الفساد وشاع فيه القنوط والخوف وهو يخنقنا بدخان
القنابل والمدافع ويكتم أنفاسنا ويلاشي أصواتنا في صرخات ضحايا الحرب
وأناث المحتضرين من الجوع ! »

سُر اجتماعي

ويمضي الرجل فيقول إن الجوع شر اجتماعي وهو نتاج للتنظيم
السوء للمجتمع الحديث الذي صار الانسان فيه يعامل كأنه عجلة من
العجلات في آلة الإنتاج .. والجوع بمعناه المباشر معروف ولكن هناك
نوعا آخر من الجوع الخفي أشد خطرا لأنه يحكم على جماعات كبيرة من
الشعوب بأن تموت موتا بطيئا .. رغم أنها تأكل كل يوم !!
فإن سوء التغذية تقتل حيوية التكوين البشري .. ومن أسف
أن هذا الجوع الخفي هو أشد أنواع الجوع انتشارا في زماننا !

أسباب المأساة

ولكن ما السبب فيه ؟ يقول البروفسور دى كاسترو « إنه يرجع فى أساسه إلى الاستغلال غير الإنسانى لثروات المستعمرات لتمكن الدول الاستعمارية من الحصول على المواد الأولية اللازمة لصناعاتها بأرخص الأثمان .. والدليل على ذلك أن أوسع المناطق فى العالم إصابة بوباء الجوع هى على وجه الدقة المناطق المستعمرة !

ويصرب العالم البرازيلى الأمثال تقوم يقولون فيقول إن شعب شعبه القارة الهندية يعانى حالة من سوء التغذية المزمنة ويتعرض للمجاعات الدورية التى تعصف بمئات الألوف ولا يكاد يرتفع متوسط عمر الواحد من أبنائه عن ٢٦ عاما ويموت أربعون فى المائة من أطفاله قبل أن يبلغوا الخامسة ولا بد من البحث عن أسباب ذلك كله فى السياسة البريطانية الاستعمارية التى اتبعت فى الهند وفى النظم الاقطاعية الزراعية التى لا تزال قائمة هناك.

قارة الجوع

أما القارة الأفريقية - وهى كما عرفت وعلمت - فيصفها البروفسور جوزيه دى كاسترو بأنها « قارة الجوع » فى كل جزء من أجزائها ويقول إن المستعمرين يزرعون من السكان الوطنيين أراضيهم ويحشدونهم

كالقطيع في أما كن يخصصونها لهم ولا تكفى أراضيها لإمدادهم جميعا
بالغذاء فيضطرون إلى أن يبيعوا قدرتهم على العمل .. وتدل أبحاث
الخبراء على أن كمية الغذاء التي يحصل عليها العمال الزراعيون وعمال
المناجم من الأفريقيين أقل الكميات في العالم . والنتيجة النهائية هي
القضاء التدريجي على الشعوب الأفريقية !

سياسة صمائم

ويتناول العالم البرازيلي حالة سكان البلاد التي تمارس أميركا
فها سيطرتها ونفوذها الاستعماري فيقول « إن الولايات المتحدة
الأميركية نظرت دائما إلى الأراضي الاستوائية الحارة في أميركا
الوسطى على أنها كالة ضرورية لمناطقها المعتدلة واتبعت في تلك الأراضي
سياسة مماثلة لسياسة بريطانيا في أفريقيا .. فإن السياسة الأميركية
المفروضة بالقوة والتي تستهدف تدعيم كبار الملاك قد شككت التطور
الاجتماعي في كثير من بلاد تلك المنطقة إلى درجة ملحوظة وهكذا
ساهمت أميركا بسياستها في جعل تلك البلاد على حال من الفقر الشديد»
وأما مناساة الجوع في أميركا اللاتينية — وهي كما ذكرنا من قبل
منطقة استغلال ونفوذ لأميركا — فأشد غمنا لأنها تشمل تسعين مليوناً

من الناس أو ثلثى سكان قارة أميركا الجنوبية .. ففي وسط المكسيك يتضور الهنود المكسيكيون من الجوع ويكاد طعامهم يقتصر على الذرة كما يقتصر سكان البرازيل — وهي بلد كاتب التقرير — على أكل الفول طوال العام .. وتشير البحوث التي أجريت على تغذية عمال المصانع في كوبا إلى أن الأسرة المكونة من خمسة أشخاص تعيش على ما يكفي حاجة شخص واحد .. والوفيات في أميركا الجنوبية ضعف الوفيات في أميركا الشمالية وهي أشد ماتكون ارتفاعا في بوليفيا حيث تبلغ ٢٢٧ في الألف وفي شمال الأرجنتين حيث ترتفع إلى ٣٣٥ في الألف !

أسود بفتح

ويذكر البروفسور جوزيه دى كاسترو جزيرة بورتوريكو — وهي مستعمرة أميركية — فيصفها بأنها من أشد البقع سوادا في خريطة الجوع العالمي وذلك على حد قوله لأن السياسة الاقتصادية الأمريكية في تلك المستعمرة قامت على أساس حماية أقلية ضئيلة لا تكاد تذكر والتضحية القاسية بأغلبية السكان الوطنيين لحسابها !

مبيع أبقا !

ولكن هل شعوب الدول الاستعمارية أحسن حالا .. ؟ وهل يفيدنا الاستعمار ؟

يجيب دى كاسترو على هذين السؤالين فيقول إن أميركا نفسها لاتعدو أجزاء كبيرة منها أن تكون ضمن مناطق الجوع وليس من شك في أن الكثيرين — وخاصة من الأمريكيين — سيصدمون حين يعلمون أن جزءا من أميركا الشمالية يدخل ضمن مناطق الجوع الواسعة في العالم .. وهو ليس جزءا صغيرا بل هو إقليم جغرافى يبلغ من الاتساع حدا يكاد يشمل بلادا بأسرها ..

فإن منطقة الجوع في أميركا الشمالية تشمل الولايات الجنوبية منها وهى تقدر في مساحتها بنحو من خمسمائة ألف ميل مربع وتضم خوالى ثلاثين مليوناً من السكان .. وهذه الولايات التى يشكو سكانها الجوع هى فيرجينيا وكارولينا الشمالية والجنوبية وكنتوكى وتنى وجورجيا وفلوريدا وألاباما وميسسى ولوزيانا واركنساس ..

فالجوع في تلك الولايات الأمريكية من الظواهر البارزة والاحصاءات الرسمية تظهر أن ٢٧ ٪ من سكانها هم وخدم الدين يحصلون على

وجبات غذائية كافية بينما ما يقرب من ثلاثة أرباع السكان (٧٣ ٪) يعانون من الجوع بشكل أو بآخر .

ومع ذلك فإن قليلا من أقاليم العالم يستطيع أن يياهى تلك الولايات بوفرة ثرواتها الطبيعية ولكن قليلا من الأقاليم أيضا لا يكاد يضارعها من حيث اغتصاب ثرواتها ونهبها ومن حيث تضييعها نتيجة لسوء التصرف فيها ! »

ويستطرد البروفسور جوزيه دى كاسترو فيقول إن الجوع لينتشر في السكان المدممين لأراضى تلك الولايات ولكنه يقترن بالمرض في المدن الأمريكية نفسها ويقتبس الباحث احصاءات رسمية تفيد أن خمس أربعة عشر مليوناً من الشبان الأمريكيين أسفر عن وجود مليونين منهم هم وحدهم الذين تتوفر فيهم شروط الصحة وبهذا تكون نسبة الأصحاء في الشبان الأمريكيين حوالى ١٥ ٪ . ويذكر العالم البرازيلى أن مثل هذه الأحوال السيئة المشينة موجودة في أكثر دول غرب أوروبا ذات المستعمرات ويسجل نتائج الاختبارات والفحوص العلمية التى أجراها لورد بويد أور الحجير البريطانى فى الأغذية والى أظهرت أن ٥٠ ٪ من سكان بريطانيا لا يجدون ما يكفيهم من طعام .. كما يسجل أيضا ماورد فى تقرير كتبه ستانئة طبيب بريطانى فى مقاطعه شيشير وأعلنوا فيه أنهم لم يستطيعوا أن يفعلوا أى شئ بل أنهم لم يفعلوا شيئا على الإطلاق لتجنب الأمراض فى مقاطعتهم لأن سوء الصحة النفسى فى سكانها يرجع بصفة مستمرة إلى سوء التغذية ..

الجهل نتيجة الاستعمار

فلذا قرنت إلى هذا البحث الطلى الرائع المربع ماورد في التقرير الذى نشرته هيئة اليونسكو التابعة للأمم المتحدة عن حالة التعليم فى العالم يوم ٢٧ ابريل سنة ١٩٥٣ من أن أقل من ٥٠ ٪ من سكان العالم أميون وأن الأمية أشد ما تكون انتشارا فى القارتين الآسيويه والأفريقية حيث يسيطر الاستعمار فهى تبلغ فى الهند ٩١ ٪ وفى موزمبيق ٩٠ ٪ وفى أوغنده ٧٠ ٪ عرفت إلى أى مدى يصيب الاستعمار الشعوب فى حياتها اليومية والإنسانية بالكوارث البشعة الرهيبة التى تقصف الأعمار وتعصف بمقومات الحياة الانسانية وتذروها كأنها التراب الذى لا قيمة له ولا نفع فيه .

وإن الاستعمار لاشد ما يكون عداوة للثقافة والمثقفين لأنه يعلم أن العلم نور يضىء للعقول طريقها ويصيرها بحقائق الأمور .. وويل للمستعمرين وصنائعهم يوم تنتشر ثقافات إنسانية صحيحة مستكملة فى الشعوب التى تبلى بهم ..

والواقع أن المثقفين فى المستعمرات وأشباه المستعمرات يكونون دائما فى مقدمة صفوف المناضلين للاستعمار وهم يتمكنون فى معظم الأحيان من قيادة الحركات الوطنية فى بلادهم . ولهذا يعمد المستعمرون فى البلاد التى يسيطرون عليها إلى تضيق حدود التعليم والثقيف وقصره على فئات قليلة كما يحرسون على أن يكون التعليم فى تلك البلاد ناقصا مبتورا كثير التكاليف !

الحركات الوطنية

الشعوب تسعى إلى استرجاع
سيادتها الوطنية والقومية على أراضيها
وطرد القوات الاستعمارية من بلادها
وإلى استعادة ثرواتها المنهوبة وتخليص
اقتصادها القومي من سيطرة
الاستعمار والاحتكار .

النضال الوطني

ما من أمة يمارس فيها الاحتكاريون الاستعماريون نشاطهم الهدام إلا ويختلج تاريخها بحركات وطنية واجتماعية تهدف إلى القضاء عليهم والتخلص منهم وتقويض أساليبهم في الإنتاج والحكم . .

وليست هذه الحركات الوطنية والاجتماعية قاصرة على شعوب المستعمرات وأشباه المستعمرات بل تعداها أيضا إلى شعوب الدول الاستعمارية نفسها لأن استغلال الاحتكاريين للقوى والموارد في البلاد الواقعة تحت سيطرتهم لا تنصب على مجموعة من الشعوب دون أخرى بل هو - كما رأيت - يصيبها جميعا دون تمييز أو استثناء .

ولكن يلاحظ مع ذلك أن الحركات الوطنية في المستعمرات وأشباه المستعمرات أوضح وأشد أثرا ..

ناهيتاه رئيسيتاه

وتاريخ هذه الحركات الوطنية يكشف دائما عن ناحيتين رئيسيتين تقرنان بعضهما ببعض ولا تكادان تنفصلان بل ولا يمكن أن تنجح هذه الحركات الوطنية أو تسير في مجراها الصحيح المؤدى إلى غاياتها وأهدافها دون أن تربطهما ربطا دائما لا تنفصم عزاه ..

الناحية الأولى : أن الشعوب تكافح لاسترجاع سيادتها القومية
المسلوبة وتدعيم استقلالها الوطنى بطرد القوات الأجنبية المحتلة من
أراضيها ومنعها من اتخاذ القواعد العسكرية والامتناع عن الاشتراك في
أعمال هذه القوات المعتدية عليها سواء في أوقات السلم أو الحرب أو تقديم
التسهيلات والامتيازات التى تمكنها من الاستمرار في ممارسة نشاطها
العدوانى كأن تمنع عنها الأغذية التى تحصل عليها من داخل البلاد المحتلة !

وإن مقاومة قوات الاحتلال الأجنبى لتبدأ عادة بالمناوشات الصغيرة
المحدودة ولكنها تنتهى بمر الزمن إلى حروب صريحة منظمة تستخدم
فيها الشعوب فنون القتال العنيف ويحمل فيها المكافون من أبناءها
الوطنيين السلاح الذى يستجلبونه من أى مصدر يستطيعون وجوده
فيه أو ينزعونه من جنود القوات المعادية أو يصنعونه داخل بلادهم
وتتقرن مقاومة الاحتلال الأجنبى دائماً بسعى دائم من الشعوب
إلى أن تحكم نفسها بنفسها وأن تقيم نظاماً وحكومات تتسم بطابعها
الوطنى المستقل وأسلوبها الديمقراطى الدستورى وتتصف بشكلها
النيابى الذى يضمن تمثيل كافة الطبقات والطبقات الشعبية والوطنية بحيث
يتمتع على هذه الحكومات التى تصدر لإدارة شئون الحكم أن تكون
حكومات موالية للمستعمرين أو خاضعة لنفوذهم عاملة على صيانة مصالحهم
وطبيعى أن تستهدف الشعوب من إقامة هذه الحكومات أن تعينها على

التحرر وأن تمددها بالقوة في جهادها الوطني لتتمكن من الانفصال
مبلادها عن الدول الاستعمارية فلا تصير لها تبعا أو خضعا ولا تدخل
نطاق ممتلكاتها أو ترضخ لسيطرتها المالية والاقتصادية والعسكرية والسياسية
بل تعمل على أن يقوم كيانها الدولي المستقل وأن تصبح لها سيادتها
على أراضيها ومراقفها وثرواتها .

أما الناحية الثانية فليست أقل من الأولى أهمية . لأن شعوب
المستعمرات وأشباه المستعمرات حين تدرك أن أساس الاستعمار هو
الاستغلال تجاهد لاسترداد ثرواتها المنهوبة من مواردها الطبيعية أو
قدراتها الإنتاجية وللتخلص من أساليب الاستغلال الاقتصادي .

وفي هذا السبيل يتخذ الجهاد الوطني اشكالا متباينة متفاوتة الدرجات
كأن يطالب أبناء الطبقات العاملة والمنتجة في الزراعة والصناعات بزيادة
أجورهم ورواتبهم ودخولهم وتقليل ساعات العمل وتخفيض أسعار السلع
الضرورية لحياتهم ورفع أو تخفيف الضرائب الباشرة وغير الباشرة عن
كاهلهم وكأن تلزم الشعوب حكوماتها بالتوسع في الاتفاق على الخدمات
والمرافق العامة التي تسكفل لأبنائها ارتفاع مستوى العيش وتوفير أسباب
الصحة والثقافة والعمل ونهضة لهم بيئة صالحة تنموقها بمكائنها الجسمية
والعقلية نموا ينفع أوطانهم ومواطنيهم . .

ومن هذا القبيل أيضا ما تطلبه الشعوب من سن القوانين وكفالة الضمانات للتأمين الاجتماعى عند البطالة والعجز عن العمل للشيخوخة أو المرض أو إصابات العمل ..

ويدخل فيه كذلك مطالب الفلاحين الصغار والمعدمين بتحديد ملكية الأراضى الزراعية وتوزيع الرقع الواسعة منها عليهم وسعى المنتجين الوطنيين وأصحاب رؤوس الأموال المحلية إلى حماية مشاريعهم ومنتجاتهم من منافسة الاحتكارات الاستعمارية وعلى الجملة يدخل فيه كل سعى إيجابى لتخليص الاقتصاد القومى من سيطرة الاحتكار والاستعمار الأجنبى !

توحيد القوى الوطنية

ولكن الشعوب لا تستطيع أن تحصل على أمانها الوطنية فى الاستقلال والسيادة أو مطالبها القومية المتصلة بحياتها اليومية دون أن تنظم صفوفها وتجمع كلمتها وتوحد قواها وسيلها إلى ذلك هو تكوين الهيئات التى تمثل مصالح وآراء الطبقات والفئات الشعبية والوطنية وكذلك تنظيم النقابات والجمعيات والاتحادات التى تضم صفوف العمال الصناعيين والزراعيين والفلاحين والموظفين وغيرهم من أصحاب المهن المختلفة

ولابد لهذه الهيآت من أن تمارس نشاطها الوطنى فى جو من الحريات الأساسية تهيئة لها الحكومات الوطنية أو تنزعه هى غالبا من المستعمرين وصنائعهم .

وحين تقرر الشعوب فى كفاحها الوطنى هاتين الناحيتين وتزيد اثنائه من توثيق ارتباطها بعضها ببعض تبلغ حركاتها الوطنية مرحلة النضوج وعندئذ يفقد الاحتكاريون الاستعماريون وصنائعهم المحليون من خونة العهود والاطوان قدرتهم على الاستغلال والاستبداد وتتقدم أظفارهم وأنيابهم فلا يعودون يحتمون بالقوات العسكرية المحتلة لى يمضوا فى أعمال النهب والسلب الاغتصاب وتنهأ بذلك الظروف اللازمة للشعوب كى تستعيد استقلالها الكامل وتستفيد من ثرواتها على نحو يضمن لها النفع والتقدم والرخاء .

وإن تاريخ الحركات الوطنية لشعوب المستعمرات واشباه المستعمرات ليكشف عن تفاوت درجاتها وتباين قواها وتغاير قياداتها واتساع مداها واختلاف شدتها وتطوراتها وتنظيماتها وأساليبها فى الكفاح . والثابت من تواريخ الحركات الوطنية أنها تبلغ ذروتها حين تشارك فيها الطبقات العاملة والمنتجة وتقودها وتنظمها لأن هذه الطبقات اشد الطبقات تعرضا للاستغلال الاستعماري وهى التى تعاني من نظم الاستبداد التى يفرضها الاستعماريون والاحتكاريون عليها . وحين تدرك هذه الطبقات مصالحة فى النضال الوطنى وتفهم حقيقة الأوضاع الاستعمارية وتبين أنها موجها

أساسا لسلب اقواتها وقواها وردّها إلى دركات الاستذلال والاستغلال
وحين ترتفع بكفاحها من مرتبة المطالب اليومية القاصرة على بعض النواحي
الاقتصادية الضيقة إلى مرتبة المطالب الوطنية في نطاقها السياسى العام
التصل بطرائق الحكم ونظم الإدارة والانتاج تكون الحركات الوطنية
قد قاربت النصر وأوشكت على الفوز .

الجبهات الشعبية

إلا أن الحركات الوطنية لا تستطيع ان تصمد لهجمات الاستعمار واعتداءاته
إذ لم تتجمع عناصرها بعضها إلى بعض وتجابه القوى المعتدية عليها في حزم
وعناد .. فكلما أمكن تكوين جبهات شعبية تضم الطبقات والفئات ذات
المصلحة المشتركة في القضاء على الاستعمار والاحتكار وكلما اتسع نطاق هذه
الجبهات الشعبية ليشمل الطبقات العاملة والمنتجة و جماهيرها الضخمة
العائية في كفاح وطنى متزايد الصلابة والقوة والاتساع كان ذلك أعون
على مصارعة قوى الاستعمار والتغلب عليها ..

وإن الاستعماريين ليعلمون هذه الحقيقة ويدركون خطورتها عليهم
ولهذا يعمدون إلى اصطناع كافة اساليب التفرقة والتفكيك والتضييق على
الحريات ويقاومون بكل مالدتهم من وسائل وممكنات تنظيم القوى
الشعبية واتحادها في المستعمرات واشباه المستعمرات يحرم على الموظفين
والطلبة الاشتغال بالسياسة ويمنع العمال الصناعيون والزراعيون من

حزهم في تنظيم ثقافتهم وجمعياتهم وروابطهم . . . وفيها تصادر الخريات
الاساسية في الرأى والتعبير والاجتماع أو توضع عليها القيود والسدود .
وفي المستعمرات وأشياء المستعمرات يصطنع الاستعماريون أساليب
التفرقة الدينية والعنصرية واللونية ويمارسونها في حذق ومهارة
ويدبرون لبلوغ اغراضهم منها المؤامرات والدسائس وينشئون من
أجلها الجمعيات والهيآت والصحف ويشجعونها بالاموال والتأييد الأدبي
ويتيحون لها قسطا كبيرا من الحرية تنطلق فيه على أوسع مدى .

وقد يلجأ الاستعماريون في بعض الاحيان إذا رأوا قوة من القوى
الشعبية تهددهم إلى اغراء قادتها بالاموال والناصب لتدميرها وربما
اضطروا إلى مصانعة هذه القوة كلها ابتغاء مناصرتها لهم في العدوان على
قوة اخرى كأن يعمدوا مثالا إلى ارضاء طائفة الموظفين المشرفين على
اجهزة الادارة والامن بزيادة رواتبهم ودخولهم وتقرير القواعد التي
تكفل لهم نوعا من الامتياز النسبي في حياتهم العملية ثم يتخذون منهم أدوات
لضرب فئات أخرى من مواطنيهم هي في الاغلب الفئات التي يقع عليها
عبء الاستغلال .

ولكن هذه الاساليب والوسائل تفقد أثناء المعارك الوطنية المستمرة
قوتها وحيلتها وغموضها وتضليلها وتتمكن انقيادات والهيآت والتجمعات
الوطنية من تطهير صفوف القوى الشعبية كلها وتنقيتها وتوحيدها
والسير بها في طريق المقاومة والنضال .

تساير الشعوب

ومع ذلك فإن تجمع القوى الشعبية في بلد واحد معين وانتظامها في جبهة موحدة قوية نسبيا لا يكفي بذاته للتغلب على القوى الاستعمارية التي تواجهها .. لأن الاحتكاريين الاستعماريين لديهم دائما من القوى العسكرية والمادية والسياسية ما يتمكنون به من كبت الحركات الوطنية المتفرقة في كل شعب على حدة أو التغلب عليها .. وهذه حقيقة تدركها شعوب المستعمرات وأشباه المستعمرات من تجاربها في نضالها الوطني المستمر ويهديها إدراكها لهذه الحقيقة إلى التساند بعضها مع بعض والوقوف جنبا إلى جنب في مواجهة القوى الاستعمارية .

صحيح أن هذا التساند لا يرتفع في بعض الأحيان إلى المرحلة الإيجابية الفعالة وأنه قد يقتصر على العطف السلبي الذي لا يقدم المعونة أو التأييد ولكن صحيح أيضا أن هناك أحوالا أخرى يظهر فيها تساند بعض الشعوب وتتضح معالمه وتدل الدلائل كلها على أن تضامن الشعوب في كفاحها للاستعمار آخذ في النمو والازدهار موشك على الأكمال والنضوج .

فنحن نعلم مثلا أن شعوب الشرق الأوسط والمغرب العربي تقوم بينها روابط وعلاقات عديدة متشابكة من شأنها أن تدعو إلى تنظيم الكفاح المشترك الذي تقوم به هذه الشعوب لتخليص نفسها من السيطرة

الاستعمارية الاقتصادية والعسكرية والسياسية وأن الصيحة التي تنبعث من أى شعب فى تلك المنطقة والبلاد تجدد صداها لدى شعوبها جميعا .. والواقع أن ترابط الحركات الوطنية وتزايد القوات الشعبية المشتركة فيها واشتداد حدتها إلى الدرجة التى تستطيع الشعوب عندها أن تشن حروب التحرير على قوى الاستعمار فى أوقات واحدة أو متقاربة وفى قوة متزايدة نامية مستمرة من شأنه أن يزيد تفكك القوى الاستعمارية ويهيئ الظروف للتغلب عليها ..

وواضح أن ارتباط الحركات الوطنية وتنسيق جهودها وكفاحها المشترك لا يعنى بالضرورة أنها على حظ واحد من القوة والنمو أو أنها متشابهة الظروف والأوضاع .. كل ما فى الأمر أن الذى ييسر الجمع بينها على اختلاف ظروفها وأوضاعها الخاصة هو اتفاق مطالبها المضادة المناقضة لطبائع القوى الاستعمارية ..

وإذا كانت الحركات الوطنية لشعوب المستعمرات وأشباه المستعمرات من البلاد التابعة والخاصة للدول الاستعمارية تقوى وتشد حين ترابط وتتساند فإنها تزداد قوة وشدة حين تجدد سندا لها فى شعوب الدول الاستعمارية نفسها ..

والواقع أن هذه الشعوب صارت تدرك من تجاربها العديدة الطويلة ومن وقائع حياتها أن الاستعمار لا ينفعها بشئ وأن الثروات التى ينهبها الاحشكاريون الاستعماريون من موارد الشعوب فى المستعمرات

تنصرف إليهم وحدهم وتجعل لهم رصيда ضخما من القوى والموارد يستغلونه ضد الشعوب جميعا . .

وان الكثرة الغالبة من هذه الشعوب - وهي الطبقات العاملة والمنتجة - لتعرف أن كل ما تشقى به وتعانى منه فى حياتها مرجعه إلى طبائع نظم الاستغلال التى يمارسها الاحتكاريون الاستعماريون . . لهذا تكون حركات هذه الطبقات موجبة فى أساسها ضد هؤلاء الاحتكاريين الاستعماريين ونظمهم فى الحكم والانتاج وكما ازدادت هذه الحركات نموًا وقوة وتنظيمًا تيقنت أن سعيها للتحرر من الاحتكاريين ونظمهم الاستغلالية والاستعمارية لا يمكن أن ينتج أو يؤتى ثماره إذا هى لم تؤيد شعوب المستعمرات وأشباه المستعمرات فى طلب هذا التحرر نفسه !

ميثاق الأمم المتحدة

ولقد بدا هذا التجاوب المستمر المتزايد بين شعوب العالم فيما أجمعت عليه الأمم المتحدة فى ميثاقها الذى عقده أثناء الحرب العالمية الثانية وما قررته من مبادئ تسير على هداها فى علاقاتها بعضها مع بعض . وهذا الميثاق ينص فى المادتين الأولى والثانية منه على أن أغراض الأمم المتحدة هى المحافظة على السلام والأمن بمنع جميع التهديدات والاعتداءات التى تقع عليهما وبإيجاد الحلول السلمية لجميع المشاكل العالمية وتنمية العلاقات الدولية الودية على أساس حرية الشعوب فى

تقرير مصادرها والتعاون بين جميع الدول لحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وتشجيع احترام حقوق الانسانية والحريات الأساسية للجميع. ومن أجل هذا تلتزم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالتصرف بعضها تجاه بعض على أساس احترام السيادة المتساوية لها جميعا وتنفيذ التزاماتها المقررة في الميثاق بنية خالصة وحل مشاكلها بالوسائل السلمية وتتعهد ألا تستخدم القوة أو تهدد بها للاعتداء على سلامة أراضي بلد آخر أو استقلاله .

وهذا الميثاق نفسه ينص في المواد من ٥٥ — ٧٢ على أنه لما كان الاستقرار الاقتصادي والرخاء من العوامل الضرورية لحفظ العلاقات السلمية بين الأمم المتحدة فإن من واجب الأمم المتحدة أن تعمل على رفع مستويات المعيشة وإيجاد العمل للجميع والتعاون الدولي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والثقافية والتربوية والاحترام الدولي للحقوق الانسانية والحريات الأساسية وأن تتعهد كل الدول باتخاذ التدابير الجماعية والفردية لبلوغ هذه الأهداف جميعا ..

نحيا الشعوب

ولئن كان الاحتكاكاريون والاستعماريون وحكوماتهم قد استطاعوا حتى الآن أن يمنعوا تنفيذ هذه المهام وبلوغ هذه الأهداف فإن الشعوب لا تزال اليوم — كما كانت بالأمس بل أكثر مما كانت — مستعدة لأن

تدافع عن هذه المبادئ والحقوق وأن تحارب في هذا السيل المتعدين عليها لتقضى عليهم وتحرر من نظم الاحتكار والاستعمار .

والحقيقة البارزة التي لا شك فيها ولا جدال هي أن نظم الاحتكار والاستعمار تسير إلى فناء وزوال وأن الشعوب توشك أن تصل بكفاحها وتضامنها إلى أهدافها فتحرر من سيطرة الاحتكاريين الاستعماريين وهي حقيقة تاريخية تفرضها الأوضاع وتدعمها الوقائع وتؤذن بها الظروف فإن القوى الشعبية المناهضة لقوى الاستعماريين والاحتكاريين في جميع البلاد الواقعة تحت سيطرتهم والنفصلة عنها في تزايد مستمر ونمو مطرد . . أما القوى الاستعمارية في اضمحلال وتقلص نتيجة للضربات التي تهوى بها الشعوب عليها في قوة وصرامة وحزم وللنزاع الكامن في كيان هذه القوى نفسها ..

وإن الحركات الوطنية وحروب التحرير لتقوى وتشتعل وتتفجر وتزداد حدة وتتسع نطاقا بحيث صارت تشمل جميع المناطق التي لا تزال حتى الآن خاضعة بصورة أو بأخرى للسيطرة الاستعمارية . ففي القارة الآسيوية والقارة الأفريقية وفي بلاد منطقة الشرق الأوسط والمغرب العربي توشك الحركات الوطنية أن تكتب السطور الأخيرة في حياة الاستعمار ..

وفي الدول الاستعمارية نفسها تشتد حركات الطبقات العاملة والنتيجة

ضد نظم الاستغلال والاحتكار وما يرتبط بها من نظم الاستعمار . . .
وإن الشعوب لتبدي اليوم اصرارها العنيد على أن تمتنع الاحتكارات
الاستعمارية المتنافسة من أن تتخذها وقودا لحروبها أو أن تقيم من
دمارها وهلاكها سوقا تجنى فيه الأرباح الحرام . . وإن الشعوب لترفض
رفضاً صريحاً باتا سياسة الأحلاف العسكرية والتنظيمات الحربية التي
تقسم العالم بعضه على بعض كما تستنكر الحروب التي تعدها الاحتكارات
الاستعمارية وتضطنع لها الأسباب وتروج لها بمختلف الوسائل والأساليب
وإن الشعوب لتجمع كلها على مطالبه الدول الاستعمارية بسحب
جميع القوات الأجنبية من أى بلد محتل ومنع الدول التي تعمل لحساب
الاحتكارات الدولية من التوسع الإقليمي واتخاذ القواعد العسكرية
وبناء الاستحكامات الحربية أو الحصول على الامتيازات السياسية
والاقتصادية والتجارية .

وإن الشعوب لتدرك اليوم أن ما يصيبها من شقاء الأزمات الاقتصادية
وما يترتب عليها من بطالة وتشرد وغلاء وتدهور في مستويات المعيشة
هو تلك القوضى التي تشيعها في العالم نظم الاحتكار والاستعمار ولهذا
تطالب الشعوب اليوم حكوماتها بالإشراف على نظم الإنتاج والتوزيع
وتوجيهها بما يضمن النفع والرخاء والتقدم في ظلال النظم الديمقراطية
الصحيحة والسلام الدائم .

وإننا نعتقد أن الشعوب لن تدع لنظم الاحتكار والاستعمار فرصة
البقاء حتى آخر القرن العشرين فإن جميع الدلائل تؤكّد أن الشعوب
ستقضى على هذا العدو اللدود - الاستعمار - قضاء مبرما ولن تسمح
له بالاستمرار في عبثه بمصائرهما وإقذارهما وسيغنى الاستعمار وتحيا
الشعوب !

الكتاب القادم

كفاح شعوب شمال أفريقيا

الجزائر
تونس
مراكش

بقلم

أكرم المبراني

طبعة السّادة برّصة

Bibliotheca Alexandrina



0694899